

الإضرابات
في مصر
زمن
الأربعينات



طه سعد عثمان

الإضرابات في مصر زمن الأربعينات

تأليف

طه سعد عثمان

١٩٩٨

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية



٦٠ شارع القصر العيني - أمان

بوزا بورس (١١٤٥١) القاهرة

ت: ٢٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٢٥٥٧٥٦٦

٧٩٠٤٤

**جميع الحقوق محفوظة للناشر
العربى للنشر والتوزيع**

٦٠ شارع القصر العيى (١١٤٥١) - القاهرة

ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦

الطبعة الاولى

١٩٩٨

الإضرابات فى مصر زمن الأربعينات

المؤلف : طه سعد عثمان

الغلاف للفنان : مصطفى رمزى

عدد الصفحات : ١٦٩

{ الإضرابات فى مصر }

فى الأربعينات

مقدمة

لسنا هنا بصدد بحث الإضراب من الناحية النظرية ، عوامله وأسبابه ومقوماته ونتائجه ، ولكننا هنا نتحدث عن الإضرابات واستخدامها فى مصر فى أربعينات القرن العشرين ولم يكن استخدام سلاح الإضراب فى تلك الفترة نابتا فى فراغ ، وإنما كان فى تربة مهيأة منذ فترة جعلت من استخدامه امتدادا وتطور لمرحلة الألف ناقصة سابقة بدأت فى أواسط الطبقة العاملة مع بداية الوبى النقابى فى أول القرن العشرين وأخذ مضمونا جديدا مع تطور الحركة الوطنية المصرية فى مارس ١٩١٩ -

وقد استخدمت الطبقة العاملة المصرية سلاح الاضراب منذ بداية الحرب العالمية الثانية بشكل ناجح ، وهى الفترة التى نتحدث هنا عنها دون تقليل من شأن ما سبقها وما أعقبها - وقد تم ذلك فى تطور مستمر فى نوعية الإضراب وأهدافه والفئات العديدة التى استخدمته ، ورغم كل وسائل القمع التى استخدمتها الحكومة بتأييد وإيعاز من الرأسماليين والاستعمار البريطانى وصلت إلى حد استخدام البوليس وقوات الجيش بكامل أسلحتها فى مقاومة الإضرابات .

ورغم العديد من الضحايا الذين أستشهدوا من العمال وغير العمال ، ومئات الذين أصيبوا وشردوا وسجنوا ورغم العديد من الأحكام التى صدرت بالسجن والغرامة من المحاكم العسكرية ضد العمال والنقابات بسبب استخدام سلاح الاضراب ، ورغم قيام اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات فى فترة رئاسته للوزارة فى عام ١٩٤٦ بإصدار قانون مكافحة الإضراب ، واتسع فى نطاق تطبيقه ليشمل موظفى وعمال الحكومة والمرافق العامة واحتوى ذلك القانون على نصوص مطاطة تقع تحت طائلتها مختلف طوائف الشعب العامل .. رغم كل ذلك لم تقتر حركة الإضرابات بين العمال . بل كانت فى تصاعد مستمر ، وكان عمال النسيج الميكانيكى فى مختلف مناطق القطر وخاصة فى شبرا الخيمة والاسكندرية والمحلة الكبرى أكثر فئات الشعب استخداما لهذا السلاح -

وفى نفس الفترة - أواسط أربعينات القرن العشرين - ومع التصاعد المستمر للمد الثورى

للحركة الوطنية من أجل الاستقلال والتحرير الوطنى لمصر والسودان ، وفى سبيل الفشال كل المحاولات التى كانت ترمى الى عقد معاهدة تربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية التى تعرت من كثرة الثقب التى اصابها ثيابها أثناء وسبب الحرب العالمية الثانية -

وبعد الانفتاح الذى حدث من الشعب المصرى على ما هو خارج حدوده من أفكار وآراء سياسية واقتصادية واجتماعية وخاصة ما يتصل بالاشتراكية سواء ما غمر وصيف الكتابات العربية من كتب ونشرات ومقالات فى الصحف والمجلات ، ومجلات تنبنى الأفكار اليسارية بشكل عام والاشتراكية بشكل خاص ، وكذلك ما قدمت المنظمات الشيوعية العديدة مهما اختلفت خطوطها السياسية ، من مساهمات فى نشر الإتجاهات الاشتراكية فى الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم ، مما كان له اثر لا يمكن انكاره فى تكوين وتوجيه وجدان الشعب المصرى وخاصة بين المثقفين والعمال والطلبة .

وكانت الطبقة العاملة المصرية فى مختلف مناطق القطر وبين مختلف الصناعات والمهن تتحرك بوسائل مختلفة بدءاً بالمطالبة الهادئة السلمية وتدرجاً وصعوداً الى التهديد بالإضراب ، فالاضراب الجزئى والإضراب العام والاعتصام واحتلال المصانع والاضراب عن الطعام وغيرها من انواع الإضرابات التى استخدمتها الطبقة العاملة المصرية بنجاح كأسلحة للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشتها وتحسين ظروف عملها ،

وإذا كان تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ بداية لمرحلة جديدة من الكفاح الوطنى التحم فيها اكثر فئات الشعب المصرى تحركاً من أجل تحقيق الأهداف الوطنية ، فإن تكوين اللجنة لم يكن الحدث الهام الوحيد ، بل كانت هناك تحولات هامة فى صفوف الشعب العامل ، ومن أهم ما حدث كان استخدام طوائف الشعب المختلفة لسلح الطبقة العاملة الرئيسى وهو الإضراب من أجل تحقيق المطالب ، ولاشك ان نجاح العمال فى عديد من المعارك وتحقيق الكثير من الحقوق والمكاسب باستخدام سلاح الإضراب رغم كل المعوقات ، كان نموذجاً شديداً انتباه بقية طوائف الشعب المصرى وجذبها إلى القناعة باستخدام الإضراب للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاشتراكية فى الاضرابات ذات الأهداف السياسية ، وأخذت الحركة فى الاتساع فشملت المدرسين والمهندسين والمرضى وعمال الحكومة فى التلغراف والسكك الحديدية ، وكانت قمة ذلك كله قيام رجال البوليس والإدارة فى عام ١٩٤٨ باضرابهم الذى هز أركان النظام

الحاكم كله ، إذ أصبحت الفئة التي تستخدمها الحكومة لمقاومة سلاح الإضراب هي هي التي تستخدم نفس السلاح للحصول على حقوقها -

وهناك بعض النقاط التي لا بد من التعرض لها قبل الحديث عن إضرابات الأربعينات في مصر منها ما هو شائع عن تقسيم الإضرابات بالنسبة لأهدافها فيسمى بعضها سياسة وبعضها إضرابات اقتصادية ، ورأى أن كل إضراب لا يخلو من أن يجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت وإن كانت النسب في كل إضراب تختلف عن الآخر -

فإننا نظرننا إلى الإضرابات الوطنية التي حدثت في مصر في الأربعينات ضد الاستعمار البريطاني والمطالبة بالجلالة التام عن وادي النيل - نجد أن الشعار الذي رفع وقتئذ هو استقلال وادي النيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وإذا نظرننا إلى الإضرابات العمالية التي كانت أهدافها المعلنة تحقيق مطالب اقتصادية محدده تتعلق بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه ، فإن تلك الأهداف سواء نص عليها أم لم ينص كانت تتضمن النواحي الاجتماعية والسياسية أيضا ، فتلك الإضرابات في المقام الأول كانت موجهة ضد رأس المال الذي كان يملك غالبية العظمى أجانب وكثيرون منهم كان معروفا أنهم من دول استعمارية ، بالإضافة إلى أن هذه الإضرابات كانت موجهة ضد رأس المال المصري والحكومة التي تمثله وتدافع عنه وتحميه .

والأمر الثاني أنني أريد أن أوضح أمرا التبس على كثيرين حول حق العمال في الإضراب ، ذلك الحق الذي ضمنته كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية ، وكثير أيضا من الاتفاقات الإقليمية ، ومع إقرارى بأنه من الضروري أن توجد قواعد لتنظيم استخدام حق الإضراب حتى لا يستغل ضد مصلحة الوطن والمواطنين بشرط ألا تكون تلك القواعد قيда على مبدأ حق العمال ، فإن تحريم وتجريم الإضراب بشكل مطلق له من الإضرار على المواطن الفرد أضعاف ما يسببه استخدام الإضراب بشكل خاطئ ، على نفس القاعدة التي نقول أن إضرار تجاوزات الديمقراطية في عام لا تعادل إضرار الدكتاتورية في يوم واحد .

ومن دراسة الإضرابات في مصر في الأربعينيات نلاحظ أنها بدأت بنموذج ناجح تبناه ونفذه العمال المصريون بشكل عام وعمال النسيج بشكل خاص ، ثم إضرابات الطوائف التي اهتمت بأسلوب وطريقة الطبقة العاملة المصرية في الكفاح ، وفي نفس الوقت فإننا نلاحظ أن هناك فوارق

ليست بالقليلة بين استخدام العمال واستخدام الطوائف الأخرى لنفس السلاح وأهم تلك الفوارق مايلي :-

- ان العمال باعتبارهم الطبقة التي تشعر بالاستغلال المباشر من جانب الرأسماليين ويقوم عملهم في الأساس على الانتاج المادى والتعامل المباشر مع الآلة والمنتج والخامة ورأس المال ، فهم لذلك أكثر استعدادا للعمل والكفاح باصرار أكثر من طوائف الموظفين وأشياء الموظفين الذين يكون عملهم وتعاملهم الأساسى مع جمهور المواطنين ويعملون لحساب النولة وهم بسبب ذلك لا يشعرون بقسوة الاستغلال بنفس الدرجة مما يجعلهم أقل ثورية وأقل انفعالا بالاحساس الطبقي من العمال ولهذا ايضا يقع عمال الخدمات في المنتصف ما بين عمال الانتاج والموظفين من حيث الوضع والطبقة والثورية .

- ان العمال عندهم الطبقي واضح وهو رأس المال وعدائهم للنولة تابع من انها كمثلة وحامية لرأس المال ، وهذا بالإضافة الى انه من السهل على العامل ان يعرف ولو بالتقريب مقدار ما يكسبه الرأسمالى منه والذي لايعود ان يكون فائض قيمة من جهد وعرق العامل ، اما الموظف وشبه الموظف فقد ينحصر تفكيره في أن ظالمه هو رئيسه المباشر أو مدير المصلحة أو الوزير الذى تتبعه جهة عمله ، وبذلك يكون احساسه الطبقي ضعيفا ولو كان ابن عامل

- كان العامل في تلك الفترة يخرج من بيته في الصباح وهو لا يدري هل يستكمل يومه في العمل في المصنع او يفصل قبل نهاية اليوم ، وفي بعض الاحيان كان العامل يصل الى المصنع في بداية وريته ليجد ان قرار فصله قد صدر في اليوم السابق ، ويقوم بواب المصنع بمنعه من الدخول تنفيذاً لهذا القرار ، وقد يتعطل العامل يوماً او بضعة ايام ولكنه لابد ان يجد عملاً في مصنع آخر بنفس الاجر او بأجر أقل قليلا ، ولهذا لم يكن فصله بسبب كفاحه يمثل انهيالاً للحياة خاصة عندما نما وعية الى الايمان بالجماعة ، اما الموظف وشبه الموظف فانه يخشى الفصل من العمل خشية الموت ، لانه قد لا يجد عملاً آخر لفترة طويلة مما يعرضه للجوع والتشرد هو وأسرته ، ولهذا نجد العامل أكثر صلابة في الكفاح وأكثر استعدادا لتحمل نتائجها بما فيها الفصل .

- العمال بطبيعتهم وبوضعهم الطبقي وعلاقات الانتاج التى يعملون فى ظلها ، موجهون فى التفكير والاهداف الاساسية مهما اختلفت الصناعات التى يعملون فيها والآلات التى يقومون

بتشغيلها ، ولم تصادفنى فى عمال النسيج الميكانيكى تناقضات الاماكان يخلقه بعض ضعاف النفوس من رؤساء المصانع وهم قلة ضئيلة كانوا يتخلون عن مصلحة زملائهم العمال التى هى مصالحتهم فى الاصل وعلى المدى الطويل ، وذلك جريا وراء ارضاء صاحب العمل وطعما فيما قد يلقى اليهم من رشوة ظاهره او مقنعة مادية او ادبية وفى الغالبية العظمى من الحالات التى عاصرتها كان هؤلاء الفائزون لمصلحة زملائهم هم اكثر اکتواءً بنار ماظنوا انه طريق الجنة ، اما الطوائف الاخرى فقد كان من أسهل على الحكومة وعلى موظفيها الكبار ان يحدثوا الانقسامات فى صفوف قادة حركات الاضراب ويستمروا فى تعميق تلك الانقسامات بالترغيب والترقيات الاستثنائية والمنع وغيرها ، والترهيب بالنقل الى اماكن قاصية او يوقف العلوات والترقيات ، الى ان تصل الى خلق تناقضات عدائية تؤدي لا الى فشل الاضراب فحسب ، ولكن الى الاضرار بالقضية والمطالب الاساسية للفتة او الطائفة ، ومثال ذلك ما حدث عندما استطاعت الحكومة ان تقسم حركة المهندسين ، فاعطت لمهندسى الرى الذين كانوا راس الحركة وقيادتها بون بقية طوائف المهندسين ، ثم اشعلت العداء بين المهندسين خريجي الفنون والصناعات والمهندسين خريجي كليات الهندسة ، كذلك المدرسين الاميريين ومدرسي التعليم الحر ، وخريجي المدارس الصناعية انظمة مختلفة منها نظام قديم وثانوى صناعى حديث وخمس سنوات .

- كان التضامن قائما بين العمال وكانت اضرابات العمال تلقى التأييد بدءا من تأييد عمال المصنع المجاور للعمال المضربين ثم عمال مصانع المنطقة وعمال الصناعات الاخرى وانتقال التأييد اذا ما كانت طالت مدة الاضراب الى عمال المناطق الاخرى ، واخيرا الى تأييد الفلاحين والتجار فى القرى المحيطة بالمصانع ، واتخذ التأييد شكل اضراب التضامن لبطح ساعات للاحتجاج او المشاركة الفعلية فى الاضراب او تقديم المساعدات النقدية والعينية ، ولاشك ان هذا التأييد الذى يتلقاه العمال المضربون كان من اهم واكوى عوامل صمودهم فى وجه ضغوط اصحاب الاعمال والحكومة الهادفة الى فشل الاضراب ، حيث يحس كل عامل انه ليس وحده ، اما الموظفون واشباه الموظفين فقد كانت كل طائفة تعيش فى عالمها الخاص ، فلم يحدث تأييد او تضامن قوى بين الطوائف فى العمليات الكفاحية وعلى الاخص فى الاضراب ولم يحدث عطف كبير من الرأى العام على مطالبهم الاجزئيا كعطف الطلبة واولياء امورهم على المدرسين ، ولهذا كانت نجاحات العمال فى اضراباتهم وتحقيق مطالبهم من طريقها اكثر بكثير من فشلهم فى الاضرابات اما

الطوائف الأخرى فقد حققت نجاحات جزئية ومحدودة في بعضها ، وهنا لابد من الإشارة الى ان العمال كثيرا ما قاموا بتأييد لحركات الطوائف كان اقواها تأييدهم لاضراب شبكات البوابيس ورجال الادارة في عام ١٩٤٨

- كانت الخسارة الناتجة عن اضرابات العمال ووقف دواب العمل واضحة مباشرة وفورية وصاحب العمل يحسب مقدار ما يخسره في كل ساعة يتسلط فيها العمل حيث لم يكن هناك وقت ضائع ، تاهيك عن يوم او ايام الاضراب ، بينما اضراب الموظفين حتى وان اوقف دواب عملهم نهائيا ، فقد كان المتضرر المباشر من الاضراب هم الجمهور ، واما اثاره مهما كانت كبيرة ولو كانت متصلة بالانتاج ، فانها سوف تعود على الدولة وميزانيتها العامة وبخلها القومي ، وهو ما يحتاج الى وعى سياسى ووطنى وقومى لادراك كل اثاره وخطورتها على الفرد والمجتمع - استخدمت الحكومة في بعض الاضرابات جميع اجهزة قمعها من بوابيس وجيش بكامل اسلحتها ضد العمال ، كما حدث في اضرابات عمال النسيج الميكانيكى في شبيرا الخيمة والمحلة الكبرى ، ولم يحدث في حدود علمى ان استخدمت قوات الجيش والبوابيس لمقاومة اضرابات غير عمالية الا في اضراب شبكات البوابيس والادارة في عام ١٩٤٨ ، وحتى في هذه الحالة كان توجيه النيران والعنف ضد مظاهرات التأييد التي قام بها العمال والطلبة والاهالى ، واما معرخصوا القصر العيسى الذين استخدمت معهم نفس قسوة جهاز القهر من الجيش والبوابيس والنيابة بدرجة استخدامها ضد العمال ، فاني اعتبر هؤلاء من عمال الحكومة ، وليس ادل على ذلك من ان اول المطالب التي اضرَبوا من اجلها كان الاعتراف برابطتهم وتسجيلها .

- كانت تحركات الفئات والطوائف الشعبية للمطالبة بحقوقها موسمية في واقع الامر ، وكانت ترتبط بوجود حزب الوفد في الحكم او خارج الحكم ، ومن الملاحظ ان الوفد وهو خارج الحكم كان يعمل جاهدا على توسيع التحركات والاضرابات ، وكانت صحيفة تتبنى قضايا الطوائف وتسهب في شرحها ونشر اخبارها والدفاع عنها مما جعل بعض تلك التحركات يحظى باهتمام الراى العام ، وكان المحامون الوفنيون يتطوعون او يكلفون من الحزب بالدفاع عن كل من يقبض عليه في الاضرابات والمظاهرات وكثيرا ما دفعت كفالات الافراج من خزانة حزب الوفد ، وكانت في ذلك مساعده كبيرة لتحركات الطوائف ، حتى ولو كان غرض حزب الوفد منها هو اخراج حكومة الاقلية واسقاطها .

وفى المقابل كانت حكومة الاقليات التى فى الحكم تتخذ كل الوسائل بدءا بالوعود المطاعة وانتهاها باستخدام القوة فى مقاومة الاضرابات ، متهمه كل تحرك بانه بايعاز من الوفد وكل زعماء الطوائف وقادة الحركات بانهم عملاء للوفد حتى ولو لم تكن لهم بحزب الوفد اية صلة حزبية او تنظيمية .

فاذا جاء حزب الوفد الى الحكم ، وحتى منذ بواكر الايام التى توحى بمجيئ الوفد الى الحكم ، تبدأ تحركات الطوائف فى الجذر بالتدريج حتى تصل الى الدرجة التى لا تأثير لها ، وذلك بفعل عاملين .

الاول هو التخلل من جانب صحف الوفد عن قضايا الطوائف ، ثم الامتناع عن الاشارة الى اى تحركات بل ومهاجمة التحركات الكبيرة التى لا يمكن انكارها والتى يحس بها الرأى العام ، ومثال ذلك مهاجمة جريدة صوت الامة لعمال النسيج الميكانيكى بالاسكندرية اثناء اضرابهم من العمل لتحقيق مطالبهم ، مدعية بان الاضراب لم يكن له اى سبب ولا مبرر .

والثانى هو قيام حكومة الوفد باجابه بعض مطالب العمال والموظفين واشباه الموظفين وخاصة تلك المطالب التى كانت تأخذ الشكل العام مثل انصاف الموظفين واعانة غلاء المعيشة للموظفين ومعال الحكومة ومعال الشركات والمؤسسات الاملية .

ولكى لا يفهم كلاس على غير محمله فانى اكرر تأكيد ان فترات حكم الوفد قد تخللتها اعمال عنف وقسوة من الحكومة ضد العمال ، وكمثال فقط على ذلك فان عمال شركة سباهى للغزل والنسيج بالاسكندرية قد اطلقت عليهم النيران اثناء اضرابهم السلسى وألقيت جثث ستة من قتلاهم فى ترمة المصمومية ، وقد حدث ذلك اثناء حكم وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، كما ان وزارات الاقلية من ٩٤٥ الى ١٩٤٩ قد اعطت لبعض العمال والطوائف بعض الحقوق .

- كان انزعاج الانجليز والسراى وشية الاقطاعيين والراسماليين الاجانب والمصريين شديدا من تصاعد العمليات الكفاحية للعمال وتطويرهم لاساليبها ، واستخدام الطوائف الاخرى لاسلح الاضراب ، خاصة بعد اشتراك العمال المصريين فى العمل السياسى بشكل مستقل عن سيطرة جميع الاحزاب التقليدية القائمة قننذ ، ونزولهم فى الاضرابات السياسية جنبا الى جنب مع الطلبة وطوائف الشعب الاخرى ، وكان مؤثر الذعر قويا بعد الاحداث الدامية فى ميدان الاسماعيلية بالقاهرة وميدان المنشية بالاسكندرية عام ١٩٤٦ .

وقد أدركت الحكومات وخاصة حكومة اسماعيل صدقي رئيس اتحاد الصناعات خطورة زيادة وعى العمال السياسى واشترآكهم بشكل قىادى فى الأحداث على نظام الحكم كله ، رغم ان قضية السلطة لم تكن موضوعة وقتئذ على جدول أعمال أكثر العمال وعيا . ولهذا كانت عمليات ملاحقة الحكومة لقادة العمال بل وقيادات الطوائف مستمرة ، وكانت قضايا الاضرابات والحكم على العمال بالجس والغرامة ، ولكن ذلك لم يوقف تيار الكفاح بل ظل مستمرا وتطورت اساليبه ايضا .

- فى النهاية ، فبقدر ما كان لاي اضراب من وعده صفوف القائمين به ، وهدف واضح يدعو له الجميع ويتفهمه ويؤمن بحقه فيه ، وبقدر ما يحصل المضربون على تأييد ومناصرة الرأى العام وخاصة الفئات الاقرب طبقياً ، وبقدر ما يتوفر من ذلك بقدر ما يحقق الاضراب من نجاح وفى فترة الأربعينات ، ورغم الأوامر العسكرية والقوانين التى صدرت لتحد من حق العمال فى استخدام سلاح الإضراب ، إلا أن مبدأ ذلك الحق لم يكن محل شك ويكفى فى ذلك أن أورد رأى اصحاب الأعمال فى مصر الذى نشر فى مجلة « مصر الصناعية » فى عددها الصادر فى ابريل ١٩٤٨ ص ٩ - وفى المجلة التى كان يصنددها الاتحاد المصرى للصناعات ونصه :-

إننا لا نقصد انكار حق الاضراب ، ولكننا نرى وجوب حصر استعماله فى حدود معينة لكيلا يصبح وسيلة للأهداف السياسية ، أو مخالفا لإرادة غالبية العمال نوى الشأن ، فيجب أن يكون التصويت للإضراب محاطا بما يضمن لغير الإراغبين من العمال فيه كامل الحرية فى مواصلة العمل ، كما يجب ألا يأتى الإضراب فجأة دون إعلان سابق على أن ينص القانون على مثل ذلك فيما يتعلق بخلق المصانع فى وجهه العمال »

ولا استطيع هنا أن احصر واتحدث عن جميع الإضرابات التى حدثت فى تلك الفترة ، سواء الإضرابات العمالية ، أو اضرابات الطوائف غير العمالية ، ولهذا اخترت بعض الاضرابات كنماذج ، معتمدا على سزد الأحداث . وما تظلمها من عمليات أخذ ورد وجذب وشد حول اسباب الاضرابات ومقدماتها ونتائجها فى حدود ما أتيج لى من معلومات ، مبهتفا باضرابات بعض الطوائف التى حظيت باهتمام من الرأى العام المصرى ومنتهيا بالحديث بشئ من التفصيل عن بعض الاضرابات العمالية الكبيرة ، واضرابات بعض الطوائف التى أخذت شكل الصدام مع الدولة بأجهزة قمعها ..

مهندس / طه سعد عثمان

شبرا الخيمة

١٩٩٦

اضراب نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية (١)

تقدم نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية بطلبات إلى المسؤولين طالبين تطبيق الكادر عليهم مع ما يترتب على ذلك من تنظيم واستقرار فى مرتباتهم وعلواتهم وترقياتهم ، ولما لم تستجب الحكومة لمطالبهم بدأوا من الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ١٩/٧/١٩٤٧ فى الامتناع عن العمل بشكل جماعى . ولم يشذ منهم موظف واحد مما أدى الى تعطيل القطارات بشكل كامل بين اسيوط والشلال نظرا لان خط السكة الحديد كان مفردا فى تلك المنطقة ، وامتنع سائقو القطارات بدورهم عن قيادتها خوفا من حدوث تصادمات حتى بلغ عدد الممتنعين عن العمل نحو ١٥٠٠ موظف -

عندما قابل شاكر باشا مدير عام السكك الحديدية مندوبى رابطة موظفى ومعاونى السكك الحديدية بادرهم بالتهديد بالقاء القبض عليهم إذا لم يعملوا على عودة زملائهم إلى العمل ، كما هددهم بالايكاف عن العمل بل والفصل ، ولما لم يرضخوا لتهديدهم ، بل ودافعوا عن مطالبهم ومطالب زملائهم ، أمر بالقبض على رئيس الرابطة - حافظ الهندى محمود وارسله مخفورا بحراسة البوليس الى السجن ،

ولما صمد الموظفون لتهديدات مدير عام السكك الحديدية - استدعى هذا الأخير أعضاء الرابطة وعقد معهم اجتماعا انتهى بالاتفاق على تحقيق مطالبهم وتطبيق الكادر على النظار والمعاونين العاملين فعلاً . وترتيبا على ذلك قررت الرابطة العودة للعمل - (صوت الأمة ٢٠ ، ١٩٤٧/٧/٢١ ص ٢)

اضراب موظفى التلغراف

٢- كان موظفو التلغراف قد سبق لهم أن امتنعوا عن العمل فى يوم ١٥ يونيه ١٩٤٦ ووقتئذ وافق مدير عام السكك الحديدية على مطالبهم كما وعدهم بالعمل على تحقيقها وأذاع إعلانا بذلك فى نشرة المصلحة الصادرة فى يوليه ١٩٤٦ تحت رقم ٢٠٥ أملا فى ان يؤدى هذا الوعد مع مرور الزمن الى فتور الحركة .

وذا ينس موظفو التلفزيون من تحقيق مطالبهم رغم الوعود المتكررة : اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لرابطة موظفي التلفزيون السلكي الفنيين . وقررت باجماع الأصوات التمسك بالمطالب التي سبق تقديمها مع الاحتجاج على المماطلة في تحقيقها وان يكون مظهر الاحتجاج هو الامتناع عن العمل في مكتب التلفزيون الرئيسي بالقاهرة ابتداء من الساعة العاشرة من صباح ٩٤٧/٧/١٧ ونفذوا فعلا الامتناع عن العمل وأعلنوا عزمهم على توسيع نطاق الامتناع بحيث يشمل كافة موظفي التلفزيون بالقطر المصري إلى أن يحصلوا على وعد جدي بإجابة مطالبهم -

وكان المسؤولون أن العملية مجرد تهديد واتخذوا من مرور نحو سنة كاملة على بدء الإضراب السابق دون تحرك عملي يثبت التمسك بالمطالب . اتخذوا من ذلك دليلا على أن الحركة غير جدية وأنها سرعان ما تنتهي إلى لا شيء . وترتبطا على ذلك لم يتصل أحد من المسؤولين في المصلحة بالضريرين ولا بالرابطة . ولكن موظفي التلفزيون قابلوا هذا الإهمال من المسؤولين بقرار توسيع الامتناع عن العمل على أن يشمل جميع أنحاء القطر ونفذوا ذلك فعلا ابتداء من الساعة الرابعة مساء نفس يوم بدء الإضراب . وعندما نجحت بالفعل وبصورة إجماعية حركة الامتناع عن العمل - اتصل شاكر باشا مدير المصلحة بالرابطة من الاسكندرية واعتذر عن التوجه للقاهرة بصفة فورية نظرا لشدة حرارة الجو بها وأنه سيحضر صباح الجمعة ٩٤٧/٧/١٨ للتفاهم مع الموظفين بشأن قضيتهم ، وقد سارعت الرابطة بإذاعة بيان في الصحف أعلنت فيه أن موظفي التلفزيون الفنيين ومعاوني وكلاء التلفزيون لم يقصدا بامتناعهم عن العمل الإضرار بمصالح الجمهور التي يفارون عليها بل المراد هو اعلان احتجاجهم لأولى الشأن على تلك الحالة السيئة التي وصلوا إليها فيما يختص بحقوقهم المهضومة خصوصا بعد استئنائهم من التنسيق وحرمانهم من مطالبهم الداخلية السابق اقرارها بمعرفة سعادة المدير العام . وذلك بعد أن أعيتهم الحيل في المثول بين يدي أولى الأمر .

ولاستمر الإضراب رغم أن شاكر باشا مدير المصلحة اذاع بيانا قال انه زار موظفي التلفزيون واستمع إلى مطالبهم وناقشهم فيها وأبلغهم أنه سينفذ فوراً المطالب التي في حدود سلطته . وأما باقي المطالب فسيعرضها على مجلس الادارة في الجلسة القادمة وبذلك يكون قد تمشى مع العمال الى اقصى حد لدرجة أنه طلب اثنين منهم للاطلاع على المكبرات التي ستعرض على مجلس الادارة ولم يستجب العمال لندائى واستمروا في اضرابهم وامتنعوا عن

المشور القابلي بالاجتيازات إلى انذارهم نهائيا بالعودة إلى العمل ، ولما لم يذعنوا فقد أصدرت القرار الاتي :-

ويوقف عن العمل كل موظف يستمر في الإضراب والامتناع عن العمل بعد الساعة السادسة مساء اليوم (١٩/٧/١٩٤٧) والرقباء الاستعانة بالقوة الموجودة للمحافظة على النظام بعد إخراج المضربين من المصلحة .

وقد دلت الرابطة على بيان وانذار شاكر باشا بالاجتياز وأعلنت تمسكها بالمطالب التي تتلخص في : -

- (١) بدء التعمين بالدرجة السابعة مع عدم البقاء أكثر من ٨ سنوات في الدرجة الواحده وتسوية حالة القدامى منهم على هذا الاساس .
- (٢) التحقيق مع بعض كبار الموظفين الذين لم يراعوا أحكام الكادر أو اللوائح بل كان تصرفهم خرقا صريحا لها أهدر مصالح الموظفين لهميين.
- (٣) زيادة عدد الموظفين إلى الضعف .
- (٤) صرف العلاوات الدورية ومكافآت الترقية من عام ١٩٤٤ .
- (٥) صرف الأجور عن ساعات العمل الإضافية ومنهم الأجازات السنوية .
- (٦) ضرورة توفير المكان الصحي لموظفي مصر لأن المكتب الرئيسي فيز صالحي إقامة الموظفين به .

ولما لم يلب التمهيد ووضح أصبرار الرابطة على مطالب أعضائها الذين تمثلهم والذين يبلغون نحو ٧٥٠ موظفا استمروا في الإضراب . اضطر المسؤولون إلى عقد اجتماع لوزير المواصلات ومدير مصلحة التلغراف وكيار الموظفين تراسو فيه الأمر ، ثم انتقل المجتمعون إلى دار مصلحة التلغراف والتليفون . واجتمعوا بأعضاء مجلس إدارة رابطة الموظفين وانتهى الاجتماع بقرار الرابطة بالعودة إلى العمل بعد أن اتفق الجميع على أن يصدر وزير المواصلات تصريحها يقول فيه « قابلت أعضاء مجلس رابطة التلغراف بعد أن وقفت على مطالبهم وقمضتها جيداً . وفي اعتقادي انها كلها تكاد تكون عادلة . وأهدم بإجابتها بعد عودتهم إلى العمل » .

وبناء على ذلك قررت الرابطة العودة إلى العمل وقامت بإخطار الموظفين في جميع أنحاء القطر المصري ، وقد ترتب على قرار العودة الى العمل العدول عن تبليغ النيابة بالإضراب للتحقيق مع الموظفين ، كما لم يترتب على الإضراب فصل أو وقف أى موظف -

« صوت الأمة من ١٨ إلى ١٩٤٧/٧/٢١ »

(اضراب خريجي المدارس الصناعية)

١- تقدم خريجو المدارس الصناعية الى المسؤولين بمطالبهم التي تلتخص في
(١) منح الخريجين الدرجة السابعة من بدء التعمين والسادسة بعد ثلاث سنوات أسوة
بخريجي الفنون التطبيقية .

(٢) نقل المعينين بالمياومة الى درجات بالميزانية .

(٣) فتح الدراسات التكميلية العليا المسائية .

(٤) قبول خريجي المدارس الصناعية بتقابة المهن الهندسية .

وقد استدعى حافظ عامر رئيس اتحاد خريجي المدارس لمقابلة رئيس الوزراء ، فذهب
بعض من أعضاء الاتحاد ، ولما لم يجدوا استجابة لمطالبهم عادوا الى دار اتحادهم بقسم روض
الفرج بالقاهرة ، وأعلن بعضهم الإضراب عن الطعام بدار الاتحاد من يوم الخميس
١٩٤٧/١١/٢٠ وحتى تجاه مطالبهم ... وقد اتسعت حركة التأييد للإضراب والمضربين في
صورة بترقيات ورسائل تعلن التضامن مع المضربين من مختلف فروع اتحاد خريجي المدارس
الصناعية في الاقاليم . ونشرت الصحف أنها قد وصلتها تأييدات من فروع الاتحاد في المحلة
الكبرى والسويس وبوز توفيق وأسيوط ومنيا القمح والزقازيق وشبين الكوم .

ب- وكان التضامن مع المضربين بدار اتحاد عام خريجي المدارس الصناعية بالقاهرة قد اتخذ
شكل المشاركة الفعلية في الإضراب حتى بلغ عدد المضربين عن الطعام ٨٨ عضوا منهم ٢١
في الاسكندرية ، ١٠ في طنطا ، ٧ في دمهور ، ١٠ في الزقازيق ، ١٠ في بني سويف .

ج- ويعد أن مضت أربعة أيام على الإضراب وساعات حالة بعض المضربين الصحية . رأى الطبيب
نقل ستة منهم الى المستشفى لكنهم رفضوا الانتقال من أماكنهم وأصدر الاتحاد بيانا قال فيه
وأعلن أنه غير مسئول عن التطورات التي تحدث نتيجة لموقف الحكومة المشين . والاتحاد العام
يشهد الرأي العام على مسلك الحكومة واستهتارها وبما الاتحاد جميع الخريجين في جميع
انحاء القطر الى الاجتماع في داره في الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٤٧/١١/٢٤ للنظر في
تقرير مصيرهم -

د- وفي أثناء الاجتماع قام البوليس بقطع التيار الكهربى عن دار الاتحاد . فاستعان الاعضاء بالكلويات وأتموا اجتماعهم الذى كانت أهم قراراته الامتناع عن الذهاب لعملهم بالمصالح الحكومية . وفي نفس الوقت عقدت اجتماعات أخرى فى فروع الاتحاد فى مناطق مختلفة من القطر . وفى اليوم المحدد للامتناع عن العمل خرج الخريجون فى مظاهرة من دار الاتحاد العام بشارع جزيرة بدران بشبرا متجهين الى البرلمان لرفع مطالبهم فتعرض البوليس بهم واشتبك معهم فعانوا الى الاتحاد العام بعد أن أصيب بعض الخريجين ونقل بعضهم الى المستشفى للعلاج .. وفى طنطا ساءت حالة بعض المضربين عن الطعام فنقلوا الى المستشفى وقد رفضوا رأى الطبيب بحقتهم بمواد مغذية ، وأما بقية الخريجين فقد أضرخوا عن العمل وساروا فى مظاهرة مرت بالمضربين عن الطعام لتحيتهم وقد انضم الى المظاهرة طلبة مدرسة طنطا الصناعية .

، وفى الاسكندرية استمر المضربون عن الطعام رغم نصائح رجال بوليس قسم المنشية لهم بالهدوء وأرسلوا برقيات إلى وزير المعارف ووزير الداخلية ورئيس الوزراء يحملون فيها الحكومة المسؤلية واعتصم عدد كبير من الخريجين فى دار الاتحاد بالاسكندرية . فعاول البوليس اقتحام النادى لفرض الاعتصام .

ثم دخل طلبة المدارس الصناعية فى عملية تأييد الخريجين ، وبالإضافة الى ما سبق الإشارة اليه من اشتراك طلبة مدرسة طنطا الصناعية فى مظاهرة الخريجين ، اشترك فى التأييد أيضا طلبة الصناعات الحربية بالسويس وطلبة المنصورة الصناعية والعباسية الصناعية واسيوط الصناعية وطلبة قنا الصناعية الذين اعتصموا بمدارسهم ومنصور الصناعية وطلبة القلي الصناعية

هـ- واتسع نطاق التأييدات من مختلف الجهات من طوخ ومحياط والمناوى والمناخ بالاسكندرية والنقل المشترك بالاسكندرية وفروع الاتحاد بقنا والأقصر والمطلة الكبرى والخريجون بالنبيا والموظفون ببلدية الاسكندرية والمدرسون العمليون بطنطا الصناعية والخريجون بمديرية جرجا والخريجين بالأقصر وسلاح الصيانة الملكى وبمساحة بمنهور واتحاد بمنهور الرئيسى . وكانت برقيات التأييد والرسائل موقعة بأسماء مرسلها عن زملائهم -

و- وعندما رأت الحكومة أن الحركة فى تصاعد مستمر . وأنها تكسب كل يوم تأييدا وانصارا

جددا سواء من الخريجين أم من الطلبة أم من الصحافة والرأى العام ، قام وقد من الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية بالذهاب الى مجلس الوزراء فقابلهم النقراشى رئيس الوزراء وصرح لهم بأن الحكومة معنية بمسألتهم وأن جميع الموظفين منهم باليا مومة سيتنقلون على درجات بالميزانية ، كما ومنهم رئيس الوزراء يبحث باقى مطالبهم ، وبذلك قرر الاتحاد العام انتهاء الإضراب -

ز- وعلى أثر ذلك أصدر الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية الثانوية ، والخمس سنوات حديث تداء اجاء به ه أن ما قام به الاتحاد ما هو إلا الجهاد الأصغر ليعلم الودائى كله الظلم الواقع على الخريجين ، ولا يوسع الاتحاد فى هذا المجال إلا أن يتقدم بإسم خمسة عشر الفا من الخريجين بالشكر العميق الى رجال الصحافة المصرية والاجنبية اليومية والاسبوعية الذين ناصرونا فى محنتنا وكانوا معنا صادقا فى إبراز قضيتنا على وجهها الصحيح .. أيها الخريجون ، لا تظنوا أن ابواب الجهاد قد اوصدت فى وجوه العاملين .. كلا .. فإن الجهاد بداية لا نهاية ، وإذا كنتم قد تعلمتم الفن لتقدموا (متمكم وترفعوا) شأن وظنكم فلا بد أن تتعلموا صناعة الموت ، لأنها الصناعة الوحيدة التى تحرركم من الظلم والاستبداد ، واعلموا أن طريق الجهاد محفوظ دائما بلاشواك والمصاعب وإن تتغلبوا عليها إلا بنوام اتحادكم والتفافكم حول رايته والعمل تحت لائه .. واعلموا أن بينكم وبين المجد خطوة إلى الامام . وبينكم وبين الحد خطوة إلى الوراء ..

فالى الامام أيها الخريجون واعلموا أن النصرات لا ريب فيه . وما النصر إلا من عند الله - رئيس الاتحاد - حافظ عامر -

ح- وبعد أن طال انتظار خريجي المدارس الصناعية دون أن تتحقق مطالبهم قرروا عقد مؤتمر لهم يوم ١٩٤٨/٨/٢٢ ، وعلى أن يحضره خريجو المدارس الثانوية الصناعية والخمس سنوات حديث ، وقيل الموعد المحدد ضرب البوليس حصارا حول دار الاتحاد بشارع جزيرة بدران ، مع ان الاجتماع قد صرح به وأقيم سرادق فعلا كلف الاتحاد مبلغا كبيرا -

وقامت قوات البوليس بمنع المؤتمر الاى موضوعات بحثه لا تعدو مطالبهم من الحكومة وانتزع البوليس الافات الموضوعه على دار الاتحاد ، وكانت وفود الخريجين قادمة من مختلف مناطق القطر وعلى الاخص من الاسكندرية وطلطا والمنيا والزقازيق والمنصورة وبمياط

وإمهور والسويس وهرسعد والأقصر وغيرها . فحاول الاتحاد عقد المؤتمر في نادى الصحفيين . ولكن البوايس حال دون ذلك أيضا . فعقدوه في مكان ما واتخذوا عدة قرارات منها الاحتجاج على كبت الحكومة للحريات واعطاء الحكومة فرصة نهائية لمدة اسبوعين لتحقيق مطالبهم -

ط- وقد امتدت هذه الحركة من الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية الثانوية والخمس سنوات حديث الى تحريك الانظمة الأخرى لخريجي المدارس الصناعية . واخذت هيئاتها ومنظماتها تتقدم كل بمطالب أعضائها (٢) ... وقد تقدم خريجو مدارس الصناعات الأولية بمطالبهم التي تتخلص في :-

١- اعتماد شهادتهم من وزير المعارف -

٢- معادلة هذه الشهادة بديولم الصناعات نظام الخمس سنوات قديم -

٣- جعل الدراسة أربع سنوات بدلا من ثلاثة -

٤- تغيير اسم المدارس -

٥- تطبيق نظام الاعفاء من التجنيد عليهم -

أما خريجو المدارس الصناعية ظام الخمس سنوات قديم فقد قاموا باحتلال نادى السعديين « نادى سعد زغلول » حتى تجاب مطالبهم . وقد صرح النقراشي رئيس الوزراء ورئيس حزب السعديين الذي احتل الخريجون ناديه ، بأنه سوف يرسل اليهم من يتفاوض معهم ،

ولان خريجي المدارس الصناعية هم من اهم منابع الطبقة العاملة ، بالاضافة الى انهم يضيفون الى صفوف الطبقة العاملة العنصر المتعلم المختلف عن العنصر الامي في القدرة على استيعاب معطيات الصراع الطبقي مما ينكس بالضرورة على الوسائل الكفاحية ومقاومة الاستغلال ، فقد حرصت الدولة على خلق الصراع بينهم - من وجهة نظرى - وجعل بأسهم بينهم شديد وذلك بايجاد عده نظم وجعلت لكل نظام منها وضع في التعيين في الحكومة وانعكس ذلك ايضا على اوضاعهم في المصانع والشركات ، وقد رأينا عده نظم لخريجي المدارس الصناعية منها نظام الخمس سنوات قديم الذي كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ونظام الثلاث سنوات حديث الذي كان يقبل الحاصلين على الشهادة الابتدائية القديمة ونظام المدراس الابتدائية الصناعية الذي كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومدة الدراسة به ثلاث سنوات ونظام

الثانوى الصناعى قديم الذى كان يقبل الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية ثلاث سنوات ومدة الدراسة به عامان ونظام الخمس سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الابتدائية القديمة واخيرا نظام الثلاث سنوات حديث ونظام الخمس سنوات فنى .

وقد دارت عدة معارك كلامية وينشرات الصحف وبالعرائض للمسؤولين حيث كان يرى كل نظام انه مظلوم بالنسبة للآخرين مما أهدر جزءا من الجهود التى كانوا الجميع محتاجون لتكثيها للعمل على رفع مستوى الجميع .

اضراب عمال شركة المحلة

سبتمبر ١٩٤٧

انفجرت الاحداث فى مصانع شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى فى يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٧ بالاضراب الذى قام به عمال الشركة والذى تطورت احداثه بشكل حولها الى مأساة كان ضحيتها العمال . ولم تبدأ الاحداث من فراغ اذ من الواضح ان الضغوط التى كان يرزح تحتها عمال الشركة قد وصلت الى اكثر بكثير مما يحتمله البشر . ولهذا فلابد من لقاء ضود بسيط على معاملة الشركة للعمال قبل الاحداث وان ابدأ فى هذا بالحديث عن محاملة الشركة منذ انشائها فى عام ١٩٢٧العمالها ولا لطريقة حصولها على العمال لتشغيل الاتها من الريف والقرى القريبة بل والبعيدة عن المحلة الكبرى . ولاطريقة تعيين العمال المهينة والغير انسانية ولا محاولات العمال المتكررة لمقاومة الظلم بدءا باضراب المساعدين فى اواخر ثلاثينات القرن العشرين والذى صحبه تخريب وتكسير لعنبر كامل من الاتوال ولا للفصل والسجن الذى تعرض له العمال عند محاولاتهم الاولى لتكوين نقابة منهم ولهم بعيدة عن نفوذ وسيطرة الشركة عام ١٩٤٣ بل سوف اركز على حالة العمال قبل الاحداث بنحو سنة ونصف . مستندا فى وصف حالة العمال الى ماسمعت من زملائى عمال النسيج الميكانيكى الذى وفدوا الى القاهرة وشبرا الخيمة هربا من جحيم العمل فى شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى ثم الى ما قاله مدير عام الشركة واخيرا الى ذلك التقرير الذى وضعه الاستاذ مصطفى كامل منيب بعد زيارته لمدينة المحلة الكبرى ثم زيارته للشركة ومشاهدته لحالة العمال بها وحديثه مع بعضهم وقد نشر هذا التقرير على عدة حلقات فى مجلة البعث الاسبوعية ومجلة الطبيعة التى كان يصدرها اتحاد خريجي الجامعة فى عام ١٩٤٦ .

فى عام ١٩٤٦ قدم عبد الرحمن حماده مدير عام شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى الى لجنة الفرز والنسيج المتفرغة عن اللجنة العليا لبحث مطالب العمال ويصفته مندوب اصحاب الاعمال فى اللجنة . قدم معلومات تضمنت ان ساعات العمل الاصليه لليوم هى تسع ساعات بالنسبة للعاملات والعمال ويقوم العمال بالعمل ساعات اضافية يتقاضون عنها اجرا وفى

مقابل ذلك يتراوح اجر عامل الغزل من ٧, ٥ سبعة ونصف قرش الى ١٨ ثمانية عشر قرشا وعامل البرم والشلل من ١٧ الى ٣١ قرشا والنساج الاحتياطي ١٥ قرشا ومساعد التقديم ١٨ قرشا وفي نفس الوقت كان النساج يحصل على ١٠ الى ٢٥ قرشا مقابل ثمانى ساعات عمل وكانت اجور الاسطوانات من ٢٧ الى ٤٠ قرشا والعاملة اجرها من ١٢٨ الى ٢٠٧ مليما .

وفي التقرير الذى قدمه عبد الرحمن حماده الى اللجنة اعترف بان اجر العامل فى شبيرا الخيعة يتراوح بين ٣٠ كحد ادنى الى ٦٠ فى نفس الفترة اما الاسطوانات وكنت انا منهم فكانت الغالبية العظمى منا تتقاضى مرتبات شهرية .

ومن التقرير الذى نشره الاستاذ مصطفى كامل منيب نستخلص الاتى (٥) :-

المحلة الكبرى هى اكبر مركز صناعى فى الشرق العربى اجمع ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ الف نسمة .

- يشتغل فى شركة مصر للغزل والنسيج التابعة لبنك مصر حوالى ٣٠ ألف عامل واكثر من الف عاملة اما عدد العمال الذين يشتغلون فى المصانع اليدوية فيزيون من ١٥ الف عامل ويعملون فى مصانع مملوكة لارباب الاعمال الفرديين .

- متوسط اجر العامل سواء فى شركة مصر ام فى المصانع الاهلية يتراوح بين ١٨٠ الى ٢٠٠ قرشا فى الشهر مع مراعاة ان عدد من يعولهم العامل فى المتوسط ستة افراد .

المسكن : اقامت الشركة لكبار موظفيها والمديرين القصور والفيلات التى تحوطها الحدائق الغناء وزودتها بأخر ما وصل اليه الترف . فالمتز المربع من ارضية الغرف والقصور والفيلات يتكلف ٥٠ جنيها وبها حمامات دانس واحواض من الببلور واللاسماك واحواض سباحة وملعب تنس وحدث الات تكييف الهواء .

- تكلف حمام قصر المدير سبعة الاف جنية .

- ينى بنك مصر عددا من المساكن واطن انها ستكون للعمال الممتازين واصحاب الاجور الكبيرة حتى يستطيعون سداد اجورها . ولم يتم ذلك بل استاجرت الحكومة من بنك مصر المبانى

(٥) هذه الحلقة نشرت بالعدد ١٥ من مجلة البعث الصادرة فى يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٤٦ فى صفحات ١٨-١٩ بعنوان لمحات عن حياة العمال فى المحلة الكبرى .

وجعلتها ملجأً للأحداث والمتشربين .

- يعيش العمال في مقابر تسمى عزياً تتداخل في المحلة الكبرى من جميع نواحيها . وهي عزب أبو جحشة والدلتا وزاغب واسكندر وأبو شاهين وحى العرب . ويفصل عزية أبو جحشة عن قصور المديرين سور من متر واحد تقريباً .

- مساكن العزب كلها من الطوب اللبن ويندر أن يزيد من الدور الأرضي

غرف مهدمة وحوانيت تطل على الموارى والأزقة ينأى في كل منها عشرين عاملاً معاً . وينتهى يوم الدفعة الأولى فترحل إلى المصنع وتحل محلها دفعة أخرى ثم ثالثة وتعود الأخرى بعد ذلك وهكذا دواليك . وهذه الغرف هي نفس المكان الذي يتناول فيه العمال طعامهم ويعالجون فيه وغير ذلك من مقتضيات حياتهم .

- العاملات يعشن هذه الحياة وكثيرات يسكن القرى ويسرن إليها يعد منتصف الليل نحو ١٢ كيلومتراً تقريباً .

- تتعذر مع كل ذلك سكنى الحوانيت على الكثيرين من العمال والعاملات فإن ثقافة الأجور لا تساعدهم على سكنى تلك الزرايب في القرن العشرين فسيكون في القرى المجاورة الصغيرة التي تبعد بعضها عن المحلة الكبرى بنحو اثني عشر كيلو متراً .

المجاري لا تعرفها المحلة الكبرى :-

ومن باب أولى عزب العمال وأحيائهم . ويحصل العامل على الماء ملوثاً قذراً من ترعة راكده تعلوها الوساخات من كل صنف . وعندما تمطر السماء تبقى هذه الأحياء غارقة في وحلها شهوراً وتكون مرتعاً للميكروبات والبعوض والأوبئة .

الغذاء : يلحظ المار أمام أبواب المصانع وعلى مداخل عزب العمال وأحيائهم صفوفاً وجماعات من البائعين والبائعات يعرضون بضائعهم على المشتريين من العمال والعاملات وهي لا تخرج عن الخبز الجاف والمجينة القروش .

- الجو في المحلة الكبرى في الخريف والشتاء جو رطب بارد يحتاج إلى التغذية الجيدة لمقاومة البرد في جسم الإنسان بذلك يتبين مدى العذاب الذي يعانيه العمال والعاملات في المحلة الكبرى .

يتعذر على العمال والعاملات في معظم الاحوال شراء الخبز الذرة الجاف الذي ياكله فلاحونا الفقراء . فتراهم يشترون كسرات الخبز التي يجمعها الشحانون من مختلف البلاد ثم يبيعونها لمن يحتكرها بعد ذلك ويعرضها في السوق العمالي بالمحلة الكبرى وهو المعروف بسوق فرنسا .

- يوفر بنك مصر للمديرين وكبار الموظفين الاغنية بأرخص الاثمان ومن كل الانواع النادرة بل وحتى المشروبات بما فيها الشامبانيا مستخدما في ذلك كل سلطاته ونفوذه الهائلين لدى الحكومة وغيرها . اما العمال فلا يلقى اليهم بالا ولا يهتم في قليل او كثير ان كانوا ياكلون أو لا ياكلون . ولا زالت ترن في اذني كلمة سمعتها من فم احد العمال ونحن في معرض الحديث عن احوال العمال معاملة بنك مصر لهم :

« لو اننا حيوانات اشترانا بنك مصر لكان يهتم بنا ويخاف علينا ولكننا في نظره لم نرق الى مرتبة الحيوانات »

الصحة : تقدر نسبة المسلولين والمصلوبين بحوالي ٩٠٪ من مجموع سكان المحلة فيكون عدد المرضى اكثر من مائة الف شخص .

- وقد قامت شركة مصر في عام ١٩٢٨ بالكشف طبيا على عمالها الذين يزيدون عن ثلاثين الف عامل وعاملة . وكانت هذه هي المرة الاولى والاخيرة . فكانت النتيجة ان نسبة المصابين من العمال والعاملات بالسل والفضلات الشعبية وغيرها تزيد على ٨٠٪ من مجموع هؤلاء العمال والعاملات .

- يرجع انتشار مرض السل بين العمال ومفتكه الذريع بهم الى قلة تغذيتهم وسوء سكناتهم وارهاقهم وتعذر لباسهم اللباس الكافي وعدم توافر المواصفات الصحية بالنسبة للمجاري ومياه الشرب وما الى ذلك من الامور الاساسية في حياة الانسان العادي . ويرجع اولا وأخيرا الى الاستغلال والظلم الشنيع اللذين تشقى بهما الطبقة العاملة في المحلة الكبرى وعلى يد ارباب الاعمال سواء كانت شركة مصر للغزل والنسيج ام اصحاب مصانع النسيج اليدوية .

- وتأتى الحكومة وهذه مسئوليتها فتقف على قدم المساواة مع اصحاب الاعمال . بل ان تعاونها الوثيق مع ارباب الاعمال في التماذي في استغلال العمال والعاملات الى حد الهبوط بهم الى القرار السحيق وعدم قيامها باى عمل . يلقى عليها كل ذلك مسئولية اخرى من نوع معين

خطير .

- لم يقلل اصحاب الشأن وألوا الامر الاسباب الوقائية الى تحمى العمال من الامراض المختلفة فحسب ولاسيما السل . بل انهم لم يتخذوا ايضا اية خطوة بشأن توفير الاسباب العلاجية .

- لم ينشئ بنك مصر للمسؤولين والمصدورين من عماله اى مستشفى لعلاجهم . ولم يفكر مطلقا فى توفير الادوية لهم .

- من اشتغل - والانتاج هو الفيصل - استحق الاجر الذى وضع له . ومن لم يشتغل لمرضه كان هذا هو فصل الخطاب وانقطع كل سبب بينه وبين مصانع بنك مصر

- فيصل بنك مصر بمعدل عامل كل يومين لبلوغة المرحلة الاخيرة من مرض السل

- يزهو بنك مصر بان لديه اطباء كبار يدلل المرتبات الضخمة التى يتالونها . وانهم مهنتون لرعاية العمال والعمالات ، وهذه اكنوية كبرى لان اطباء حارب على العمال ولا هم لهم سوى استغلال العمال عن طريق مهنتهم فالاجازات . لا تعطى للمرضى مطلقا الا اذا دفعوا اتاوة معينة . ويقوم العامل المريض بشراء الدواء من اجره . اما بنك مصر فلا يكلف نفسه بذلك . وهناك ما يسمى بقانون عقد العمل الفردى وهو قانون يلزم رب العمل بشراء الدواء على حسابه للمريض من عماله .

- غالبا مايعجز العامل عن شراء الدواء ومن ثم يلقى بحياته فى مهبط الموت كى يفعل به ما يشاء .

- لا يوجد فى الحملة الكبرى لمقاومة السل سوى مستوصف صغير يعمل به طبيب واحد ويعاونه ممرضتان . ويبلغ عدد المقيدى به من المرضى ٩٦٠٠ تسعة لاف وتسماية مريض ومهمة المستوصف هى الكشف وتقرير الدواء .

لقد اثار نشر تلك الحلقة ثائرة المسؤولين فى بنك مصر وشن عليه حملة عنيفة وصلت الى حد اعتبار ان نقد بنك مصر يعتبر خيانة وطنية . ولكنه رد عليهم بان بنك مصر ان يكون مطلقا بنكا وطنيا الا بمقدار خدمته للوطنين . وليس العمال الذين يسومهم بنك مصر مرّ العذاب والشقاء غير القوة الوطنية الاولى عندما . فكل جريمة تقترب فى حق الطبقة الاساسية هى خيانة وطنية . ورغم ان اسماعيل صدقى قد اعتبر المقال تمريض للعمال على الثورة ، الا

ان مصطلقى كامل منيب الذى كان معروفا بفكره وارتباطاته الاشتراكية قد استمر فى نشر الحلقة الثانية من تقريره بعنوان « معاملة شركة مصر للعمال ... اليس لهذا الظلم من آخر » (٥)

وسوف اقتطف بعض لمحات من تلك الحلقة لاستكمل بها ماسبق بيانه :

- اثناء جولاتى بالمصانع رايت عاملة تبلغ اثنى عشر عاما ترقد على الارض العارية منذ ثلاث ساعات من جراء حمى عاودتها وعرفت ان الشركة لا تتحرك فى مثل هذه الحالة لاسعاف المريض ولا تسمح له بمغادرة المصنع الا فى موعد انتهاء العمل .

- سقط العامل من فوق مصعد واصيب وشوه جسمه تشويها الينا ، وحرر المحضر الذى انتهى بالزام العامل بدفع خمسة جنيها لها نظير الخسائر المادية الناتجة . ودفعها العامل مقسطة من اجره .

- سألت اول عامل لقيته عن احواله فاشار الى عامل حافى القدمين يلبس الخيش على جسده العارى وقال :

« هذه هى حال عامل فى مصانع ينتج عمالها احسن المنسوجات وبكميات وفيرة » .

- رغم حقوق العمال التى كفلها قانون عقد العمل الفردى بالنسبة للفصل والفرامات فان شركة مصر تستخدم اساليب الزيف والتلفيق لحرمان العمال الذين تريد فصلهم من مكافاتهم وحقوقهم . . وقد التقت بعامل فصل من الشركة بعد احدى عشر سنة ولم يعط مليماً واحدا مكافأة عن مدة الخدمة . وعن سبب فصله انه صنع يوما قبقابا من الخشب فى الورشة ليستعمله اثناء عمله وعندما عرف احد الملاحظين ذلك فصل من عمله . وطلبوا من العامل التوقيع على المحضر ليعتسنى صرف المكافأة له . ولكن المحضر لم يكن سوى تسجيل لاخلال العامل بالتزام جوهرى فى عمله على حد تعبير القانون ولم يكن امضاؤه سوى اعتراف منه بذلك مما يترتب عليه ضياع حقوقه حتى لو دفع بجهله بما وقع عليه .

- النقابة التى يديرها بنك مصر لم تقل للعامل انه لا امل لك حتى توفر عليه جهده بل تركته حائرا لتستمر لعنة بنك مصر تلاحق العامل الى الابد .

(٥) البعث عدد ١٦ فى ١٩٤٦/٢/٢٩ من ١٢-١٣-١٤

- إذا لجأ العامل الى محامى وكان القانون فى صفه ، ارسل بنك مصر الى المحامى بجزيل العطاء فيتخلى المحامى عن العامل بعد ان يكون قد انتزع منه دريهمات المعنوية .
- نظام الاجازات غير معترف به على الوجه المبين بقانون عقد العمل الفردى وقد كلفت الشركة عاملاً بالعمل فى اجازة العيد ولكنه طلب اجازة لوفاة اخته فجوزى بخصم ثلاثة ايام من أجره
- يحارب بنك مصر العمال ذوى الشهادات المتخرجين من المدارس الصناعية . فيسد امامهم ابواب العمل فى مصانعه وخاصة بعد الاضراب الذى قاموا به من اجل مطالبهم فى سنة ١٩٤٠ ويضطر الخريجون الى انكار شهاداتهم والعمل على اساس انهم حملة الشهادات الابتدائية فقط وإذا عرف عن اى عامل انه مؤهل فصل فوراً .
- ان انسى وأنا ازرع القسم الذى يعمل به الاحداث التفاهم حولى والدسوع فى ماتبيهم وهم يتاشدونى ان اعمل على تخليصهم من العذاب .
- اما العاملات فى المحلة الكبرى فقد خصصت لهن حلقة خاصة جاء بها (٥) :
- يشتغل العاملات فى اقسام خاصة منعزلة عن العمال وهى اقسام الجوارب والناموسيات والحياكه عدد يعمل فى التحضيرات " لتدوير " او الغزل .
- معظم العاملات ممن سدت منافذ الرزق امامهن فى الريف فلم يجدن فى النهاية غير الهجرة الى المحلة .
- كانت الشركة تفضل الصغيرات ولا تقبل المتزوجات لبدأ وذلك لقله لجر الصغيرات واضطرار المتزوجات للإلتقاط عن العمل بسبب الحمل والولادة .
- اذا اكتشفت عاملة بانها متزوجة وبذلت على انها فتاة تطرد فوراً وتحرم من المكافاة .
- غيرت الشركة نظرتها بعد ذلك نظراً لما تحصل عليه الفتاة من تدريب قبل زواجها ووافقت على بقاء العاملة اذا تزوجت . بل وشجع حافظ مقيفى مدير بنك مصر ذلك فأعلن ان كثيرين من اصحاب المصانع الكبيرة على استعداد للقيام بكل ما يوفر اسباب راحتها اذا حملت وتسهيل ولايتها اذا وضعت واعطاها فرصة للراحة .

(٥) نشر بمجلة الطلبة لسان حال اتحاد خريجي الجامعة العدد ٦ فى ١٥/٣/١٩٤٦

- شهادة من حافظ عفيفي رئيس بنك مصر بان العاملة المصرية لها نصيب واضح في اعمال شركات مصر المختلفة » وقد اثبتت تجاربنا ان الفتاة المصرية سهلة التعليم بل قد تصل وهي في التدريب بسهولة وسرعة الى درجة الانتقان وهي تتقن جميع الصناعات التي تحتاج الى الصبر والاناة وخاصة تلك الاعمال التي يستلزم إتقانها مهارة الاصابع او دقة النظر وحسن الذوق ولذلك اختصت الفتيات بكثير من فروع صناعة الغزل والنسيج الدقيقة وبلغن فيها درجة عالية من الاجادة والانتقان . على هذه الصورة الفير انسانية كانت تسير حياة العمال والعاملات في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في وقت كانت الشركة قد استولت بالكامل على النقابة التي من المفروض انها تمثل العمال وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم .

ولم يقف العمال موافقا سلبيا ازاء الظروف التي يعيشون في ظلها . ولكنهم كانوا دائبي المطالبة متخذين كل الطرق السليمة للحصول على مطالبهم وسوف اشير هنا وكمثال فقط الى المذكرة التي تقدم بها مندوبو العمال الممثلين لخمسة وعشرين الف عامل يشتغلون في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . ويعد ان تعرضت المذكرة لموقف الحكومة في القاهرة ومكتب العمل في طنطا غفلتهم العجيبة عن يؤس العمال وأشاروا الى ان نقابة الشركة لا تمثل العمال بل ان اعضاء مجلس ادارتها جميعا من صنائع الشركة بعد ذلك حددت المذكرة مطالب عمال الشركة وهي (*) :-

- ١- ضرورة كف الشركة في الحال عن السياسية التي تتبعها بالاستغناء عن العمال الذين مضت عليهم مدة كبيرة من العمل بالمصانع وتعيين عمال جدد ليحلوا محلهم .
- ٢- ضرورة كف الشركة عن غلق بعض الاقسام وتعطيلها لان تصرف الشركة يزيده عدد العمال العاطلين ويضر بمجموع الامة التي لا تكاد تجد ما يفي حاجاتها من المنسوجات .
- ٣- زيادة اجور العمال زيادة معقولة فان الاجور الحالية لا تكفي لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم .

٤- وضع لائحة الجزاءات يوقع عليها مكتب العمل لانه لا يوجد الان مثل هذه اللائحة بل ان الجزاءات توقع على العمال بدون حساب ولاتفه الاسباب مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها

(*) اشارت جريدة الوند المصري الى المذكرة في العدد ١٢/٩/٩٤٦ ص ٢

على مصلحة العمال كما يتطلب القانون .

٥- تنفيذ قانون عقد العمل الفردي وغيره من القوانين العمالية فإن هذه القوانين لا تنفذها الشركة وفى مقدمة الدلائل على ذلك عدم اعطاء العمال اجازاتهم السنوية . وفصل العمال من العمل بدون اعطائهم مهلة او انذارهم وتشغيل الاحداث ليلا وغير ذلك من المخالفات الخطيرة التى تصيب حياة العمال بابلغ الاضرار .

٦- تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم حتى لا تجرى الامور كما هى عليه الان من حيث فصل العمال بدون تحقيق ولا تله الاسباب .

٧- ضرورة تخصيص المكافآت والخدمات الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين فقط وتنتهى المذكرة بضرورة ايفاد لجنة من وزاره الشئون الاجتماعية تقوم بالتحقيق فى احوال العمال بالمحلة الكبرى تحقيقا منصفا سليما مع اتخاذ الخطوات السريعة التى تكفل رفع الظلم عن كواهل العمال .

وكان من الطبيعى ان تنعكس حالة عمال شركة مصر للفزل والنسيج على باقى عمال المحلة الكبرى بكل ما تحمله من قسوة . فبدأت نقابات العمال الاخرى فى التجمع وتقدموا بمذكرة ارسلوها الى المسؤولين والى الصحف^(٥) بعد ان وقع عليها ممثلون لنقابات العمال وهى نقابات عمال ومستخدمى المحلات التجارية وعمال النسيج اليدوى وعمال المخازن والمطاحن وعمال ومستخدمى محال الاقطن وعمال النسيج اليدوى والنقابة العامة لسائقى السيارات وقد شرحوا فى المذكرة سوء الاحوال التى يعيشها اكثر من واحد وعشرين الف عامل فى المحلة الكبرى .

ورغم ان حالة العمال فى شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت النسب الرئيسى فى انفجار العمال وقيامهم باضراب سبتمبر ١٩٤٧ الا انه كانت هناك عوامل اخرى عديدة وان اختلفت درجة اهميتها من سبب لآخر .

ومن اهم تلك الاسباب ذلك التقارب الذى حدث بين المناطق العمالية المختلفة ومعرفة كل منطقة لخبار المناطق الاخرى بما فيها من ظروف العمال العامة من حيث الاجور وساعات العمل والمعاملة فقد كان العمال يتقابلون فى قراهم فى فترة الاجازات والاعياد فيقص كل منهم ظروفه

(٥) الوفد المصرى ١٧/٦/١٩٤٦ ص٢

وكذلك كانت الصحف تنشر الكثير من الاخبار العمالية في المناطق المختلة خاصة وان حرب الوفد كان خارج الحكم مما دفعه الى فتح صفحات لشكايات العمال واخبارهم وكذلك حركاتهم الكفاحية واضراباتهم .

ولا شك ان المد الثورى الوطنى قد انعكس على تفهيم العمال وتوعيتهم وكان نزول الفكر الاشتراكى الى صفوف الطبقة العاملة المصرية وارتباط الطلبة والمثقفين الثوريين بالعمال وارتباط عدد من عمال المحلة الكبرى فكريا وتنظيميا بالمنظمات الاشتراكية والشيوعية ، كان لكل ذلك اثره فى التوعية والتوجيه والاثارة التى مهدت الارض لقيام الاضراب .

ورغم كل هذه الظروف فان الشركة لم تكتفى بكل المناسى التى يربذ تحتها عمالها وانما بدأت فى فصل العمال بالجملة واعادة تعيينهم باجور اقل . اما القشة التى قصحت ظهر البعير وكانت الشرارة التى فجرت كل ما كان مخزوناً فى نفوس العمال من كبت وحرمان واذلال ، فكانت اعلان الشركة عن لائحة للجزاءات قررت تنفيذها على العمال .

بداية الاحداث وتطورها :

لا شك انه لى كانت هناك رؤيتان للاحداث وتطورها . الاولى تعبر عن وجهة نظر الشركة والحكومة بكل اجهزتها من مكتب عمل ويوليس وصحف وصحفيين حكوميين او ماجورين ، وفى المقابل كانت هناك وجهة النظر العمالية والتى كانت تتبناها وتدافع عنها كافة الهيئات الديمقراطية والصحف الوفدية . وقد وقف عمال مصر فى جميع المناطق ومن جميع المهن من هذه القضية باعتبارها قضيتهم والقوا بكل ثقلهم خلف عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى .

وقد اذاعت الشركة بياناً بوجهة نظرها قالت فيه (*) انه عند انتهاء الوردية الاولى فى الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر ، فوجئت الشركة بمظاهرة خارج اسوارها ، وقد اندس بعض المحرضين بين العمال واخذ قوى الاغراض يفسرون ويذيعون لائحة الجزاءات التى نص عليها قانون عقد العمل الفردى وعلى اعلانها ، واخذوا يفسرونها تفسيراً يخالف الحقيقة تمام المخالفة لمزمعوا ان اللائحة تمكن الشركة من ان تفصل ما تشاء من العمال دون ان تعطيه مكافأة وان الشركة ستأتى بماكينات حديثة تستغنى بها عن الاف العمال وانها اذا

(*) صوت الامة ٩/٩/٩٤٧ .

احتاجت لعمال يعد ذلك فستعينهم بأجور قليلة ... الى غير ذلك من المزاعم الباطلة . وقد استجاب عدد كبير من العمال واندفعوا مع كثيرين من غير العمال الى بعض منشآت الشركة يعملون فيها التخريب والاتلاف والحريق . وكان الشغب متصورا على هذه القلة من غيرهم ... وفي هذا مايدل على ان الفتنة مفتعلة وان الشغب الذي حدث شغب مصطنع وان العمال عامة قد فوجئوا بذلك مفاجأة حيث لم يكن بين الشركة وعمالها اى خلاف او نزاع . وقد تضمن البيان كثيرا من التفاصيل وكلها تحاول الشركة بها ان تبرىء نفسها وان تلقى تبعه ماحدث على فئة قليلة زعمت انها اندست وسط العمال .

اما موقف مصلحة العمل فقد اتضح من البيان الذى اذاعه حامد العبد مدير عام المصلحة والذى تضمن ان قانون عقد اعمل الفريديحتم لائحته للجزاءات وان الشركة قد وضعت اللائحة وراجعتها مصلحة العمل وطلبت اجراء بعض تعديلات قبلتها الشركة^(٥) . واما موقف النقابة فقد وضع من بيان رئيسها « عبد العزيز عرفه » الذى اكتفى بان يحاول تهدئة العمال بقوله ان النقابة هي رسول بين العمال والشركة^(٥٥)

واما موقف العمال فقد وضعه اول بيان اصدروه فى اليوم الثانى من بدء الحوادث والذى اشاروا فيه الى ان ماوقع من الحوادث التى يوصف لها انما هو نتيجة اصدار الشركة لائحة تضر بالعمال جميعا وتحرمهم من مكافاتهم عن مدة الخدمة . وكذلك لانتهاج الشركة اسلوب الاستفناء عن جميع العمال القدامى تدريجيا ويبلغ عددهم نحو اثني عشر الف عامل ، وقد ظهر هذا الاستفناء بين جميع المساعدين والمباشريين والعمال والعاملات فى الوقت الذى تقوم فيه الشركة بتعيين عمال جدد بدلا من المستقضى عنهم وياجور اقل . ويرجو العمال فى ختام بيانهم اصدار منشور من الشركة تذيبه على العمال حتى تهدأ الاحوال متضمنة وقف التعيينات من الخارج لمدة ستة شهور على ان يعين فى الاماكن الخالية العمال الذين يراود الاستفناء عنهم والسماح للعمال بتقديم استقالتهم مع حفظ حقهم فى المكافاة عن مدة الخدمة^(٥٥٥) .

(٥) البلاغ ٦ سبتمبر ١٩٤٤ ص ٣ .

(٥٥) المرجع السابق .

(٥٥٥) صوت الامة ١٩٤٧/٩ .

اما مطالب العمال التي ظلوا متمسكين بها حتى بعد مضي اسبوعين من بدء الحوادث فقد كانت وكما نشرتها الصحف (*) على لسان العمال كالتالي :

- ١- حل مجلس ادارة النقابة لانه مكون من صنائع الشركة وانتخاب مجلس من العمال .
- ٢- الاقتلاع في الحال عن سياسة توفير العمال واعادة جميع المصوبين .
- ٣- رفع الاجور نسبة ٢٥٪ ورفع نسبة مكافأة الانتاج الى ٥٪ .
- ٤- الغاء لائحة الجزاءات وعمل لائحة يشترك العمال في وضعها والغاء الغرامات السابقة .
- ٥- منح العمال مكافأة سنوية اسوة بالموظفين واجازة ١٥ يوما سنويا كالموظفين
- ٦- صرف اجور الايام السبعة التي اقفلت الشركة فيها ابوابها .

وبهذه المناسبة اقول ان لائحة الجزاءات التي طالبت بها كل فئات عمال الشركة قد تضمنت بنودا غير معقولة ، وكمثال نصت اللائحة على ان ينذر بالفصل كل عامل تضبط معه صحيفة او مجلة او طعام او اذا ضبط اثناء العمل يؤدي الصلاة او اذا كان عاريا الرأس والغرض من فصل العمال على اساس نصوص اللائحة هو حرمانهم من مكافآتهم . وكانت الشركة قد قامت في الفترة الاخيرة بفصل ٣٠٠ ثلاثمائة عامل وقائع الاحداث :

لا شك ان كل ماقامت به الشركة في الفترة السابقة على الاضراب بالاضافة الى ماسبق شرحه من ظروف العمال ، كل ذلك قد أدى الى زيادة سخط العمال فقاموا بعمل مظاهرة سلمية هاتفين بسقوط المسؤولين في الشركة وسقوط سياستهم التي تضرر العمال ، فقام ضابط الشركة المدعو « الحسيني » بإطلاق ستة اميره نارية من مسدسه فثار العمال وحطموا ما وصلت اليه ايديهم واشعلوا النار في مبنى مراقب الخفاء ومساعدة ومبنى العيادة وكتب العمل وتلفوا بعض الاوراق . ورغم حالة الهياج التي عليها العمال فانهم قد جعلوا من انفسهم حراسا على آلات المصنع وحوموا من اي تخريب كانوا يتوقعون ان يقوم به عملاء الشركة بتحريض منها . وكان مأمور مركز المحلة الكبرى قد امتاء من تصرف الحسيني بإطلاق النار فسحب قواته من داخل المصنع (**).

(*) المرجع السابق ١٩٧٩/٩/١٩٧٩/٩/٧ .

(**) المرجع السابق ١٩٤٧/٩/٦ .

وكانما الشركة والحكومة تنتظر بداية الاحداث لتضرب العمال بقسوة فقد سارعت الحكومة باستدعاء قوات البوليس الاضافية من مديرية القهيلية ومختلف مدن الغربية ثم استدعت قوة من الجيش يبلغ عددها ١٢٠٠ جندي ومعها ٨ دبابات و٦ سيارات مصفحة وسيارات تلوها مدافع المتريوز . واحتلت القوات المصانع كما رابطت في كثير من شوارع المدينة وميادينها كما استعانت الحكومة بقوة من بلوكات النظام .

نتائج الاحداث :

قامت القوات من جميع الانواع بمعاملة العمال واهالي المحلة الكبرى بمنتهى القسوة واعتدوا عليهم بوحشية لا انسانية سواء بالقتل او الاصابة او القبض وايداع السجن . وكانت الحصيلة اربعة من القتلى ثلاثة منهم من الاهالي وعامل واحد اما الجرحى فعدد من نقل منهم الى المستشفى ١٧ مصابا بجانب الكثيرين الذين اصابوا ولم يدخلوا المستشفى وعولجوا في منازلهم او في مستشفيات خاصة . اما المعتقلون فقد بلغ عددهم ٦٠ معتقلا منهم ٣٧ عاملا والباقيون من الاهالي وقد نقلوا الى سجن طنطا وجميعهم ممن اعتقلهم البوليس من الطرقات اثناء تريق المظاهرات وبينهم عدد كبير من الصبية الصغار وكان ذلك حتى يوم ١٩٤٧/٩/٥ أي في اليوم الرابع من بدء الاحداث^(٥) . وحتى يوم ١٩٤٧/٩/٨ ومن واقع تصريح عبد الرحمن صمار بلغ عدد المقيوض عليهم في الحوادث ٥٧ عاملا و١١ من الاهالي وقد استجويت النيابة ٢٠ عاملا بتهمة اخفاء اشياء مسروقة من مخلفات الشركة وقد اخرج بعد ذلك عن ٣٦ عاملا بدون كفالة لتعتن الشركة ومساندة الحكومة لها :

بعد ان اصبحت المدينة كميدان الحرب وسيطر جنود الجيش بملابس الميدان وبمساعدة رجال البوليس على الامن فيها وبعد ان هدأت الحالة تماما . انزع ان المصانع ستفتح لاستقبال العمال يوم ١٩٤٧/٩/٨ ولكن محمود حمدي نائب مدير الشركة صرح بان العمال لن يعودوا للعمل قبل ثلاثة اسابيع . وقد ادى ذلك الى قيام بعض العمال بالرحيل الى نورههم بينما بقي زملائهم في المحلة الكبرى يباشرون القضية .

(٥) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقد اتخذت الشركة وسيلة الضغط الاقتصادي على العمال لاذلالهم ولكي تتمكن من تحقيق كل ما تريد وقد بدأت برفض صرف اجور العمال من المدة السابقة على الاضراب من ١٨ الى ٣٠ أغسطس ثم اخذت تماطل في فتح المصانع تحت حجج واهية في نفس الوقت الذي كان العمال فيه يلحون في طلب فتح المصانع لان كل يوم كان يمر على العمال والمصانع مغلقة كان يعنى زيادة في الديون وزيادة في الجوع لكل منهم . ورغم أن مدير الامن العام كان قد أعلن بان الشركة قد قررت فتح المصانع ابتداء من الثالثة والنصف من بعد الظهر يوم ١٠/٩/١٩٤٧ ، الا ان ذلك لم ينفذ . وظلت الاجتماعات تتوالى بين المسؤولين وعند رئيس الوزراء ، تلك الاجتماعات التي كان فيها حامد العبد اكثر تحمسا ضد العمال من المسؤولين في الشركة وفي وزارة الداخلية . وقد انتهت الاجتماعات بفتح المصانع .

وعلى اثر عودة العمال الى اعمالهم في المصانع أملا في تنفيذ الشركة والحكومة لعهودها للعمال . قامت الشركة بسحب كل ما انتقلت عليه وعلى الاخص امتنعت عن صرف الاجور عن الايام التي اضررب فيها العمال . فقام العمال بالاضراب من جديد وبدأ حوالى الف عامل بالاضراب واحتلوا المصانع .

وبعد اضراب العمال في المرة الثانية وهو امر لم تعد له الحكومة والشركة عدته . اذ كانوا يظنون ان ما قاموا به من قسوة ضد العمال ومن حرمانهم من اجورهم كان كافيا لاذلال العمال ولكنهم فوجئوا بصلابة العمال . فعقدت هذه اجتماعات اخرى سافر خلالها حامد العبد الى المحلة الكبرى لكي يشترك في دراسة شاملة ثم تقدم الى وزير الشؤون الاجتماعية باقتراح مؤداه (٥) حل النقابة الحالية لعمال الشركة على ان تتخذ اجراءات تشكيل نقابة جديدة مؤهلة للتعهد باسم العمال وتقديم مطالبهم . وعندئذ تعنى الجهات المختصة بالنظر في تلك المطالب وتقرر مآثره في شأنها . وقد صرح مدير الامن العام بان العمال حين قرئ عليهم هذا البيان صابوا الى الهلع وتولوا اعمالهم وان الحكومة ستبحث مع الشركة وممثلي العمال الجدد بقية المطالب (٥٥)

وقد اشتد ضغط العمال في المحلة الكبرى وفي المناطق العمالية الاخرى على مصلحة العمل ومديرها حامد العبد نتيجة للمواقف المعادية الظالمة فاضطرت مصلحة العمل الى اذاعة بيان في

(٥) صوت الامة ١٧/٩/٤٧

(٥٥) صوت الامة ٢٣/٩/٤٧

محاولة للظهور بمظهر المحايد بين العمال والشركة وقد جاء في هذا البيان^(٥) ان مصلحة العمل تدعوا الطرفين بوجوب استئناف العمل في اقرب فرصة بشرط ان يتعهد العمال الذين يرغبون في استئناف العمل بان يلتزموا حدود القانون والنظام وان تتمتع الشركة بالا تفصل اى عدد من عمالها مالم يثبت للجهات المختصة صحة ما تنسب اليهم كتابه وان يكون الامر الذى وقع منهم مما نص عليه في المادة ٣٠ من قانون عقد العمل . وعلى كل حال لا يحرم العامل المفضول او الموقوف من حق الشكوى الى مصلحة العمل لاعادة النظر في ثبوت التهمة قبله . ومصلحة العمل توجه الى الطرفين بحق الوطن عليهما ان يستلهم الرؤساء في الشركة في علاقتهم مع العمال وجة الرحمة والعدل وان يعترف العمال لرقصاتهم بحقوق الولاية والتوجيه .. كما اعلنت مصلحة العمل انها على استعداد لاجراء انتخابات مجلس الادارة الجديد في اليوم العاشر لاستئناف العمل . ويرجأ النظر في باقى الطلبات حتى تجد الحكومة الممثلين الحقيقيين للعمال للكلم معهم . وعلى اثر صدور هذا البيان من مصلحة العمل . اصدر مجلس ادارة النقابة الصفرى الذى واقتت مصلحة العمل على حله بيانا دالغ فيه عن نفسه وهماهم مصلحة العمل وحامد العيد مدعيا بانه على مدى سنتين « مجلس النقابة » كان يعالج مشاكل العمال على احدث النظم المعالية مما مكنه من ان يعمر خزانة النقابة بما يقرب من اربعين الف جنية كما زعم بيان النقابة بان المبلغ الضخم هو الذى اسال لعاب المفرضين فطلبوا حله .

ورغم ان المتحدثين الحقيقيين باسم عمال الشركة قد ردوا على بيان مجلس النقابة وفندوا مزاعمه إلا ان رئيس النقابة ونفر معه قد ساروا الى بنك مصر فى القاهرة طالبين حمايته ومساعدتهم فى الاستمرار فى تسخير النقابة لصالح الشركة ومنع تنفيذ ما جاء فى بيان مصلحة العمل . وفعلًا ثم لهم ما ارادوا . وعقد اجتماع على مستوى عال فى بنك مصر بالقاهرة وحضره بعض مندوبى الصحف العربية . وقد تكلم عبد العزيز عرفة رئيس مجلس ادارة النقابة المضروب عليه بيانا أعد له من قبل لكى يظهر بمظهر المدافع عن العمال . فقد طالب بفتح ابواب المصانع فوراً حتى يواصل العمال انتاجهم واعادة المفضولين من الموظفين والعمال بصرف مرتب الفترة التى اوقف فيها العمل نظرا لان العمال غير مسئولين عن هذا التعطل^(٥) . وقد رد عليه عبد

(٥) صوت الامة ٢٧/ ١/ ٩٤٧ .

الرحمن حمادة بأن مطالب العمال فيها شيئاً من المغالاة وانتهى من حديثه بأن الشركة توافق على فتح المصانع اذا قبل العمال - من طريق رؤساء الاقسام - التعهد بالانتظام فى العمل كما وعد بأن تنظر الشركة بعين العطف الى المطالبين الاخرين الخاصين باعادة المصصولين وحسب الاجور من فترة التوقف بمجرد انتظام العمل وقد قبل مندوبو النقابة ما انتهى اليه رأى المدير ووعدا بالسفر الى المحلة للاجتماع بالعمال للحصول منهم على اخذ التعهدات اللازمة بانتظام العمل . وكانت آخر حلقة فى هذه الخطة هى نشر بيان مطول فى المصحف .

وقد اصدر العمال بياناً يحتجون فيه على التفاوض مع النقابة الصفراء التى لا تمثل العمال وعلى تعليق فتح المصانع على شروط ضارة بالعمال ومخالفة للقانون . ثم استمرت حرب البيانات بين النقابة الصفراء ومصلحة العمل ووزارة الداخلية وبينك مصر والشركة من جانب وعمال المحلة الكبرى من جانب آخر . ونقل العمال مصريين فى كل بياناتهم التى لم تكن لتخلوا منها المصحف يومياً غير مألين من تكرار مطالبهم التى تتلخص فى فتح المصانع وعودة جميع العمال دون شروط وبدون فصل اى عامل مع اعادة من سبق فصلهم وكذلك هل مجلس ادارة النقابة وانتخاب مجلس يمثل العمال حقيقة وحسب اجور ايام خلق المصانع وزيادة الاجور وغيرها مع سحب قوات الجيش من المدينة لان مكان الجيش هو الميدان - الذى يطارد فيه المستعمر الاجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يمر ٢٦ عام من الابرياء على المطالبة بحقوقهم فى الحياة

تأييدات جارية للعمال :

انتشرت اخبار الحوادث التى وقعت فى المحلة الكبرى بشكل سريع جدا . وقد لقي عمال المحلة تأييدات كبيرة وعلى نطاق واسع اذكر منها :

- تأييد واسع من الصحافة الوفدية عدا جريدة البلاغ حيث كانت الصحف لا تخلو يوماً من اخبار الحالة فى المحلة الكبرى واخبار المعتقلين وبيانات العمال والتأييدات لحركتهم وأخص من تلك الصحف صوت الامة والمصرى . اما جريدة البلاغ فقد كتب فيها عبد العظيم المهدي مهاجماً العمال ومتحاملاً عليهم ومتهما اياهم بالجهل وعدم فهم اللاتعة وأن الاوكار الشيوعية فى اقاهرة هى التى وجدت فى الحوادث مادة دسمة لتشغيل المطابع وطبع المنشورات العمياء التى لا تحرك ساكناً فيمن يقرأها (هـ) . ثم طالب علاجاً للحالة بتدعيم قوة بوليس المحلة الكبرى

ومكافأة الجنود الضباط على ما قاموا به من عمل يذكر بالفخر والتمجيد

ولم نفس الوقت كانت الصحف الحكومية تهاجم العمال وتظهرهم المعتدين وتظهر الشركة والمسؤولين فيها بمظهر الإبرار الأطهار ونشرت أخبارا فيها اقتراءات على العمال والصقت بهم اشنع التهم . وكفىنى فى ذلك ان لورد نص الخطاب الذى ارسله مساعد حكمدار الغربية الى جريدة اخبار اليوم بعد ان اطلع على ما فيها من اكاذيب لا تحتاج الى تعليق (٥) .

حضرة السلام عليكم ورحمة الله وبعد .

فقد فرجنا بنشر حوادث المحلة الكبرى فى عدد مجلثكم الاخير تحت عنوان « اخبار اليوم تحقيق حوادث المحلة » . ويؤسفنى ان اؤكد لكم ان كل المعلومات التى نشرتموها لا تمت الى الحقيقة بسبب ولا تطابق الواقع . كما يؤسفنى ان اصرح لكم بأنه اذا كانت اخبار مجلثكم وتعميمات مندوبها على هذا المنوال فلا شك انها ستفقد ثقة القراء جميعا . لهذا اوصيكم بان تولدوا مندوبا امينا (هيئات) ليرافقكم بالحقيقة التى فقدناها فى تحقيقات اخبار اليوم لهذه الحوادث . كما ارجوكم نشر كتابى هذا فى اول عدد يصدر من مجلثكم وينفس الصفحة التى نشر فيها خبر الحوادث .

الصاغ يسن خصوصى - مساعد حكمدار الغربية .

ونتيجة لذلك نادى ممثلوا العمال بمقاطعة مجلة اخبار اليرم ودار اخبار اليوم فاعيدت اليها كل الكمية التى ارسلت الى المحلة الكبرى يوم ١٢/٩/١٩٤٧ وكذلك اعداد مجلة آخر ساعة وقام بعض العمال بإرسال بلاغات للنيابة ضد المجلة .

- بمجرد وصول اخبار اضراب المحلة الكبرى الى القاهرة قام الزميل محمد يوسف المدرك بوصفه مندوب عمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات . باصدار بيان موجه الى عمال مصر ونشره بالصحف (٥٥) يناشدهم فيه جمع التبرعات لاعانة العمال الجرحى وعائلات القتلى وجاء فى البيان :

« بمناسبة الحوادث الدامية التى وقعت فى المحلة الكبرى يومى ٢٠٢ سبتمبر ١٩٤٧ والتى

(٥) نشرت صوت الامة نص الكتاب يوم ١٠/٩/١٩٤٧ ص ٢

(٥٥) صوت الامة ٩/٩/١٩٤٧ .

كان ضحاياها من العمال أربعة قتلى ومائتين وسبعة عشر جريحاً على الأقل . وينض النظر من بؤر العنف التي سادت الموقف وكانت نتيجة حتمية لسياسة العنف من الشركة مكمل بها سلسلة السياسة الظالمة تجاه عمال البلاد فكانت حوادث شركة الشرق بامبابية حيث كان ضحيتها عامل لقي حتفه بالرصاص أيضاً . ان هذه الحالة توجب على العمال المصريين كلهم ان يسارعوا بجمع التبرعات لاعانة الزملاء الجرحى وعائلات القتلى بصفة خاصة » .

وبالاضافة الى ذلك سارع المدرك بالذهاب الى المحلة الكبرى حيث عايش الاحداث على الطبيعة وتولى بعض العمال حمايته وتأمين وجودة نون ان يقع في يد البوايس . وكان البوايس قد خطه من شقين . الاول ينفذ في النهار وهو مطاردة العمال في الطرقات والشوارع ونشر الارهاب وتشديد الحراسة حول المصانع ومهاجمة المقاهى التي تعود العمال على ارتيادها والقبض على بعضهم . والشق الثانى ينفذ ليلاً وهو مهاجمة المنازل للقبض على بعض العمال ومهاجمة اللوكاندا والفنادق للقبض عن كانوا يسمونهم المهيجين الوافدين من خارج المحلة الكبرى .

وقد استطاع المدرك بمساعدة العمال ان يقضى يومه كله متنقلاً بين بيوت المحلة الكبرى لعقد الاجتماعات التي تقر فيها خطة الكفاح وكتابة البيانات التي كان المدرك يتولى توصيلها للصحف المناصرة للعمال وخاصة صوت الامة لنشرها عن طريق بعض الاصنفاء الذين كانت لهم صلات بالصحف والطليعة الوفدية من امثال احمد رشدى صالح ابو سيف يوسف ومرسى الشافعى . اما مبيت المدرك فكان يتم بعيداً عن منية المحلة الكبرى وفي احدى القرى المجاورة . كما كان المدرك يستعين ببعض الزملاء في عمل المكياج لذى يغير بعض ملامحه وهيئة ملابسه بحيث كان يبدو شيفاً مستأً من الصوفية يتوكأ على عصا . وكان العمال يناوونه باسم الحاج نون ذكر اسمه حتى في الجلسات الخاصة . رغم ذلك فقد تعرض المدرك لكثير من المنازق والمفارقات وقد عاد المدرك الى القاهرة بعد ذلك وقام بكتابة ونشر كتيب ضمنته مآزاه وسمعه وشاهده بنفسه . وكان الكتيب باسم « مشكلة عمال المحلة » وقد تم توزيع الكتيب بشكل عاجل وعلى نطاق واسع مما كان له اثره في التأييد الذى لقيه عمال شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى من الهيئات والكتل العمالية ومن الراى العام المصرى .

صدر الكتيب في اكتوبر ١٩٤٧ وهو يقع في ٣١ صفحة وكان يباع بعشرة مليمات وقد بدؤه بمقدمة عن مشكلة عمال المحلة التي ظهرت كمشكلة قومية في اوائل سبتمبر ١٩٤٧ على اثر

حوادث الاضطرابات التي وقعت بين عمال شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا قتلى وجرحى كثيرين من العمال والاهالي ورجال البوليس ، بالإضافة الى تعطل العمل في المصانع وارتباك الفترة من الزمن .

اما عن كتابات الصحف والبيانات التي نشرت بها فقال ان تضاربها وتناقضها يوحى بالارتجالية التي سادت الموقف من جميع نواحيه ، مما دعا الى تشويش الرأي العام وجعل تبيان الحقيقة الخالصة من اصعب الامور ، ولهذا فإن واجبه يقتضية دراسة هذه المشكلة كأي مشكلة عمالية اخرى لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة للتقضية العادلة ، ولهذا فقد أثر ان يطلع الرأي العام في البلاد وعلى الاخص الرأي العام العمالي على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققها ، حتى تكون الحقائق حقل دراسة جدية تصل بالعمال الى اهدافهم السليمة في مشكلاتهم العامة ، ليس في المحلة وحدها ، بل في جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب في ضوء الوعي المتصاعدين كتل عمال مصر . ثم ركز الكتيب بعد ذلك على بيان الحقائق الآتية : -

- ان عمال شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى يمثلون اكبر مجموعة من العمال يظنها سقف واحد في مصر اذ يبلغ عددهم نحو ستة وعشرين الف عامل ، وقد اعتبرت مصلحة العمل بأن هؤلاء العمال كانوا يمثلون اكثر مجموعات العمال حكمة وقطنة وتقديرا للظروف مع عمق الهوة ، ويكفي دلالة على ذلك ان اثني عشر نفرا تتكون منهم نقطة بوليس الحراسة في الشركة قد تمكنوا في الفترة السابقة من السيطرة على الامن في الشركة .

- ان ما ادعته الحكومة والشركة من ان يدا نخيلة من خارج الشركة هي التي لعبت بالعمال فاثارتهم جميعا ، وهذا القول غير صحيح وكذلك اتهام الاثنى عشر مساعدا^(*) المفضولين بانهم هم الذين حرقوا العمال في قراة اللانحة التي انزلتها الشركة لجزاءات العمال ، هذا الاتهام غير صحيح ايضاً .

- بعد الاضراب الاول اقفلت الشركة ابوابها واقربت مصلحة العمل هذا الاقفال ، ثم فتحت الشركة ابوابها فعاد العمال في هذوء بعد وعود عبيدة من الشركة ومصلحة العمل باجابة

(*) المساعد هو الفني الذي يقوم باصلاح وتجهيزات الآلات ويرأس بحكم عمله عددا من العمال .

مطالبهم . ولكن الشركة تكسبت يعهدها فعاد العمال الى الاضراب ، وتكرر ذلك عدة مرات مما فضح امر الشركة فى الضغط على العمال بالجوع ، ورغم اقرار مصلحة العمل بعدالة المطالب لدرجة انها اعلنت فى الصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة لعدم تمثيله للعمال .

- ادخلت الشركة وبموافقة مصلحة العمل بدعة التوقيع على التعهدات بالخضوع لنظام العمل وطاعة الرؤساء مقابل السماح للعمال باستئناف العمل ، وهى نفس البدعة التى سبق ان ادخلتها مصلحة العمل فى شبرا الخيمة .

- رغم تعهد الشركة فى البداية بعدم فصل اى عامل ، الا انها قامت بفصل ٣٠٠ ثلاثة مائة عامل بدعوى انهم المحرضون على الاضراب الاخير .

- يجب ان نسجل بكل فخر اعمال المحلة الكبرى انهم فى الحادثتين ورغم كل الاستفزازات لم يعملوا على تخريب الات الانتاج وخاماته .

معاملة الشركة لعمالها .

رغم ان معاملة شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى لعمالها كانت مضرب الامثال فى الاستبداد والقسوة ، ورغم كل ما نشر عن ذلك والذى كان من اهمه تقرير الاستاذ مصطفى كامل منيب الذى كتبه عقب زيارته للمحلة ولشركة مصر ، فانى حرصت على تخلص ماورد فى كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » عن معاملة شركة مصر لعمالها ، باعتبار ذلك مرتبط مباشرة باحداث سبتمبر ١٩٤٧ وباعتبار ان الانفجار الذى حدث كان نتيجة لضغط الشركة على عمالها ، وفقدان المدافع عن مصالحهم متمثلا فى النقابة بعد ان اصبحت تلك خاضعة خضوعها كاملا للشركة ومدافعا عن تصرفات الشركة الظالمة للعمال .

مصاريف التأمين :

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا ثمن بنطلون للعمل و ٨ قروش ثمن فيش وتشببية و ١٦ قرشا بطاقة ، وهذا المبلغ يتكرر دفعه عندما قيد اسم العامل من جديد وكان القيد الجديد كثير الملوذ بعد اسبوع او شهر لكثرة حالات الفصل واعادة التعيين .

نظام الاجور والعمل :

العمل فى عتابر النسيج والفزل فى غالبه بالانتاج ، ويعد ان كان العامل يعمل على نولين فى النسيج ووجه واحد فى الفزل تضامف فاصيح العامل يشتغل على اربعة انوال فى النسيج ووجهين فى الفزل ، اما الاجر فقط هيط متوسطه مما كان عليه وذلك نتيجة لان الشركة اضافت لحسابها ربع اجر الانتاج دون ان تلغ عنه مليما واحدا ، فالذى ينتج اربعين مترا مثلا فى اليوم يحاسب على اجر ثلاثين فقط ، وبلاضافة لذلك قامت الشركة بتخفيض اجر المائة بنط فى الانتاج من ١٣٥ مليما الى ١٠٥ مليما ، اما نظام غرامات الفزل (غرامات عيوب الانتاج) فقد اصيح بينوده الثلاثة يكفل ضياع اكثر من الربع الثانى من اجر العامل بعد ان اصيح الهدف من نظام الغرامات هو انقاص الاجر وليس تنبيه العامل الى الخطأ ، وفى نفس الوقت تضامف الجهد على العمال .

ومن الغريب ان غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم او كيف يقدر اجر انتاجهم ، وفوق هذا فهناك خصومات تخصم منه دون ان يعرف منها شيئا مثل تذاكر السينما والحفلات الترفيهية التى لا يستمتعون بها او حتى دون ان يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كوپونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحدة دون علمهم ودون طلبهم او معرفة حاجتهم من الاقمشة باعتبارهم فى هذه الحالة مشتريين ، ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، بل ان الشركة كانت تصرف للعمال قماشا من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد عن ثمنه بسبب العيوب ، فكان العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين او اكثر .

اما غرامات التأخير فكان من واجب العامل ان يكون داخل ابواب الشركة قبل موعد بدء عمله بعشر دقائق ، ومن يتأخر توقع عليه عقوبة الخصم من الاجر التى قد تصل الى خمسين قرشا رغم ان هذه العشر من حق العامل عرفا وقانونا وليست من وقت العمل .

صرف الاجور :

يتسلم الـ مال شيكات اجورهم فى عتابر العمل ، اما صرف الشيكات فيتم فى ظروف

بالغة القسوة ، اذ ان هذا العدد الهائل من العمال يصرفون اجورهم من اثني عشر شبكا فقط وفي بضع ساعات . ومع غطرسة الصيارف وقسوة ووحشية خفراء الشركة ، الذين ينزاون على العمال بعصيتهم الغليظة وكرايبيجهم الطويلة لاذلال العمال بدعوى تنظيم الصقوف ، والويل لمن ليس له معرفة بخفيير او صراف او رئيس ، واولا حرص الشركة على استمرار هذه المظالم لا يمكن توزيع مظاريب باجور العمال وينفس طريقة توزيع الشيكات ، فيتم الصرف في هدوء ولا يضيع على العامل شيكه او يصاب بكرباج او عصا او يمزق ثوبه .

اما القماش الذي يلع العامل ثمنه مرتين فيصرف اليه دون اختياره او تقديره ل حاجته او صلاحيته ، وهنا تقلب الغاية التي كانت في الاصل مساعدة العمال في ايام ازمة الاعمشة لتصبح طريقا لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع « الكرتة » بثن مضاعف وبالقوة .

ملابس العمال :

لقد جرى العرف على ان تقوم بعض الشركات بصرف ملابس العمل لعمالها على حسابها مثل ما تفعله شركات النقل جميعها وغيرها من الشركات ، ولكن شركة المحلة فرضت على عمالها ثمن الملابس التي اقتصرت على بنطلون يصرف كل ستة اشهر ولا يتحمل العمل طوال تلك الفترة ، وتقوم الشركة بخصم الثمن فورا كلما حل موعده ، اما الصرف نفسه فقد يتم بعد ثلاثة اشهر او اكثر ، واذا ما استعمل العامل ملابس العناية في العمل فإنه يتعرض للغرامة التي قد تصل الى حرمانه من اجر يومه .

وسائل الوقاية :

رغم ان الشركة اعلنت واذاعت بانها قد جهزت مصانعها بكل الالات الحديثة التي تقى العمال خطر امراض المهنة وترطب الجو وتطهره من الفبار ، الا ان الاجهزة دائما معطلة وكانت قد وضعت للزينة فقط ويتحمل العمال ما هو كليل بتحطيم حياتهم الشابة الفتية .

العلاج :

رغم ان القانون يحتم على الشركة ان تمهد الى طبيب بمعالجة عمالها وصرف الابوية

اللازمة بدون مقابل لان عدد عمالها يزيد عن المائة ، رغم ذلك فان الشركة لم تقم بهذا الالتزام نحو العمال ، وقد حاولت النقابة علاج بعض الحالات على حسابها سئرا لمخالفة الشركة ، ولكنها بهذا حملت العمال ما يجب على الشركة قانونا ، ونظرا لان جهود النقابة في هذه الحالة شكلية فان اثر تأخر الحالة الصحية باديا على وجوه العمال في جميع عناصر العمل .

ونظرة مابرة الى وجوه الغالبية العظمى من عمال الشركة تثقنك تماما بتفشي مرض البلاجرا بينهم الناتج عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، ذلك رغم الوجبة التي يقال ان الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال ، وان حوالى الالفين من العمال يتعطلون يوميا عن العمل ويديم مدير الشركة بان ذلك بسبب اهمال العمال بينما العذر الحقيقي والصحيح في هذا ان هؤلاء المتخلفين هم مرضى اقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء ، ان هذا دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصوري الذي يظل به العامل يغالب الضعف والضعف يغالبه حتى يسقط آخر الامر صريعا في معترك الموت .

معسكرات العمل :

لقد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا ، لامن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء واجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت في مساكن للعمال لتضرب بهذا اهدافا ثلاثة .

الاول : حصر عمالها في معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثاني : ابعاد عمالها عن قراهم وبلادهم والجر العام في الوطن الواحد .

الثالث : ايجاد نظام للتمييز على اساس رضاء الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

ولهذا كان وضع وتقسيم المساكن اقرب شبيها بنظام السجون والليمانات ان لم يمكن يتأخر عنها مرحلة تاريخية ، فكانت مساكن العذاب اشبه بعنابر السجون والسجون المزدحمة ، اما مساكن المترجعين العاديين فهي دون مساكن عمال الدريسة بمراحل ، وقد راى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو الغرض من ايجاد هذه المساكن في مكان بعيد عن البلد وبين اسوار ، وعلى هذا الرسم الذي لا يتصل بالتقدم الاجتماعي باى نسب .

الاجازات المرضية :

اصبح مقررًا في اذهان العمال ان اطباء الشركة موصون بالآ يصرحو للعامل باكثر من ثلاثة ايام اجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم اعتبرت الشركة هذه الايام الثلاثة بلا اجر وبهذا خالفت الشركة نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردي وتسترت هيئة مجلس النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الرفقة :

ان الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس او مدير في العمل دون تحقيق او معرفة الاسباب ، بل ان سعادة المدير او نائبه اذا مر يوما بالعنابر كان جزءا كل من يقابله الفصل ، فمن كان يصلى يفصل ، ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملا يفصل ، ومن كان على ضروره يفصل ... وهكذا .

الخصومات والغرامات :

الخصومات نوعان ، نوع تأديبي كخصومات التأخير عن المواعيد او لبس لبقاب او حمل صحيفة او لبس جلباب الى غير ذلك ، وهذه هي التي تخضع للأنحة معينة تسمى لأنحة الجزاءات .

وهناك نوع من الخصومات يسمى غرامات الفرز ، وهي عادة لا تخضع لنظام ، وان كانت الشركة قد اعدت لها بنودا ثلاثة وجعلت عقوبة البند الاول خمسة قروش والبند الثاني عشرة قروش والبند الثالث عشرين قرشا .

وهناك حالات لا يخضع فيها الفرز لبند ، او على الأرجح هناك ممبال يعاملون معاملة شاذة فيحصل الخصم الى جنية او اثنين ، وليس لاي عامل ان يتظلم من اى حالة من حالات الخصم لان من يتظلم يضاعف له العقاب .

الوقر :

ضج العمال اخيرا من ان هناك سياسة مرسومة من الشركة للتخلص من اكبر عدد منهم نظرا لتفكير الشركة في استبدال انوالها بانوال اتوماتيكية ، ورغم نفى الشركة لذلك ، الا ان العمال يدللون على سياسة الشركة التي ترمى الى التخلص من العناصر من العناصر القديمة لاحتلال جدد محلهم يدللون على ذلك بان هذه سياسة قديمة للشركة ، فقد كان بين عمالها قديما طائفة كبيرة من خريجي المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جميعا وكانت اخر دفعة هي التي فصلتهم في اواخر اغسطس ١٩٤٧ ، وان الشركة اعدت باسم التمرين الاولى ما يعمل الشركة اولا باول بالعمال الجدد بدل الذين فصلهم لاقدميتهم .

ويورد العمال على نفى الشركة لهذه الدعوى ناقصة بان الشركة يهمها في المكان الاول وحتى قبل جودة الانتاج الضبط على الاجور والاحتفاظ بها في منسوب ضئيل اقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الانتاج :

تعطى مكافأة الانتاج للقدماء من العمال ، وتزداد تبعا لتقدم المدة ، ولكن اقل خصم بسيط كفيلا باخساعتها عن مدة كاملة .

لائحة الجزاءات :

اجمعت كل الصحف وكل المصادر على ان السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر ١٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات بالمصنع ، ثم الى قراءتها محرفة ، ولكن الحقيقة ان معاملة الشركة لعمالها هي التي جعلت العمال في ثورة مكتومة على امبة الانفجار وهذا ما حدث في ٢ سبتمبر ، ولولا تصرفات الشركة مع العمال ما امكن ان يصنفوا تحريف قراءة اللائحة لهم على فرض حصولها .

— وما زال الكلام للمدرك في كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » —

لقد طلبت الى سعادة مدير الشركة ان يتنازل ويرسل الى صورة من اللائحة لا تقتنع باى الوجهتين ، ولكن سماعته لم يتنازل طبعاً بالرد على امثالي ، وما غايتي الا المصلحة العامة في

صحيحها ، فلور وصلتني اللائحة لقلت يراى المحايد فيها .

ان المادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردى قد نصت على أن يقوم كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر بوضع لائحة لتنظيم العمل ومعاملة عماله فى مؤسسته وعلية كذلك ان يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيمها ، واذا كانت الشركة قد اهملت وضع لائحة العمل وقدمت لائحة الجزاءات وحدها ، فكيف قبلت مصلحة العمل والنقابة ذلك ؟ واذا كنت قد تعرضت فى غير هذا الموضع لبدء احداث المحلة الكبرى وتطورها من واقع ما قرأته وما سمعته عنها ، فلعلة من المهم ان اوجز تطور الاحداث وفق ما أورده المدرك لكى تكون الصورة من جميع اوجهها امام القارئ .

وفى صباح ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين الى مركز بوايس المحلة الكبرى ليعرضوا شكاوهم على مأمور المركز طالبين معاونته ، ولم يكونوا يعلمون بتعليق لائحة الجزاءات ، وقد ودهم المأمور بالتدخل ، وفعلنا ذهب الى الشركة حيث كان المفصولين قد سبقوه الى ابوابها انتظار المساعدة ، ولكنه خرج بحالة اوحت للعمال بفشل مسعاها لدى الشركة رغم محاولاته تهدئة الموقف ، فهتف المفصولون ضد موظفى الشركة ، وقام ضابط امن الشركة الذى اصبح مسئولا وحده بعد انسحاب مأمور المركز ومن معه ، قام باطلاق رصاصة اصابت احد العمال فاشتعلت ثورة العمال لرؤية الدماء تسيل من زميلهم ، وفى نفس اللحظة -- بعد الساعة الثانية موعد تغيير الورادى -- خرج عمال الورديّة فانضموا تياغا الى اخوانهم واخيرا انضم اليهم عمال الورش ، وهنا نكر انه رغم هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال اطلاقا فى تخريب او تدمير ابوات الانتاج ، ولم تكن هناك نية ولا تدبير ولا اتفاق ولا تعمد حتى ان الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشئ ولم يحدث منهم شيئاً ، ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا قد احسوا بما حصل ، ولهذا كان من حق العمال ان يطالبوا باجر المدة التى اغلقت فيها الشركة مصانعها بمحض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

وبعد ان عاد العمال لعمالهم يوم ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ وطالبوا بصرف اجور مدة العطلة فامتنعوا عن العمل ، ولما خف اليهم مدير مصلحة العمل واقرو مطالبهم هانوا للعمل ، ولكن رسل الشركة اوعزوا الى العمال بان المطالب لن يعبا بها ، فلزم العمال اماكنهم وياتوا حيث هم فى عنابر العمل ، فتدخلت قوات الجيش واخرجتهم من العنابر ، وكانت الشركة طبعاً هى التى طلبت

اخراج العمال من المصانع بالقوة ، وايس بيعيد ان يكون للشركة مصالح تجارية وراء هذه العطلة
خلاف المصلحة المباشرة في الضغط على العمال .

ما افاده الطرفان .

تحت هذا العنوان كتبت الخاتمة لهذا الكتيب والتي لاهميتها سوف انقلها بنصها :
والان وقد سردنا الوقائع موضحين العلل الحقيقية لسخط العمال نرى واجبتا ان نوضح ما
افاده العمال من هذه الحركات وما كسبته الشركة من ورائها .
كان العمال قبل هذه الحركة يحسون بصعوبة اجماعهم ولكنهم ادركوا الان ان سوء الحال
والمعاملة العامة لها من قوة التوحيد مالميس للخطب او الاجتماعات ، وقد احسوا دون شك بقوة
اجماعهم وان كان اجماعا ينقصه التنظيم .

ولا شك ان العمال ادركوا بعد الذي حصل ان مثل هذه الحركات كفيلا دائما بالفشل ما
لم يسبقها تنظيم دقيق مبني على الوعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التي يجب ان تكون
مفهومة ومحددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء في اى عمل من الاعمال وان يكون التبليغ
بمستندات وصور يمكن الرجوع اليها .

اى ان العمال قد تعلموا ان هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول ايجابى مالم يكن الموقف
واضحا في الناحيتين ، بالمطالب المحددة المفهومة ، وانه من المستحيل عقلا ان يمنح للعمال مالم
يطالبوا به ، كما انه من المستحيل اطلاقا اصلاح اى امر وان كان واضح الخلل مالم يضحج العمال
منه .

كما احس العمال حاجتهم الماسة الى وجود نقابتهم على ان تكون قيادتها معبرة عن الهمم
وان تكون مكونة من صميم جماعتهم ، وهنا فهم العمال سر نص القانون ٨٥ لسنة ٤٢ عن عدم
اقرار صفة العاملين للوكلاء المقوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء من الانضمام الى نقابات
العمال ، لانهم ودائما اقرب الى عقلية اصحاب الاعمال ، ولا يحسون بالام العمال ، وقد ثبت
فعلا ذلك بكل وضوح في وضعية نقابة شركة المحلة التي كان بينها وبين جمهور العمال فوارق
لا يمكن التقريب فيها .

وعلى الجملة فقد احس عمال المحلة بعد هذه الحوادث بحاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال من حقوقهم بفهم ووعي اكبر مع الاحتراس من استفزاز الشركة .

اما الشركة فقد خسرت من الخسائر المادية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين في الفترتين ، ولكنها خساره مستدركة ، وان كسبت انتصارا ظاهرا في الموقف التكنيكي الا انها خسرت خسارة لا تعوض هي فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة ، وظهر اغلب عناصر طاورها الخامس ، في جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لا كتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم في تيارات مائعة .

وما زلنا نرجوا ان يفكر اصحاب ومدير الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لا تقدم عملاء ولهذا ننصح بالمناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تأكيد حصول المنويين على رضا المجموع بين الفينة والفينة ، لان معاملة الشركة او الشركات مع ماجوريها من العمال يجرع العمال ويدفعهم دائما الى القتمر .

وقد نشر المدرك هذا الكتيب بصفحة مفنوب نقابات صال مصر بالاتحاد العالمى للنقابات .

وقد احدث نشر وتوزيع هذا الكتيب هجة كبرى في اوساط الراى العام المصرى بشكل عام والراى العام العمالى بشكل خاص وعمال واهالى المحلة الكبرى بشكل اخص ، وكان التأثير ايجابيا لصالح العمال ، الامر الذى دعا جميع الجهات المعادية للعمال الى مهاجمة الكتيب وكاتبة وكل من يقفون معه وكانت اكثر الجهات ضروقة في مهاجمة الكتيب هو مجلس ادارة النقابة المغضوب عليه من عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى والذي كان حله واجراء انتخابات لمجلس جديد بدلا منه يكون ممثلا للعمال وغير خاضع للشركة من اول واهم مطالب العمال لدرجة تسليم كل من مصلحة العمل والشركة بحق العمال في هذا المطلب واعلان الموافقة عليه .

كانت نقابة عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى قد اصدرت مجلة باسم «عامل المحلة» كما سيأتى الكلام عن ذلك فيما بعد ، وكانت مهاجمة المدرك في شخصه وفي كتيب «مشكلة عمال المحلة» من اهم المحاور التى ركزت عليها المجلة ومحرروها ، ومن امثلة ذلك المقال الموقع من محمد حسن الفزاوى سكرتير النقابة تحت عنوان «كلمة النقابة» - حول عمال المحلة «هاجم فيه توزيع المدرك للكتيب بين عمال المحلة ودافع عن مجلس النقابة الذى يملك كل ما يمكن ويذل كل مستطاع في سبيل العمال» . ودافع عن الشركة بانها «لم تقفل ابوابها ولكن العمال هم الذين

أوقفوا المتفجرات » ومنتهما « الدخلاء الذين قاموا بتحريض العمال على الاضراب ، وقد حضروا من القاهرة بل ان لوكار شبرا الخيمة قد أرسلت الاغنية والبطاطين لعمال المحلة بمنابر المصنع » ثم تعرض المقال بعد ذلك للدفاع عن موقف الشركة والنقابة في محاولة الرد على ما جاء بكتيب « عمال المحلة » (١) .

وفي نفس العدد من مجلة « عامل المحلة » مقال يدون توقيع وان كان الواضح من سياق كلماته انه من لسان النقابة وعنوانه « بلطجية الشيوعيين يفرضون اتاوة على عمال المحلة » . وساكفتي بذكر نصوص بعض العبارات التي وردت في هذا المقال : -

- يا حكومة - يا نيايبة - يا لولى الامر فينا - ان هؤلاء المجهورين يريدون ان يوقعوا العمال في الفخ الذى نصبوه فى المصير الذى ارادوه وهو هدم الصناعة المصرية وتشريد الطبقة العاملة المجاهدة ، فماذا انتم فاعلون ؟

- استدعيينا الى المحلة زعيم العصاية ، وعقدنا اجتماعا لمجلس النقابة وسألنا الرقيق عن سر هذه الاتاوة فتتلجلج ولفا وملكة الغباوة ، فودعناه عند الباب وسافر فاقد الرشد والصواب . - ياويلنا اذا طال سكوت الحكومة على هؤلاء الشيوعيين .

- اتخذ الشيوعيون من صحف الكتلة وصوت الامة والجماهير والشعلة منابر لتأييد الفساد والتعريض .

واما الاستاذ عبد العظيم المهدي فقد نشر مقالا بعنوان « من عامل المحلة الى مجلس الوزراء » (٢) انتقل منه بالنص ما يأتى : -

- اضربهم يا صاحب الدولة قبل ان يضربوك وتقذ بالحجاج قبل ان يتعمشى بك الحجاج هذه وريقتهم الصغراء - الجماهير - توزع علنا فى كل مكان ولقد سموها الجماهير وكان الاولى بهم ان يسموها الخيانة العظمى لله والوطن والملك .

- لم يعد فى مقبورى ان انظر برضاء صاحب العمل حتى يستمع الى شكواى . وفى نفس العدد نشر الدكتور على مقلد تحت عنوان « مصريون ينطقون بلسان احمر ،

(١) مجلة عامل المحلة لعدد الثالث ١٣ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٤ .

(٢) عامل المحلة ١٨ يناير ١٩٤٨ .

« قابلته بالمحلة واقنعته بأنه لا يمثل اية مجموعة من العمال بأية حال - ما هي خبرة الشتون العمالية - وما هي دراسته ومؤلفاته التي يمكن بها معرفة نفسية العمال وانظمتهم اللوية ؟

وحقيقة ما حدث وما اشارت اليه مقالات « مجلة عامل المحلة » ام ما نشره الكتيب بالاضافة الى زيارة المدرك لمدينة المحلة الكبرى اثناء احداث سبتمبر ١٩٤٧ ، كان ذلك بالفعل عامل تجمع واع بينهم وبدأ العمال في تنظيم صفوفهم ودراسة مشاكلهم ووضع خطط لكفاحهم في سبيل تحقيق المطالب وفي مقدمتها التخلص من مجلس النقابة العميل للشركة ، وامام هذا الذي رآه مجلس النقابة خطرا عليه ، سارع الى دعوة المدرك الذي يعلمون جميعا منزلته النقابية بين عمال القطر كله ، ويعد دراسة الدعوة وكل ملاسباتها بما في ذلك ما تحمله من اخطار على شخص المدرك ، تقرر ان يسافر فاسافر ، وقد لقيه اعضاء مجلس النقابة بترحيب كبير وتكريم على امل ان يستميلوه اليهم ، وعقدوا مجلسا للنقابة حاولوا خلاله الدفاع عن انفسهم وأملين ان يقف المدرك بجانبهم معلنين ومعهدين بالعمل على تحقيق مطالب العمال ومتصلين من كل ما ارتكبهه من جرائم في حق العمال ، ودار النقاش هادئا وصاخبا احيانا ، ووضح في النهاية ان مجلس النقابة انما دما المدرك للاستعانة به في ايجاد بعض جسور للتفاهم بين مجلس النقابة والعمال ، ولكن مواقف المدرك كان حاسما ومحددا بجانب العمال واعلن ان نقطة البداية هي استقالة المجلس واصدار بيان بتأييد مطالب العمال وادائه الشركة والحكومة في استعمال العنف مع العمال ، اما الانتخابات القادمة فيحدد نتيجتها بالنسبة لكل مرشح لعضوية مجلس الادارة موقفه من العمال وتاريخه السابق معهم ، فالعمال هم وحدهم اصحاب الحق في انتخاب من مثولهم في مجلس ادارة النقابة الجديد .^(٥)

وكان اعضاء المجلس المغضوب عليه من العمال قد المحوا اثناء المناقشة - وعلى سبيل الترغيب في الرشوة المقنعة - الى موضوع تسديد اشتراك عمال المحلة الكبرى في الاتحاد العالمي للنقابات ، وبهذه المناسبة اقول ان نقابة عمال شركة مصر للفلز والنسيج بالمحلة الكبرى كانت قد اشتركت بمبلغ خمسين جنيهها تسلمت انا بيدي شيكا به في عام ١٩٤٥ من رئيس النقابة

(٥) صوت الامة ١/٩/١٩٤٧ .

وقتئذ عبد الحميد سليمان ، فلما يش مجلس النقابة من وقوف المدرك الى جانبه - لا كشخص ولكن كاتجاه في الحركة النقابية المصرية - أعلن مجلس النقابة رفض تسديد اشتراك الاتحاد العالمى للنقابات ، ونشر في مجلته « عامل المحلة » صورة ذئكوقرافية لخطاب ادارة النقابات بمصلحة العمل الذى ارسلته الى جميع النقابات فى القطر ونصه (١) :-

حضره المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للغزل والنسيج - المحلة الكبرى . اخطرتنا حكمدارية بواليس مصر بكتابها رقم س ١٢٢ المؤرخ ١٠ مايو الحارى ان كلا من محمد يوسف احمد المدرك صاحب مكتب الحاسب النقابى بشارع الباب الشرقى رقم ١ بالموسكى وداويد فؤاد ناهوم القومسيونجى والعضو المفصول من نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية ورماد القليوبى رئيس نقابة مستخدمى وعمال نور السينما بالقاهرة ، قاموا بتوزيع نشرة على نور نقابات العمال موقعا عليها باسمائهم باعتبارهم هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات ، وهذه النشرة تحت النقابات على ان تعمل كل منها على دعوة مجلس ادارتها لعقد جلسة غير عادية يقرر فيها ارسال مبلغ الاشتراك وهو ثمانية مليمات عن كل عضو عن السنتين الجائزيتين وان تكون المراسلات باسم محمد يوسف احمد المدرك بعنوانه سالف الذكر .

وبحيث انه لا يجوز للنقابات دفع اشتراكات /ورسوم من اى نوع لهذه الهيئة الغير قانونية .

لذلك نامل الامتناع بتاتا عن دفع اى شئ لهذه الهيئة سواء من اموال النقابة او من

الامضاء المنضمين اليها . وتقبلوا التحية

(حامد العيد) مدير عام مصلحة العمل

١٥ مايو ١٩٤٧

وكان هدف مجلس النقابة واضحا فى محاولة اعلان خضوعه الكامل للحكومة وللشركة والعمل على اكتساب رضائهما خاصة بعد ان اعلن مدير مصلحة العمل موافقته على حل مجلس النقابة واجراء انتخابات حرة لمجلس جديد يمثل العمال تمثيلا حقيقيا ، بل انه قد صدر بيان رسمى من مصلحة العمل عن مشكلة عمال المحلة (٢) بعد اجتماع بمكتب محمود حسن باشا

(١) عامل المحلة العدد الثالث ص ٨ .

(٢) الاخوان المسلمون ٩٤٧/٩/٤ ص ٢.

وزير الشؤون اعلن فيه ان المصلحة مستعدة لاجراء انتخابات مجلس ادارة النقابة الجديد في اليوم العاشر لاستئناف العمل وورجأ النظر في باقي الطلبات الى ما بعد الانتخابات حتى يمكن للمصلحة والحكومة التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للعمال .

وقد انزعج مجلس النقابة المطلوب حله بعد ان هدأت الصالة بين العمال بعد العديد من تصريحات العديد من المسؤولين ، فسافر وفد من المجلس الى القاهرة وقابل مدير الامن العام ورفع ملتصقا بالملك من الف كلمة وقابل النقراشي بوزارة الداخلية ، وفي اجتماع بحضور مندوبين الصحف استمر ساعتين حضره حسن مفتاح رسمى وعبد الرحمن حماده وعبد الحميد حمدي ممثلي ومديري الشركة ، دافع الوفد عن المجلس ولكن لالة الامور اهتموه بانه لا يمثل العمال ، هكذا كتبت مجلة عامل المجلة ثم استطربت قائلة : -

« فسمد الرئيس - رئيس النقابة - لهذه التهمة التي وجهت اليهم وقال اننا الهيئة التي تستطيع وحدها ان تتكلم باسم العمال ، اما اتهامات الصحف واتهامات مصلحة العمل فانها من صنع الشيوعيين ، فطلبت ادارة الشركة ان يوقع العمال على تعهدات بصيانة المصانع فكتب الوفد صيغة التعهد وفيها يطلب اعادة المفصولين ورفع الاجور وتمويض العطلة وسرعة استئناف العمل ، وسافر اعضاء المجلس الى المحلة فانتشروا فيها وطارفوا بالقرى والعزب المجاورة وجمعوا توقيعات عشرين الف عامل في اربع وعشرين ساعة وتقديموا بها الى الادارة وخطرنا بها رئيس الوزراء فاعلن حمادة بك في اليوم الثاني فتح المصانع بناء على رغبة العمال واعادة المفصولين بناء على رجاء النقابة ومنح العمال جميعا اجر خمسة ايام بمناسبة شفاء الملك بعد ان وافقت الشركة على تشغيل ايام الاتحاد ومن هذا الاعتراف الذي نشرته النقابة في مجلتها والذي لا يحتاج مني الى شرح او تحليل ، يتضح انها صاحبة الصبغة ومنفذة فكره توقيع العمال على التعهدات ثم ان مجلس النقابة في هذه الزيارة - ومن واقع ما قاله لي احد اعضائه فيما بعد وبعد نزوحه الى شبرا الخيمة - عرض مجلس النقابة على المسؤولين في الحكومة والشركة استعداده لعمل اي شئ في سبيل تخلي الشركة ومصلحة العمل عن فكرة انتخاب مجلس جديد للنقابة .

وبعد ان اطمئن حامد العيد مدير عام مصلحة العمل الى هدوء العمال نتيجة للوعد التي

يذلتها الشركة ومصلحة العمل ، بدأ العدّ التنازلي لاعادة وتثبيت الوضع الذى كان سائدا قبل الاحداث بكل سواده مع التطور الى الاسوأ ، مستخدمين اسلحة التفريقة والتخويف والترغيب ، وكانت نقطة البداية فى ذلك هى اطلاق يد مجلس النقابة المفضوب عليه فى خلق وتوسيع شبكة جواسيس بين العمال ، جواسيس للشركة ، وجواسيس للبوايس ، بهدف اشاعة الانهزامية بين العمال والكشف عن العناصر العمالية القيايدية الشريفة والنشيطة بين العمال ، وفى نفس الوقت اعداد تلك العناصر الخيانية للقيام بعمليات استفزاز وتخريب اذا رأت الشركة والحكومة ذلك ضروريا لتوجية ضربة جديدة للعمال وكانت الخطوة الثانية وفيها نوع من المكافاة لمجلس النقابة المفضوب عليه ، هى تاجيل موعد انتخابات النقابة الذى كان قد تحدد بالفعل وعلن عنه ، وعندما احس العمال بالخطر وثارت فيهم غريزة الدفاع عن النفس فبدأوا التحرك بسرعة وظهرت من بينهم عناصر قيادية بشيطة تعمل على تجمع الصفوف استعدادا لمواجهة المؤامرة التى دبرتها الحكومة والشركة ضد العمال ، ولكن الحكومة اسرعت باجهاض حركة العمال الجنتنية ، فارسلت قوات كبيرة من الجيش والبوايس الى المحلة الكبرى بحجة المحافظة على النظام بها ، ولكن هذه القوات قامت يوم ١٩/١/١٩٤٨ بتفتيش عدد كبير من مساكن عمال شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، ووجهت اليهم تهمة الدعوة للشيرمية ثم قبضت على الكثيرين ورحلتهم الى طنطا للتحقيق معهم ، وقد اشرف على هذه الحملة مدير بوايس القاهرة وكبار رجال الامن فى وزارة الداخلية . وقد بلغ عدد المقبوض عليهم اكثر من ٨٧ عاملا ، ونظرت المعارضة فى امر حبسهم وحضر عدد كبير من المحامين من محافظة الغربية وخاصة من طنطا والمحلة الكبرى كما سافر عدد من المحامين من القاهرة للاشتراك فى الدفاع عن العمال وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المحامين متطوعون ، وكان موقف البوايس وجهات التحقيق مع العمال غير عادى اشعر الدفاع بانه لن يستطيع اداء واجبه على الوجه الاكمل ، نتيجة للاجراءات التى اتبعت سواء اثناء التحقيق او فى الجلسة ، وازاء ذلك انسحب جميع المحامين وقررت المحكمة استمرار حبس جميع المتهمين ١٤ يوما .

وقد استمرت حملات التفتيش والقبض على العمال ، وكانت تلك الحملة البوايسية من

الانتساع بحيث اعادت الى الازمان ذلك الجو الذي ساد اثناء وزارة اسماعيل صدقي في عام ١٩٤٦ واحس كثير من المواطنين انها مقبلة لحملة مماثلة لحملة ١١ يولية ١٩٤٦ التي قام بها صدقي تحت نفس الراية الملهلة - راية مكافحة الشيوعية -

ولما كان جميع المقبوض عليهم من العمال الشرفاء المعادين للنقابة العميلة ، فقد وضع ان الهدف الرئيسي من الحملة هو تهدئة الجو لانتخابات نقابة العمال التي تاجلت من ٩ فبراير الى ٢٠ مارس ١٩٤٨ .

ويعد ان اطمانت الحكومة والشركة ومجلس النقابة العميل الى ان الحملة البولييسية قد حققت اغراضها ، عانوا فاعطوا عن تقديم موعد انتخابات النقابة الى الموعد الاول وهو ٩ فبراير حتى يضموا اجراء الانتخابات قبل الافراج عن العمال المقبوض عليهم ، وفي مقابل ذلك قام العمال باذاعة بيان طبعوه ووزعوه ونشروه في الصحف مطالبين بتأجيل موعد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس ادارة النقابة حتى يتمكن عدد من المحبوسين من ترشيح انفسهم لانهم الممثلون الحقيقيين للعمال^(١) وكانت غالبية المقبوض عليهم ممن سبق اتهامهم في حوادث اضراب سبتمبر ١٩٤٧ .

وفي ٩٤٨/٢/٥ نظرت المعارضة في امر حبس ٨٢ من عمال المحلة المتهمين بالشيوعية فتقرر الافراج عن ٦٩ منهم ولكنهم لم يتمكنوا من خوض معركة الانتخابات ، وهكذا جاء مجلس ادارة النقابة الجديد بعد الانتخابات صورة من المجلس المغضوب عليه من العمال اذ كان من الطبيعي ان تكون نتيجة الانتخابات التي اعلنت في ١٠ فبراير ١٩٤٨ ، معبرة تعبيراً صحيحاً عن الجو الذي دارت فيه المعركة وقد علق الحاج عبد العزيز عرفة رئيس المجلس الجديد القديم على نتيجة الانتخابات بقوله « انتصرنا في انتخابات حرة نزيهة حتى ان الشركة هدئت كل من يتدخل في الانتخابات مهما كان مركزه باشد العقاب ، وكانت على استعداد للتحقيق في اي شكوى .

كان مجلس النقابة المغضوب عليه قد اصدر مجلة باسم « حامل المحلة » وصدر العدد الاول منها في يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، ولا شك عندى وكما علم وقتئذ ان اصدار هذه المجلة كان

(١) صوت الامة من ٢٣ / ١ الى ٩٤٨/٢/٢ .

بتأييد ومساعدة وتوجيه الشركة والحكومة وذلك لمواجهة موجة الوعى التى غزت عقل عمال المحلة الكبرى نتيجة الزيارات المتبادلة بين عمال المحلة وعمال المناطق الأخرى وخاصة عمال النسيج الميكانيكى فى الاسكندرية وشبرا الخيمة وكذلك المجلات العمالية والتقدمية التى ذاع انتشارها فى تلك الفترة ، وقد استعانت النقابة على اصدار المجلة بالاستاذ عبد العليم المهدي مكافاة له على وقوفه بجانب مجلس النقابة المكروه ، كما انه كان من الصحفيين القلائل الذين كتبوا ضد عمال المحلة اثناء محتتهم ، وان كان المشرفون على المجلة قد تفصلوا منه وعينوا بدلا منه راغب عبد الله مديرا لتحرير المجلة بعد ان استنفذ الاول اغراضه .

وبهذه المناسبة اقول ان شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى قد قدمت بعض المكافآت لمن كانت لهم خدمات واخسدة لها فى مواجهة العمال وتمكين الشركة من الضرب بعنف وقسوة لكل حركة يقوم بها العمال ولهذا اصدرت قرارا بتعيين ابو سيف راضى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الذى استقال ليعين خبيرا للشركة فى شئون العمال كما اختارت الشركة الاميرالاي محمد موافى الذى كان قد احيل الى المعاش مساعدا للخير فى هذه الشئون (١) .

ولم يقتصر الامر فى هذا الاتجاه على شركة مصر بالمحلة الكبرى ، وانما اصبح ظاهرة ان تستخدم الشركات وخاصة تلك التى تمتع عمالها بشيئ من الوعى الطبقي والفترة الكفاحية ، ان تستخدم بعض المسؤولين الحكوميين السابقين وخاصة رجال البوليس ليكونوا خبراء لها فى شئون العمال وهو تعبير كنا نعرف معناه الحقيقي وهو الوقوف فى وجه تحركات العمال بكل الضخمة السابقة مع القسوة الزائدة ، ومن امثله ذلك صدور قرار من شركة الملح والصودا بتعيين الاميرالاي عبد السميع عجرم محافظ الصحراء الشرقية سابقا ، تعيينه مديرا لشئون العمال فى مصانع الشركة بكفر الزيات (٢) .

واعود الى الحديث عن مجلة « عامل المحلة » فاقول ان الذى لاشك فيه ان للمجلة العمالية دورا بالغ الاهمية وعظيم الاثر فى تحقيق الاهداف والاغراض التى تصدر من اجلها ، وقد كانت الصحافة العمالية فى الاربعينيات من اهم وسائل دعم الاتصال بين مختلف المناطق العمالية فى

(١) الكتلة ٨/١٢/٩٤٧ ص ٤ .

(٢) المرجع السابق .

القطر المصرى ونقل الخبرات الكفاحية من منطقة الى اخرى وتعميق الوعى العمالى والسياسى والطبقى بين العمال ، وكانت مجالات شبرا واليراع والواجب والضمير وغيرها من المجالات العمالية التى قامت بنور عمالى كبير رغم انها جميعها كانت غير مملوكة للعمال وفقط كان العمال يستأجرونها ، ولهذا تعرضت تلك المجالات العمالية لكثير من الضغوط التى حالت دون استمرار صيورها ، ومن البديهي ان تلك الضغوط كانت من جانب اعداء العمال .

اما مجلة « عامل المحلة » فقد اصدرتها نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكان مصدرها هو عبد العزيز عرفة بصفته رئيس النقابة ، وكانت لهذه المجلة مهمة واهداف اخرى مختلفة عن المجالات العمالية الاخرى ، وقد نشرت مجلة الفارس فى عددها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ ص ١٤ ان [مجلة « عامل المحلة » لا يحتاج مطالعها لكثير من الذكاء ليدرك ان لها اهدافا تعمل جاهدة للوصول اليها بل قل انها ما أنشئت الا لخدمتها ، وايا كانت هذه الاهداف فليس من بينها خدمة العمال على كل حال ، لقد شك الناس يوم ان اتهم العمال نقابتهم بانها تعمل ضد مصالحهم وطالبوا بخلها واجراء انتخابات جديدة ولم يصدقوا هذه التهمة او على الاقل ظنوا انها مبالغ فيها ولم تنتظر النقابة طويلا لتؤكد ما ساور الناس من شكوك نحوها فاصدرت هذه المجلة لتكشف عن اهدافها ، وتقولها مرة اخرى انه ليس من بينها خدمة العمال] .

ولم تخف المجلة هويتها البعيدة كل البعد عن الدفاع عن مصالح العمال رغم ما نشرته من بعض الاخبار العمالية وكان محور ما نشرته المجلة موجها لتحقيق عدة اهداف .

الاول : هو مقالات وتقارير وابحاث رجال الدولة والشركة مثل تلك التى نشرت لحافظ عفيفى باشا عن انتاج مصر من صناعة الغزل والنسيج ولحافظ عفيفى مره ثانية عن التقدم الصناعى فى مصر واثره فى الحالة العمالية الاجتماعية ولعبد الرحمن حمادة عن مصاربه المبادئ المتطرفة بلعبد الحميد حمدي عن الآلات الحديثة فى خدمة الصناعة وغيرها ، كما كتب عبد المجيد بدر باشا وزير الشؤون عن الاشتراكية الحقيقية .

والثانى : هو دفاع اعضاء مجلس النقابة المطلوب طردهم عن انفسهم ومهاجمة العمال فى شخص المدافعين عنهم سواء كانوا من الشخصيات العمالية او الصحفية او غيرها وفى نفس الوقت ، الدفاع عن الشركة وتبرير تصرفاتها وتصرفات الحكومة المعادية للعمال

وقد سبق ان ذكرت الكثير من الامثلة على ذلك فى مقالات حسن ابو العزم والدكتور على مقلد ومقالات عبد العليم المهدي والمقالات المنشورة بدون توقيع .
والثالث : هو التعلق للشركة والمسؤولين فيها بالمقالات والاجال والمديح الذى يصل الى حد
التأليه للملك والاميرة فوزية .

والرابع : هو دعوة العمال للرضى بما هم فيه من نعيم وتحريضهم على الشك فى كل من يقول
لهم معكم حق فى مطالبكم .

وهكذا كانت مجلة " عامل المحلة " سلاحا فى يد اعضاء مجلس النقابة المعادى للعمال وفى
يد الشركة والحكومة لمحاربة العمال به فى كل الاتجاهات التى تريدها .

وفى نفس الوقت فقد استطاعت الشركة والحكومة بكل اجهزتها ان تستخدم بعض اعضاء
جماعة الاخوان المسلمين من عمال الشركة فى تحطيم حركة العمال الكفاحية على نفس النهج
الذى استخدموه فى تحطيم اضراب عمال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمة عام ١٩٤٦ ، فكانوا
يقومون بابلاغ الشركة مما يدور بين العمال فى الاقسام المختلفة ، وكذلك الايلاغ عن العمال
الذين يطالبون بحقوقهم ، كما انهم هم الذين وشوا الى الشركة بان بعض الموظفين كان لهم
ضلع فى الحوادث الاخيرة (١) مما قربت عليه فصل خمسين موظفا ، واضافة الى ذلك قام هؤلاء
بتففيذ كل ما طلبه اصحاب العمل فوقعوا على التعهدات بالاستمرار فى العمل وعدم المشاركة فى
الاضراب .

ولكى اوضح فداحة الخسائر التى تعرض لها العمال نتيجة للمعاملة الوحشية التى لاقوها
من البرابيس والجيش فقد عرفت اسماء اربعة من القتلى واكثر من ثلاثمائة من المصابين ، ولا شك
ان هناك كثيرين لم يبلغوا عن اصابتهم خوفا من العقاب ، واما عمليات القبض والسجن والاعتقال
وتفتيش المنازل والتحقيق بتهمة الشيوعية فقد استمر لفترة غير قصيرة بعد الاحداث .

ولا يمكن انتهاء الحديث عن تلك المأساة دون الحديث عن كان يقف مع العمال فى مواجهة
الحكومة والشركة كمنظمة للرأسمالية والسلطة فى نفس الوقت ، وكان من الطبيعى ان يكون الاثر
المادى الناتج من خلق المصانع وحرمان العمال من اجورهم وانعكاس ذلك على كل مناحى الحياة

(١) صوت الامة من ٩/٢٦ الى ٩/١٠/١٩٤٧ .

فى مدينة المحلة الكبرى بل والقرى المحيطة بها ، ولهذا قام عدد كبير من تجار واهالى المحلة الكبرى بإرسال برقية الى المسؤولين والصحف جاء فيها (١) :-

« تجار واهالى المحلة الكبرى يحتجون بشدة على موقف الحكومة والشركة التعسفى من العمال فى مطالبهم العادلة .. ان الحركة التجارية مشلولة وتزداد سوءا يوما بعد يوم ، اننا نطالب الحكومة ومكتب المل وادارة الشركة بفتح المصانع فوراً والقيام بتحقيق مطالب العمال خوفاً من حدوث مالا تحمد عقباه ، فوجود الالف العمال بدون عمل يهدد حالة الامن بالمدينة وينذر بأسوأ العاقب » .

وقد بدأت حملة التأييد لعمال شركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى منذ بدء الاحداث فى اوائل سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هيئات ومنظمات عمالية عديدة بإرسال برقيات ورسائل ومذكرات الى المسؤولين والصحف وكلها تدور حول الاحتجاج بشدة على الاعتماد الوهشى من قبل الجيش والبوليس على عمال المحلة ، والمطالبة بايقاف الشركة عند حدها فى اضطهاد العمال والمطالبة بفتح المصانع واجابة مطالب العمال ، وضمن البرقيات والرسائل التى نشرت فى جريدة صوت الامة وحدها مايلى :-

- ٩٤٧/٩/٥ - اللجنة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة - الطليعة العمالية بالقاهرة .

- ٩٤٧/٩/٦ - اضراب مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة وشبرا مصر - عمال مصنع نيو مان وكليز بشبرا مصر - عمال منطقة المطرية والزيتون بالقاهرة .

- ٩٤٧/٩/٧ - الطليعة العمالية لعمال الفضل والنسيج بالاسكندرية - نقابتي عمال شركة الفضل الاهلية والمنسوجات المصرية بالاسكندرية .

- ٩٤٧/٩/٨ - حزب العمال الاشتراكي - نقابة سائقي السيارات وعمال الميكانيكا بشركات البترول بالقاهرة - عمال مصنع نسيج الاهرام - نقابة الفنادق والاندية .

- ٩٤٧/٩/٢٣ - عمال شبرا الخيمة - جبهة العمال بالمنصورة - عمال الفضل والنسيج بالاسكندرية - نقابة النسيج اليدوى بدمياط - نقابة عمال البنوك المالية والشركات

التجارية بالاسكندرية .

(١) صوت الامة ٩٤٧/٩/٢٦ .

- ٩٤٧/٩/٢٦ - اغتراب ١٥٠٠ عامل بشركة الغزل الاملية بالاسكندرية من اجل مطالبهم وتأييدا لعمال المحلة الكبرى .

- ٩٤٧/٩/٢٧ - نقابة عمال النسيج البدوي وملحقاته بالقاهرة - نقابة عمال الموبيليات بدمياط - نقابة رؤساء ومساعدى مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة .

- ٩٤٧/١٠/١ - اغتراب عمال كسم وقباني بامبابية والحموى بالعباسية وموريس اخيحية يوما كاملا واغتراب عمال مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة لمدة ساعة

وبغير ذلك كثير حدثت به الصحف اليومية والمجلات التى كانت تؤيد العمال ، وقد اخترت البيان الذى صدر باسم زميلنا محمد الغضبان رئيس اتحاد تجار البحر وتقيب العمال بميناء بور سعيد لكى انشره كنموذج لما عيّر به العمال فى مختلف المناطق عن موقفهم من أحداث المحلة الكبرى ، ونص البيان ^(١) : -

« كان لحادث الاليم الذى نزل بزملائنا عمال النسيج بالمحلة الكبرى وكان ضحيته من قتل ومن اصاب الاثر الفعال فى نفوسنا ، وقد ساء موقف التعسف الذى وقفه المسؤون من هذا التصرف الوحشى فى مثل هذه الظروف القاسية التى تحيط بقضية البلاد ، وقد نادينا وبع صوتنا من الصراخ بوجوب انصاف العمال وبحث شكايات المغبوتين حتى لا تتكرر المأسى التى تصيب الوطن فى الصميم ، ولكن لم يحدث ان التفت اليها احد .

واننا باسم عمال بور سعيد واتحاد عمال البحر فيها نتقدم بالعزاء الى عائلات الضحايا ونؤيد جمع التبرعات لامانتهم ، كما نؤاسى المصابين ونطالب الحكومة بالانقلاع عن طريقة القوة التى يجب ان تلقع عنها وان تتقدم ببحث حالات المظلومين واراقتهم ، كما نحمل شركة مصر بالمحلة الكبرى مسؤولية ما حدث وتسجل احتجاجنا على هذه الاعمال ، كما نهيب بزملائنا عمال القطر ان يجدوا فى جمع المعونات الكافية لاهانة عائلات المقتولين والمصابين من عمال المحلة الكبرى » .

وبدا التأييد يأخذ شكلا اكثر تقدما ، فشكلت لجنة لجمع التبرعات بالمنصورة برئاسة

(١) صوت الامة ٩٤٧/٩/٧ .

الاستاذ سليمان عبد الفتاح المحامى وطلبت اللجنة من مدير الدقيلية القيام بتوزيع ما يجمع لاسر القتلى والجرحى ، كما اصدرت بيانا تهيب فيه بذوى المروءة التبرع بما تجود به نفوسهم ، كما قررت الهيئات العمالية فى مصر ايفاد محامين الى طنطا لحضور التحقيق مع من قبض عليهم وايضا لحضور المحاكمات ، وكذلك جمع التبرعات لاعانة المنكوبين (١) .

وقد اتجه الرأى واعلنت الدعوة الى تكوين هيئة لعمال النسيج فى القطر المصرى تمثل عمال النسيج بالقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى على ان يتم ذلك فى اقرب وقت وعلى ان يكون من مهامها الاساسية فى الوقت الحاضر رعاية مصالح عمال النسيج بالمحلة الكبرى (٢) وان تقوم هذه الهيئة بالاتصال بالسلطات المختصة فى المحلة الكبرى والقاهرة وغيرها لتسوية حوادث المحلة الكبرى ، ولاتخاذ ما يكفل عودة الامور الى مجاريها لا سيما بعد ان اصبح باديا للعيان ان ما يسمى بنقابة عمال شركة مصر بالمحلة لا تتطرق باسم العمال وانما هى اداة فى يد الشركة .

وامام استمرار التأييد لعمال النسيج بالمحلة الكبرى فى نفس الوقت الذى كانت تتصاعد فيه العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكى فى القطر كله وخاصة فى الاسكندرية وشبرا الخيمة فى وقت معاصر لاحداث المحلة الكبرى ، استخدمت الحكومة بتنفيذ حامد العبد سلاح اللجان الوزارية لقتل المد الكفاحى للعمال على نفس النمط الذى استخدمته بتكوين اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال عام ١٩٤٦ ، فاعلنت عن تشكيل لجنة وزارية لبحث مطالب عمال النسيج الميكانيكى ورفعت وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة بذلك الى مجلس الوزراء واعلن عن تشكيل اللجنة فعلا وبدأت اجتماعاتها لحل مشاكل عمال النسيج التى ادت الى اضرابات استمرت تتزايد - كما قالت وزارة الشئون فى مذكراتها - حتى كادت تكون عامة فى المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة ، وكان اهمها اضراب المحلة الكبرى الذى استمر نحو شهر تقريبا .

وهكذا تكاثفت كل القوى المعادية للعمال - الحكومة بجيشها وپوليسها وسجونها ثم بوعودها ، والنقابة بمعاملتها للشركة والحكومة وتضليلها وتدجيلها ومجلتها التى كانت عامل تشويش لفكر العمال واشاعة الانهزامية بينهم ، واخيرا الحكومة بولجنتها الوزارية التى بدت كأنها

(١) صوت الامة ٩/٩/٤٧ .

(٢) صوت الامة ٩/٧/٤٧ .

ستحل كل مشاكل عمال التسييج وستنزل عليهم المن والسلوى .
 بكل ذلك استطاع اعداء العمال ان يدفعوهم الى السكنية رغم جراحهم التي تنزف
 ويطونهم التي تعوى واجسادهم التي تصرخ من العرى والمرعى ، فتواتر ثروة العمال بين
 ضلوعهم ولكن الى حين

 * * * * *
 * * * * *

اضرابات المدرسين

كانت حركة اضرابات المدرسين فى النصف الثانى من اربعينات القرن العشرين حلقة فى سلسلة تجرعات الطوائف فى تلك الفترة من أجل تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بجوار التحرك ضمن كتلة الشعب المصرى ككل من أجل المطالب الوطنية والقومية والتي كان المد الثورى الوطنى من أجلها فى تصاعد مستمر .

و المدرسون لهم طابع خاص ، فهم من حيث التكوين الطبقي كانوا من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة الذين تخرجوا من مدارس كان التعليم فيها بالمان من مدارس المعلمين الأولية والمدارس الصناعية وبعض تلك المدارس كانت تعطى لطلبتها مكافآت اثناء الدراسة مثل المدارس الازهرية ودار العلوم . اما خريجو الجامعات الذين اتموا دراستهم فى الجامعة وكانت تحتاج الى نفقات كبيرة فكان عدد هؤلاء بين المعلمين قليل ، ولا ننسى تلك الفئة الكبيرة ممن كانوا يسمونهم نوى الخبرة والذين لم يحصلوا الاعلى الشهادة الابتدائية القصيمة وهؤلاء كان عملهم غالبا فى المدارس الحرة - الغير حكومية - حيث كان اصحاب تلك المدارس يستغلونهم ايشع استغلال رغم خبرتهم المكبيرة فى مجال التربية والتعليم .

والشبان فى تلك الفترة كانوا يمثلون نسبة عالية من المدرسين وكانوا من حديثى العهد بالتخرج ، وبذلك كانوا قريبين من عهد الاشتراك فى المظاهرات وحضور الندوات والمؤتمرات الوطنية فى حياة الطلبة ، الامر الذى انعكس عليهم بتفكير وطنى متقدم وقدره على التحرك الجماعى واستعداد لتقبل التفكير المتقدم ، هذا بالاضافة الى المباشرة اليومية للطلبة من خلال عملهم كمدرسين .

ولعل كل ذلك مجتمعا بالاضافة الى احجام ابناء الاغنياء والوجهاء عن العمل فى التعليم كان ضمن الاسباب التى ادت الى ان يصبح موظفو التعليم من اكثر موظفى الدولة على الاطلاق تأخرا فى الدرجات والترقيات ، وبالتالي فى المرتبات والدخول مع انهم فى نفس الوقت كانوا يزيون عدديا عن موظفى نصف الوزارات مجتمعة وذلك ما جعل عوامل التحرك الايجابى بين المدرسين متوفرة من أجل تحسين ظروف عملهم فى وقت لم تكن الدروس الخصوصية قد

أصبحت جزءاً هاماً ورئيسياً من دخل المدرسين .

وبعد الإرسامات الأولى والخطوات الأولى في تحديد المطالب وتقديم المذكرات بها إلى المسؤولين وعمل العديد من المقابلات مع الرسميين الذين امتنعوا عن ذلك كان التهورك الواسع الذي قام به نحو ألفين من المدرسين الذين امتنعوا عن العمل في لجان تقدير الدرجات في شهادة البكالوريا والثقافة والمعلمين الأولى .

حيث كان يتم التصحيح والرصد وإعلان النتيجة في القاهرة فقط وبالنسبة لجميع الطلبة من مختلف أنحاء القطر ، وكان هذا الامتناع عن العمل بسبب قرار الحكومة بإرجاء النظر في مشروع تنسيق درجات الموظفين الذي يتضمن زيادة في المرتبات (١) .

وفي امتحانات الدور الثاني من نفس العام ١٩٤٧ ، اضرب مدرسو التعليم الصناعي في جميع أنحاء القطر المصري عن تصحيح أوراق الامتحانات مطالبين بتطبيق قواعد الانصاف عليهم مع مطالب أخرى تتعلق بالدرجات المالية والترقيات الادبية ، ولما حاول بعض ائتاب الحكومة إفشال الاضراب عن طريق النشر في جريدة الاساس بأن تصحيح الأوراق قد استؤنف ، استنكر مدرسو التعليم الصناعي ذلك وأعلنوا أنهم مستمرون في الاضراب حتى تجاب مطالبهم (٢) .

ولما كان رجال التعليم العرب كما سبق أن قلت يقعون تحت طائلة وظلم مزدوج يتمثل في استبداد اصحاب المدارس العرة من جهة ودرجة بلغت حد أن كان صاحب المدرسة يساوم المدرس على أن يأخذ لنفسه جزءاً من الامانة التي تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس حيث بلغ هذا الغتصاب إلى النصف في بعض الحالات التي سمعتها من لسان اصحابها وقت أن كنت اعمل مدرسا بمدرسة ابتدائية حرة ، فكان المدرس يتسلم بالفعل ستة جنيهاً في كل شهر ولكنه يوقع في الكشف على أنه تسلم اثني عشر جنيهاً ، وتحت ضغوط الحاجة ، كان الكثيرون من مدرسي التعلم العرب يقبلون الاستسلام لهذا الظلم الصارخ .

ومن الناحية الأخرى كان الظلم الواقع على مدرسي التعليم العرب من الحكومة ومن وزارة التربية والتعليم التي كانت تسمى « وكتند وزارة المعارف العمومية ، إذ كانوا محرومين من كثير

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٧/٣ .

(٢) صوت الأمة ١٩٤٧/٩/١٧٠١٥ .

من الحقوق التي يتمتع بها زملاؤهم مدرسي التعليم الاميرى .
وتطورت الكلمات الخافتة والمهمسات بين الافراد ومع الاستمرار والانتساع اخذت شكلا
منظما وبدأت تتكون القيادة التي التف حولها الجميع واعلنت مطالبهم التي كانت تعبيراً عما يجيش
فى نفس كل واحد منهم والتي تحدت من خلال مناقشات بدأت فى مواقع العمل ثم تبلورت فى
صيغة عامة فكانت المطالب التي اعلنت هى (١) :-

- ١- انصاف المدارس الحره من النوعين الثانى والثالث وبأثر رجعى من مايو ١٩٤٦ .
- ٢- اخراج مشروع صندوق الاسخار الى حيز التنفيذ .
- ٣- صرف العلاوات الدورية والاجتماعية .
- ٤- تقرير حق الاداريين فى صرف مرتباتهم كاملة من الوزارة والتوسع فى اعانة غير المعانين
منهم وصرف مرتب شهر للمتوفى منهم اسوة بالمدرسين .
- ٥- تطبيق قواعد التنسيق على موظفى التعليم الحر .
- ٦- صرف علاوة النظار التي اقراها المجلس الاعلى للتعليم .
- ٧- نقل مرتبات موظفى التعليم الحر من بند الامانات الى باب المرتبات الدائم وقيدهم على
درجات .
- ٨- الغاء اقتداب المشرفين على الامتحانات بالمدارس الحره حقلا لكرامة رجال التعليم الحر .
- ٩- التوسع فى اقتداب مدرسي التعليم الحر فى اعمال الامتحانات العامة .
- ١٠- ضم الفصول التي فتحت بترخيص من الوزارة فى العام الماضى ١٩٤٦/١٩٤٧ الى نظام
المجانة .
- ١١- تعليم ابناء موظفى التعليم الحر كابناء موظفى التعليم الاميرى فى كل مراحل التعليم بما
فيها الروضة .
- ١٢ - نقل موظفى التعليم الحر من مدينة الى اخرى على حساب الدولة اسوة بالمتبع مع موظفى
الوزارة .
- ١٣ - تعميم مجانية المدارس الثانوية الحره فى جميع المناطق لتقصيرها على القاهرة .

وقد اقرت هذه المطالب يوم الخميس ويوم الجمعة ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ في مؤتمر ضم رؤساء اتحادات الهيئات التي يعمل اعضاؤها في مدارس التعليم الحر في شتى انحاء القطر (١) ولهذا جاءت شاملة لمطالب جميع الفئات ، الامر الذي ادى بدوره الى التقاف جميع العاملين حول المطالب وحول قيادة الحركة مما نتج عنه المساهمة والمشاركة من الجميع وبحماس كبير .

ويلاحظ ان المطالب في غالبيتها كانت تدور حول طلب المساواة بين موظفي التعليم الحر وبين زملائهم الذين يعملون في المدارس الحكومية ، وهنا تجدر الاشارة الى ان التعميم في الوظائف الحكومية في تلك الفترة كان يستلزم توفر احدى وسيلتين ، الاولى هي مساعدة احد العظماء او الكبراء او الوجهاء من ذوي النفوذ لا تمام التعميم ، والوسيلة الثانية هي الرشوة القذرة التي كانت تبدأ بالهدايا والتقود وتصل الى تقديم النساء وتركيب القرون ، وكان العاملون في التعليم الحر ممن حرروا امكانية الحصول على احدى الوسيلتين .

وفي سبيل الحصول على القوة اللازمة لضمان وحماية التحرك لتحقيق المطالب ، قرر رجال التعليم الحر تكوين جبهه تضم ممثلين لكل الهيئات التي لاعضاءها او لبعضهم ارتباط باوضاع ومطالب رجال التعليم الحر ومن لهم مصلحة في تحقيق مطالبهم فتكونت الجبهه على النحو التالي : -

اتحاد خريجي الازهر ،	ويمثله	عبد العليم سرور
اتحاد التعليم الحر .	ويمثله	محمود عثمان
اتحاد المدارس الثانوية السناعية	ويمثله	صالح طه
اتحاد الفنون التطبيقية .	ويمثله	محمود عبد الله
رابطة المدرسين الجامعيين .	ويمثله	عبد الله هلال
اتحاد الفنون الجميلة .	ويمثله	عياد شنودة
اتحاد التربية البدنية .	ويمثله	محمود

وعقدت الجبهه اجتماعا بكامل هيئاتها قررت فيه الاعتصام بالمدارس مع الامتناع عن العمل

(١) صوت الاما ١/٢١/١٩٤٨ .

ابتداء من يوم ١٥/٢/١٩٤٧^(١)

وهكذا علا صوت هؤلاء الذين كانت الحكومة ووزارة التربية والتعليم ترى أنهم مستضعفون وكان تنفيذهم لقراراتهم بشكل أجماعي وعلى نطاق القطر من اقضاء الى اقضاء ذا اثر كبير فى مفاجأة الحكومة وتخطئها فى موقفها منهم ، وقد وضع ذلك بالابراز الى بعض الصحف بأن تنشر ان الوزارة قد انتهت من اجابة المطالب وان استمرار المدرسين فى اضرابهم واعتصامهم سيؤدي الى تشريد التلاميذ والطلبة فى الشوارع فسارعت الجبهة باذاعة بيان موقع من ممثلى الاتحادات المكتونة لها تقول فيه :

« اما وقد برأنا ذمتنا مما يصيب ابناء الشعب من تشرد وضياح نتيجة لا اعتصامنا ، واشهدنا على ذلك الراى العام ... ان اعتصامنا الشامل الرائع الذى تجلى فى كل مدرسة من الاسكندرية الى اسوان ... فإننا نحمل الوزارة تبعة ما يحدث لابناء الشعب ... ان ما اذاعه الوزير من اجابة لبعض المطالب فضلا عما ينطوى عليه من تسويق ومماطلة فانه بعيد كل البعد عن غرضنا الاساسى من اعتصامنا وهو نقل اعتماداتنا من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة »

وفى الوقت الذى كان فيه طلبة المدارس الحرة فى القاهرة قد امتنعوا عن الانتظام فى الدراسة احتجاجا على عدم اجابة مطالب مدرسيهم ، كان طلبة الاسكندرية قد خرجوا فى مظاهرات معلنة تضامنهم مع مدرسيهم ، وفى نفس الوقت انهالت البرقيات والرسائل على المسؤولين فى الوزارة وعلى دور الصحف تعلن تضامن المدرسين والطلبة مع حركة الاعتصام ، ومع صعود مد الحماس بين المعتصمين واتساع نطاق التضامن معهم ، اعلن مدير التعليم الحر بالوزارة تهديده بفصل من يتغيب عن عمله ، وصدر هذا التهديد فى نفس الوقت الذى اعلن وزير المعارف بيانا قال فيه :

« ان وضع مدرسى التعليم الحر على درجات دائمة لا يزال موضع نظر الوزارة . »

ثم يدلى مسئول آخر بتصريح يقول فيه بان هذا المطلب لا يمكن تحقيقه من جهة وزارة المعارف ، وفى مواجهه كل هذا التخطى فى التصريحات والارتباك الذى اصحاب المسؤولين فى

الوزارة ، اذاعت الجبهة بياناً قالت فيه :

« ان الجبهة ترى ان المسئولين بعد ان خيلهم الحق واخضعهم ، واخذوا يلجئون الى اللون من التهديد والوعيد لم نسمع بها من قبل ولم يسمع بها سوانا ممن اضربوا قبلنا .. ولماذا لم تقل الوزارة هذا الكلام لزملائنا مدرسى الاميرى عندما امتنعوا عن التصحيح ؟ ولماذا لم نسمعه يقال لرجال البوليس وغيرهم (١) ؟ .

وعندما بدأت الوزارة فى استخدام سلاح التفرقة بين المعتمدين ، اتخذت جبهة اتحادات مدرسى التعليم الحر خطة ذات شعبين ، الاولى اذاعة بيان نشر فى الصحف يحذر المدرسين من الاستماع او تصديق ايه اخبار او بيانات لا تكون صادرة عن الجبهة المثقلة لجميع الاتحادات ، وذلك فشلت خطة الوزارة فى استخدام اسماء بعض الضعفاء فى اصدار بيانات انهزامية لا تعبر عن رأى المدرسين ، والشعبة الثانية لحطة الجبهة كانت ارسال مكلفين لها للاشراف على تنفيذ وخيمان نجاح حركة الاعتصام ، فكان مندوب الجبهة فى الاسكندرية يشرف على مدارس وفروع الاتحادات فى الوجه البحرى ، وكان مندوب الجبهة الذى ارسلته الى اسبوط يشرف على الحركة فى الوجه القبلى كله .

وازداد هذا الصمود والنجاح الرائع ، استدعى وزير المعارف مندوبى جبهة التعليم الحر لمقابلة ، وكانت المقابلة جافة وحادة لدرجة ان الوزير هدد فى اثباتها بالاستقالة من منصبه ، ولما لم يصل مندوبو الجبهة الى اتفاق مع الوزير قرروا الاستمرار فى الاعتصام ، وبذلك بدأ اليوم الخامس للاعتصام باتساع للتأييد للحركة ، فهاجم طلبة معاهد التعليم الابتدائى - وهى التى كانت تخرج مدرسى التعليم الالزامى - هاجموا وزير المعارف فقرر غلق المدارس ووفت ستة منهم ، وبذلك انضم جزء من امالى الطلبة الى تأييد حركة المدرسين .

ولما وجد اعضاء الجبهة ان موقف الوزير لا يميل الى الجد وتنفيذ المطالب ، اجتمعوا فى هيئة مؤتمر (٢) وقرروا بالاجماع عدم الرجوع الى المستشار الذى احالهم الوزير اليه مرة اخرى ، كما قرروا ضرورة الاعتصام بالمدارس فى جميع مناطق القطر حتى تجاب مطالبهم وعلى الاخص

(١) صوت الامة ١٧/١٢/٩٤٧ .

(٢) صوت الامة ١٩/١٢/٩٤٧ ص ٢ .

مطلبهم الاساسى وهو نقلهم من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة ، كما اعلنوا ان الجبهة لا يفت فى عضدها تهديد ولا وعيد ولا يههما نفى ولا تشريد ، وان مبدأها الذى تسير عليه هو الذى تردده فى شعارها « مطلب لا يتجزأ - وتنفيذ بلا تسويق - واعتصام مستمر .

وقد اذاعت وزارة المعارف بياناً رسمياً بأنها قد قررت اعادة الفصول التى منحت بمصرفونات فى العام الماضى وكلفت المناطق التعليمية بتنفيذ ذلك كما وافقت على تحويل مدارس النوعين الثانى والثالث الى مدارس من النوع الاول وان الوزارة قد قررت ايضا اعادة المدرسين الاداريين بالمدارس الحرة ، كما جاء فى البلاغ الرسمى ان وزارة المعارف كانت معنية بالتعليم الحر ورجالها ، وحققت جل مطالبهم واتخذت الخطوات الفعالة لتحقيق ما بقى منها بالطريقة الممكنة ، وتم ذلك كله قبل قيامهم بحركتهم الاخيرة ، والوزارة لاترى مبرراً لموقفهم الحالى وقدعوهم الى المبادرة بالانتظام فى عملهم ، وانتهى البلاغ بأن الوزارة قد رخصت لمديرى المدارس الحرة بأن يعتبروا كل من لم يعد لنادية واجبه والانتظام فى عمله حتى يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ مستقبلاً ابتداء من يوم انقضاءه عن العمل وتعيين من يحل محله بالاتفاق مع مراقبى المناطق (١) . اما عن المطلب الرئيسى الذى اعتصم المدرسون من اجله وهو وضعهم على درجات دائمة ، فقد ردت الوزارة بانه لا يتسنى اجابة ها المطلب لان معناه الغاء التعليم الحر وجعل التعليم كله اميرياً ، والوزارة تحرص على بقاء هذا النوع من التعليم .

ورغم ان بلاغ الوزارة يتضمن بالفعل اجابة عدد كبير من المطالب التى سبق ان تقدمت بها الجبهة ، الا ان الجبهة قد رأت فى عدم مساواة مدرسى التعليم الحر بمدرسى التعليم الاميرى من كافة الوجوه ما يستحق استمرار موقفها على ما هو عليه ، وطلعت الجبهة على بيان الوزارة ومقابلة الوزير لها ببيان مطول وجهته الى رجال التعليم الحر وانتهت فيه الى ان الوزارة تريد من وراء ذلك :

- ١- ان تسجل علينا انها كانت جادة من تلقاء نفسها فى بحث مطالبنا .
- ٢- ان تثير الراى العام ضدينا .
- ٣- تعتمد الوزير ان يجعل سيف التهديد والتشريد سلطاناً على رؤوسنا طوال اجتماعنا به .

(١) صوت الامة ١٢/١٢/٤٧ ص ٥ .

٤- رفض معاليه ان يقطع على نفسه وعدا واحدا صريحا بأنه مسئول عن مطالبنا

وفي الوقت الذي كانت فيه الوزارة تعمل جامدة على شق صفوف المعتصمين وتفتيت وحدتهم ، وخلق فقايعات من الانحياز مناوئة للقيادة العامة للجبهة في القاهرة ، حيث اجتمع وزير المعارف مع جميع نظار المدارس الثانوية والابتدائية الحرة وصدر بيان من النظار بعد ذلك يطلبون فيه من زملائهم العودة لاستئناف العمل ، في نفس الوقت كانت جبهة اتحادات مدرسي التعليم الحر توحد صفوفها وترسل مندوبين معتمدين منها للاشراف على الحركة في الاقاليم ، وكانت عملية التأييد للحركة تمتد الى خارج نطاق رجال التعليم الحر لتشمل فريقا من المدرسين الحكوميين الذين اينوا مطالب اخوانهم المدرسين الاحرار واهابوا بجمعيه المعلمين ورباط المعلمين الحكوميين الاخرى ان تعلن تأييدها لقضية مدرسي التعليم الحر ، وكذلك ايد القضية خريجوا المدارس الصناعية وطالبوا الحكومة بتحقيق مطالب اتحادات التعليم الحر ، كما قام طلبة التوجيهية والثقافة ومعاهد المعلمين الابتدائية وطلبة دار العلوم والمعلمين العليا بالتهديد بالامتناع عن الدراسة (١) .

وبالاضافة الى ذلك فقد رأت مدرسات وموظفات التعليم الحر ان ينشئن اتحادا خاصا بهن ليشتركن في كفاح المعلمين الاحرار من اجل مطالبهم العادلة ، وارسل الاتحاد الوليد عنه مندوبتين في جبهة اتحادات التعليم الحر واصدرت بيانا عن المطالب وموقف الوزارة منها . وبينما كانت الحكومة تصعد موقفها ضد مدرسي التعليم الحر وتقوم وزارة المعارف باصدار بيان لجميع عمداء التفتيش بان يلاحظوا في التعيين للاماكن الشاغرة بالمدارس الاميرية ان يكون المميون ليسوا من المدرسين الذين فصلوا من المدارس الحرة بسبب امتناعهم عن العمل ، وارسلت الوزارة منشورا الى جميع المناطق التعليمية بوقف صرف مرتبات جميع المدرسين بالمدارس الحرة وعدم ارسال الشيكات الخاصة بهم لمدارسهم الا بعد موافاة المناطق باسعاء المدرسين الذين ستنصرف مرتباتهم واسماء الذين سيتقرر وقف مرتباتهم (٢) واستعانت الحكومة بنثر يد على اصابع اليد الواحدة ممن لديهم استعداد لبيع ضمائرهم وزملائهم بل وانفسهم في

(١) صوت الامة من ٢٠ الى ١٢/١٢/١٩٤٧ .

(٢) الكتلة ١٢/١٢/١٩٤٧ ص ٢٠ .

سبيل نفع شخصى لكى يقوموا بترويج اشاعات عن عودة المدرسين فى بعض المناطق الى اعمالهم ، ثم كتابة اخبار بذلك لبعض الصحف التى تسارع بنشرها وفقا لخطة موضوعة فى محاولة لافشال اضراب المدرسين واعتصامهم .

وفى مواجهة ذلك صعدت جبهة اتحادات التعليم الحر من كفاها ، فقامت مجموعة كبيرة من المدرسين الذين وفدوا الى القاهرة من مختلف مناطق القطر ، فقاموا بمظاهرة سارت فى شوارع القاهرة حتى ساحة الملك فى هابين ثم الى وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ووزارة المعارف^(١) وتطور الاسلوب من مظاهرة تمر على المسؤولين فى الحكومة الى وفود من رجال التعليم الحر فى مختلف مناطق القطر تقوم بزيارة دور الصحف ومقابلة المسؤولين فيها وشرح القضية لهم ومطالبتهم بالوقوف الى جانبها ، ومن امثلة ذلك قيام وفود تمثل مديريات اسوان وقنا وجرجا واسيوط والمنيا وبني سويف وطنطا والزقازيق وبور سعيد والاسكندرية بزيارة دار جريدة صوت الامة تاركين مدارسهم ومصممين على الا يعودوا الى العمل حتى تجاب مطالبهم^(٢) .

وتطور العمل ايضا فى جبهات التعليم الحر بالاقاليم فاضلت كل منها تصدر بيانا باسمها تتمسك فيه بقيادة الجبهة العامة فى القاهرة ، وتستنكر مواقف الحكومة ومن يعملون لتفجعتهم الشخصية مع تكتيب ما كانت تنشره بعض الصحف من عودة المدرسين وخاصة فى الاسكندرية الى العمل ، وكان ضمن ذلك عديد من البيانات التى اصدرتها جبهة مدرسى التعليم الحر بالاسكندرية والتى كانت تنشر فى الصحف بصفة شبة مستمرة ثم ذلك البيان الذى نشر من وكيل اتحاد منطقة ميت غمر والذى اعلن فيه باسم الاتحاد القرارات التالية : -

- ١- استنكار موقف نظار القاهرة ازاء قضيتهم .
- ٢- تأييد الجبهة العامة فى جميع ما تتخذه من قرارات .
- ٣- التمسك بالاعتصام التام حتى تجاب مطالبهم العادلة .
- ٤- الاحتجاج الصارخ على تهديدات الوزارة .
- ٥- انتداب وفد يمثل اتحاد منطقة ميت غمر وزلتى وضواحيها للسفر الى القاهرة^(٣) .

(١) صوت الامة ١٢/٢٣/١٩٤٧ ص ٣ .

(٢) صوت الامة ١٢/٢٢/١٩٤٧ ص ٣ .

(٣) صوت الامة ١٢/٢٣/١٩٤٧ .

٦- شكر الصحافة الحرة وخاصة صوت الامة والكتلة لموقفها النبيل من قضيتنا .

وإذا كنت قد اطلت في الحديث عن حركة اضرب واعتصام رجال التعليم الحر فذلك لانهم كما سبق ان قلت كانوا اكثر فئات المدرسين وقوما تحت مطرقة الظلم المزبوع من اصحاب المدارس ووزارة المعارف ، ولكنهم لم يكونوا وحدهم الذين تحركوا للحصول على حقوقهم ، ولكن كان هناك ايضا مدرسو التعليم الصناعى ورجال دار العلوم بوزارة المعارف العمومية الذين اداعوا بانهم قد قرروا الاضراب العام ودعوا لعقد جمعية عمومية لتنفيذ الاضراب وأخيرا كان ذلك المؤتمر العام الذى عقده رجال التعليم على اساس توحيد الكلمة والمساواة بين مختلف طوائفهم واتخذوا القرارات التالية (١) :-

١- تطبيق كادر رجال القضاء على رجال التعليم .

٢- ترقية كل من قضى ٤ سنوات الى الخامسة ومن قضى ٨ سنوات الى الرابعة ومن قضى ١٢ سنة الى الثالثة بحيث يوضع كل موظف فى الدرجة التى يستحقها غير مقيد بالدرجة التى يشغلها .

٣- المساواة بين وزارة المعارف ووزارات الحكومة المختلفة فى نسبة التنسيق .

٤- ان تكون الترقية حتى الثالثة بالاقدمية المطلقة دون قيد او شرط .

٥- الدرجات الثانية والاولى ومدير عام يرقى اليها من يشغل وظيفتها بصرف النظر عن درجته الحالية .

٦- تثبيت الموظفين الذين لم يشبوا مع حساب مدة التعليم الحر .

٧- صرف بدل تفرغ للمهنة للمدرسين وبدل تفتيش للمفتشين وبدل تمثيل لنظار المدارس ووكلائها .

٨- ركوب المدرسين بالدرجة الاولى .

٩- تعليم ابناء المعلمين مجانا فى جميع مراحل التعليم .

١٠- تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتسوية حالة خريجي الفنون الجميلة قبل عام ١٩٢٧ .

- ١١- لايعين المدرس في درجة اقل من السادسة مادام يحمل مؤهلا متوسطا .
١٢- ضرورة نظر مشروع نقابة المعلمين في الدورة البرلمانية الحالية .
١٣- انعقاد المؤتمر في السادسة من مساء ١٩٤٨/٧/٢٩ للنظر فيما تم
وتألفت لجنة تمثل خريجي جميع المعاهد المختلفة للإشراف على تنفيذ هذه القرارات ورفعها لوزير
المعارف ورئيس الحكومة .

وهكذا تطورت حركة المدرسين الى حركة عامة تشمل كل فئاتهم وتطورت مطالبهم
المصدرة الى مطالب ذات اثر كبير على مستقبل حياتهم ماديا وادبيا وكانت ممارستهم للكفاح
وحصولهم على كثير من الحقوق نتيجة هذا الكفاح وتكتلم خلف قيادتهم العامة والاجماع الذي
نفذ به الاضراب والاعتصام ووجدتهم الصلبة التي فشلت كل محاولات تفتيتها ، ومناصرة الطلبة
والراي العام لهم ، وكان كل ذلك هو السلاح التي حقق لهم ما تحقق من مطالب والفي كل
قرارات الفصل والتشريد والعقوبات التي اتخذتها الوزارة بحق بعضهم .

ودخل رجال الازهر الى حلبة الصراع ، فقد امتنع مدرسو المعاهد الدينية عن تصحيح
اوراق امتحانات النور الاول في شهر يونيه ١٩٤٧ حينما علموا ان الاهواء تلعب دورها في توزيع
درجات التنسيق وطالبوا بتسوية حالتهم بحالة زملائهم الذين كانوا في التعليم الحر وقتلوا الى
التعليم الاميري ووضعو على الدرجة الخامسة .

وفي يناير ١٩٤٨ قرر مدرسو المعاهد الازهرية الامتناع عن العمل وملازمة معاهدهم الى
ان تجاب مطالبهم فتعطلت الدراسة في معاهد القاهرة والاسكندرية وشبين الكوم والزقازيق
ودمياط وقنا وبلنطا ، واصدرت ادارة الازهر قرار بتعطيل الدراسة ، ثم اصدر علماء معهد
الزقازيق بيانا حددوا فيه مطالبهم وهي :-

- ١- سرعة البت في تحقيق المساواة بين مدرسي الازهر ومدرسي وزارة المعارف في التنسيق .
٢- تطبيق كادر رجال القضاء على مدرسي الازهر والمعاهد الدينية اذ لا معنى للتفرقة بين
خريجي المعهد الواحد .

٣- حسابان مدة التخصص بانواعه في اقدمية الدرجة اسوة بماهو متبع في الجامعة المصرية وقد
وقع على هذا البيان ٤٥ من علماء معهد الزقازيق كما تضامن مدرسو معهد الاسكندرية

ومعهد دمياط مع باقى مدرسى المعاهد الدينية (١) .

وعلى اثر اتساع الحركة استدعى وكيل الازهر مندوبين عن جميع المعاهد الدينية للتفاهم معهم فى قضيتهم ، وفى نفس الوقت تقدمت رابطة موظفى الحكومة الازهريين من حملة ثانوية الازهر يطلب مساواتهم بحملة المعلمين الثانوية فى الكادر والعلاوات وقرروا رفع دعوى امام مجلس الدولة (٢) .

وفى يوم ١٢/١/٩٤٨ نشر بيان فى الصحف صادر من شيخ الازهر بدعوة مدرسى الازهر الى العودة لاصالهم ، وقد جاء فى البيان انه سوف يبذل جهده لتحقيق مطالبهم وامانيهم ثم قال : « اما من تحدثه نفسه بالخروج على النظام او اثارة الشغب والافوضى فى دور العلم بعد هذا النصيح فلن تأخذنى فيه شفقة او رحمة ، وايطم جميع القائمين بالعمل فى الازهر وكنياتهم ومعاداة انهم مسئولون عن تنفيذ القوانين واللوائح واسأل الله جلت قدرته ان يوفقنا جميعا لما فيه رفعة الاسلام والمسلمين وتحقيق الخير للأزهر وللأزهريين فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الاول ايده الله ورحاه وأعز به الدين » .

ولم تكن اضرابات المدرسين معزولة عن اضرابات الطلبة الذين كانت اضراباتهم مرتبطة بمطالب الخريجين وخاصة فى المدارس الفنية ، وقد ابنت بالتفصيل فى غير هذا المكان كيف تضامن طلبة المدارس الصناعية مع خريجيهها ، واضيف هنا فقط إشارة الى بعض التحركات ، فقد امتنع طلبة المعلمين الاولية وطلبة الزراعة بالمنصورة وطلبة دار العلوم واعتصموا بمدارسهم وطلبة الزراعة المتوسطة بالمنيا وقد اضرىوا عن الطعام وطالبات المعهد العالى للفنون الثلاثى تقرر حرمان ٢١٨ منهن من الدراسة وطالبات التمريض بالقصر العيني وطلبة الزراعة بمشتهر وطالبات الفنون بالقيوم وطلبة التجارة بالمنصورة (٣) ، وكان اقوى تلك التحركات عقد مؤتمر عام لطلبة المدارس الصناعية فى القطر كله وقد عقد المؤتمر بمدينة طنطا وتقرر فيه رفع المطالب للجهات المختصة التى تتلخص فى تغيير اسم المدارس الى ثانوية صناعية وفتح البتة الصناعى وفتح

(١) صوت الامة ١٨/١/٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ١٩/١/٩٤٨ ص ٥ .

(٣) صوت الامة ٢٤ الى ٢٧/١٢/٩٤٧ ص ٣ .

المعهد العالي للهندسة امام الخريجين بنون قيد او شرط وفق الدراسات التكميلية الاليلية واستنكار الاتجاه الى رفع نسبة النجاح الى ٧٠٪ من مجموع الدرجات والغاء للسنة التمرينية وضم الخريجين الى نقابة المهن الهندسية ومنحهم لقب مساعد مهندس وبقيها من المطالب (١) .

واما مدارس التجارة فقد تقدم مندوبو طلبتها بمطالب لتخلص في زيادة مدة الدراسة التكميلية الى ٣ سنوات يمنح بعدها الخريج البكالوريوس وتعين خريجي التجارة بالدرجة السابعة وان يكون للخريجين الحق في الالتحاق بكلية التجارة والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية (٢) .

ويلاحظ هنا ان فئات الطلبة السابق ذكرها كلها من مدارس متهية الدراسة وتنتهي بدبلومات يخرج حاملوها الى الحياة العملية مباشرة ، ولم يكن بينهم وبين ان يصبحوا خريجين التقليل من الشهور ، لهذا كانت مطالبهم مطالب خريجين في عمومها ، ونظرا لاتساع حركة اضرابات الطلبة وانتقال عدواها من طريق نشر الصحف وخاصة المعارضة لمطالب الخريجين وتحركاتهم وتحركات الطلبة للتضامن بشكل ازمج الحكومة الامر الذي دعا النائب العام الى اصدار لفت نظر للصحف في بيان جاء فيه (٣) .

« يعيد النائب العام ما سبق ان نه الية حضرات رؤساء تحرير الصحف والمجلات من ان القانون يعاقب على نشر مايعتبر تحريضا او تشجيعا لطلبة المدارس والكليات ومختلف معاهد التعليم على القيام بمظاهرات او الامتناع عن تلقي الدروس الى غير ذلك مما ينهى عنه القانون ، وذلك ازاء ما لوحظ من ان بعض الصحف قد تعرضت لثل هذا النشر المنوع ، واستتر بعضها وراء عبارات مختلفة وهو في ذلك يلفت النظر الى ان النيابة العامة لاتستطيع الاغفاء عن اخذ من يخالفون القانون باحكامه » .

لقد كانت اضرابات المدرسين من معالم الكفاح الاقتصادي لفئة واسعة من المواطنين في سبيل تحسين اوضاعهم . وفي رايي انها كانت انعاسا لتحركات الطبقة العاملة المصرية واضراباتا واعتصاماتها ، وقد يجد القارئ فيها والباحث بعض الدروس .

(١) صوت الامة ١٨/١٩٨٨ ص ٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكتلة ٢/٩٨٨ .

اضراب المهندسين

فى اواخر ديسمبر من عام ١٩٤٧ تازم الموقف بين المهندسين والحكومة بسبب تسويقها فى اجابة مطالبهم ، ويقتصد بالمهندسين هنا اولئك الذين يعملون فى وزارات الحكومة ومصالح وهيئات حكومية والذين كان الجزء الاكبر منهم يعمل فى وزارتى الرى والاشغال العمومية ، ولم يشترك المهندسون العاملون فى شركات ومؤسسات القطاع الخاص فى اضراب والمهندسين ، ان كانت المطالب التى تقدم بها المهندسون قد اشتملت على بند خاص بالعلاقة بين اعضاء نقابة المهندسين والشركات والمقاولين وهو مطلب نقابى فى الاساس واهم بنود المطالب (١) -١ اعتماد وتطبيق كادر المهندسين المقدم من النقابة والذى يسوى بينهم وبين رجال القضاء والنيابة فى الحال والمستقبل .

٢- التصريح لاعضاء النقابة الموظفين بالحكومة بالاشتغال فى الاعمال الحرة فى وقت فراغهم واعطاء بدل تفرغ لمن لا تسمح طبيعة عمله بذلك .

٣- تعميم بدل الانتقال الثابت بدون قيد ولا شرط لجميع اعضاء النقابة فى سائر المصالح الحكومية مع صرف بدل سفر ومنح اجر اضافى لمن يشتغلون اكثر من ساعات العمل المقررة .

٤- تنظيم العلاقة بين اعضاء النقابة والشركات والمقاولين واصدار عقد العمل المشترك .

وكان المدرسون قد عقدوا اجتماعا لجمعيةهم العمومية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ وقرروا فيه متضامنين ان يقوموا بالاضراب عن العمل مع تقديم استقالات جماعية ، وحضر هذا الاجتماع نحو الف ومانتى مهندس من جميع شعب الهندسة ، كما قرروا ارسال خطاب الى وزير الاشغال بانهم قرروا التخلي عن حملهم ابتداء من اول يناير ١٩٤٨ اذا لم تجب مطالبهم ، فاذا مضى اسبوع من التاريخ المذكور ولم تجب المطالب فانهم يرجون اعتبار خطابهم بمثابة استقالة منهم جميعا من العمل فى الحكومة .

وفى اول يناير ١٩٤٨ نفذ قرار اضراب المهندسين فى جميع انحاء البلاد ، وفى نفس اليوم نشر بيان من مهندسى الرى جاء فيه (٢) انهم لم يعودوا يتقبلون مساومة او تسويقا فى اجابة

(١) صوت الامة ١/٤/١٩٤٨ هـ .

(٢) الكتلة من ٢٧/١٢/١٩٤٧ الى ١/٥/١٩٤٧ .

مطالبهم ، اما تلك الإشاعات الهدامة التى اعتاد ان يديرها الانذاب لتحطيم وحدة المهندسين فلن ترد الا الى صندوق اصحابها مصحوبة باحتقار وازدراء جميع المهندسين ، واما اولئك الافراد القلائل الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تحطيم الاضراب نظير اجر شخصى يقبضونه من علاقات وترقيات فلن يمكنهم تحقيق مآربهم .

وعقد مهندسو الرى اجتماعا يوم اول يناير ١٩٤٨ وقرروا فيه تصميمهم على الاستمرار فى الامتناع عن العمل مع عدم ذهابهم الى مكاتبهم ، وانه لا يوجد الاسبيل واحد لمودتهم الى العمل وهو اقرار مطالبهم اولا على الا يكون قرار العودة الا باجماع عام من مهندسى الرى تدعو اليه لجنة المنسويين بعد اقرار مطالبهم ، كما قرروا عقد اجتماع فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٨ يناير ١٩٤٨ بنقابة المهن الهندسية بالقاهرة يحضره جميع مهندسى الرى ، وبعد ذلك ذهب وفد من المهندسين الى وزارة الاشغال حيث سلموا المسؤولين استقالاتهم الاجماعية ، ورفض الوفد مقابلة الوزير قائلين انهم لم يأتون للتفاوض ولكن لتبليغ القرارات التى اتخذها مهندسو الرى فى اجتماعهم (١) .

وعقد بعد ذلك اجتماع يوم ٤ يناير بنقابة المهندسين شهده حوالى ٣٠٠ مهندس من مختلف الجهات والاقاليم كما حضره بعض كبار موظفى ومفتشى الرى ومفتشى العموم بالوجة البحرى وبحر يوسف ومفتش عام ضبط النيل ومفتش مشروعات مصر الوسطى ومفتش رى النيل بالقناطر وغيرهم من مفتشى الاقاليم وحضر هذا الاجتماع ايضا نحو ٢٠٠ من طلبة كلية الهندسة المضربين عن الدراسة تضامنا مع المهندسين ، وقد قبول الطلبة عند دخولهم قاعة الاجتماع بتصفيق متواصل (٢) ، ولقد كان هذا الاجتماع وما تم فيه تعبيرا حقيقيا عن فكر المهندسين ، وكانت وقائمه دليلا على مايدور فى اوساط اذهان المهندسين :

- فقد حمل المهندسون فى الاجتماع حملة شعواء على اولئك الافراد الخونة الذين يحاولون الدس والتفرقة بين صفوف المهندسين لقاء اجر بغيض استثنائى يفتق عليهم دون زملائهم المتضامنين ، وهتف المجتمعون بسقوط الخونة والمرتشين .

(١) صوت الامة ١/٢/١٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ١/٥/١٩٤٨ ص ١ .

- اعرب المهندسون عن شكرهم للصحف والصحفيين الذين ازرؤا قضيتهم ووقفوا بجانبهم
- قدم فى الاجتماع الاقتراح بتأجيل الاضراب مادامت الحكومة قد بدأت تسلم بمطالب المهندسين
ولكن هذا الاقتراح هوجم بشدة ثم رفض وتقرر استمرار الاضراب
-لقى مبد العظيم ابو العطا كلمة فى الاجتماع قال فيها (١) :

« ان الفشل الذى لاقته الحكومة فى قضيتنا الوطنية استمر اثره الى قضية المهندسين ،
ولكن المهندسين ان يعالجوا قضيتهم بالاسلوب الفاشل الذى عالجته به الحكومة قضية الوطن وهو
المفاوضات والمساومات ، بل سيعالجونها بالعمل الحاسم الذى لا بد ان يؤدى الى النهاية الى تحقيق
المطالب ، وكما ان اجتماع الشعب واتحاده هو الوسيلة الوحيدة لاستخلاص حقوقنا من ايدي
الانجليز فكذلك مطالبنا العادلة لن نتحقق ما لم يستمر اتحادنا ونضالنا فى سبيلها .
- قال مندوب الطلبة فى الكلمة التى القاها فى الاجتماع . »

« ان زملائنا يشربون بسبب هزمهم عن سداد المصروفات الباهظة المفروضة علينا . فهل
يرخصيكم هذا ؟ .. ان قضيتكم تهتمنا كما تهتمكم تماما لاننا بعد شهرين سنشارككم السراء
والضراء ، وكما نعمل فى الدراسة على اعداد انفسنا كمهندسين يجب ان نشارككم الكفاح فى
سبيل اعداد حياة تليق بالمهندسين » وهكذا انخل الطلبة مطالبهم العاجل قبل التفرج مع مطالبهم
الاجلة بعد التخرج .

- حاول كبار الموظفين تهدئة الموقف وتأجيل الاضراب ، فقام صفار المهندسين بحملة شديدة
عليهم واتهموهم انهم طالما اهلوا مطالب المهندسين . وفى هذا الصدد قال المهندس شعوت
: « بكل وضوح يوجد بيننا معسكران ، معسكر يدعو الى انتهاء الاضراب ، ومعسكر يدعو الى
استمراره اما من يدعو الى انتهائه فهم كبار المهندسين الشبان الذين يسهل عليهم بل هم على
استعداد لطاعة الحكومة ، اما الباقون وهم الاقلية العظمى من المهندسين فهم صفار المهندسين
الذين يقع عليهم العبء وكل العناء وكل الشقاء وكل التعب ، وهم من يعملون ولا يجازون واما اولئك
فهم الذين لا يعملون وينالون كل شئ ، فلا تندعشوا اذا طلبوا منكم العودة الى العمل ، ولا
تندعشوا اذا ما تكبروا لمطالبتكم ولا تندعشوا اذا ما قام منهم مفتش رى الجيزة داعيا لتحليلهم

(١) المرجع السابق .

حركتنا خارجا على اجماعنا نظير ثمن كلكم تعرفونه (١) .

- وقف مدير مكتب الوزير ليؤكد انه يعرف من البيانات والمعلومات ما يجعله يؤكد للمهندسين تأكيدا قاطعا بان مطالبهم ستتحقق خلال بضعة ايام ، وتقدم باقتراح نوقش مناقشة طويلة وبعدما اتخذ القرار التالي (٢) :

« قررت الجمعية العمومية لمهندسي الري التي عقدت اليوم بدار جمعية المهندسين الملكية تأجيل قرار الاستقالة والتخلي عن العمل الى يوم ١٥ يناير ١٩٤٨ نزولا منهم على طلب محالى وزير الاشغال العمومية ، وبعد اطلاعهم على التصريحات التي اولى بها دولة رئيس الوزراء وتفويض مجلس الوزراء لمعالجة لحل قضيتهم بما يحقق مطالبهم على ان تتعقد الجمعية العمومية فى الساعة الحادية عشرة من صباح الجمعة الموافق ١٦ يناير للنظر فيما وصل اليه تحقيق المطالب وتقرير الخطوات التالية فى ضوء ما يتم ، وعلى ان تكون لجنة المنوبين على اتصال دائم برجال الوزارة للاطلاع على نتيجة الخطوات ولاخطار زملائهم اولا باول » .

- على اثر انفضاض الاجتماع اجتمعت لجنة المنوبين للمهندسين من جميع المصالح والجهات والاقاليم وانتخبت من بينها لجنة مصغرة تكون حلقة الاتصال بينهم وبين الوزارة فى متابعة مطالبهم ، كما زودتهم بالمطالب التي يجب ان يتمسكوا بها واعضاء هذه اللجنة المصغرة هم المهندسون : محمد مراد - محمد رياض - نجيب فهمى سعيد - نادر سنبل - على الزينى ، وبهذه المناسبة فقد نشرت الصحف المصرية من حملة الشيوعية وفضيحة البوليس السياسى المصرى مشيرة الى ما نشرته جريدة النبلى ويكر الانجليزية من ان الحكومة المصرية قد عقدت العزم على القيام بحملة جديدة ضد الشيوعية واجتمع سليم زكى حكامدار العاصمة وعبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية لوضع خطط هذه الحملة ، وبعد ذلك نشرت الصحف المصرية ايضا نبا القبض على عشرة يروجون للشيوعية (٣) ، وهو ما يؤكد صدق تنبؤ الجريدة الانجليزية ويؤكد ايضا التجاء الحكومة لوضع كل من يناضل يشرف سياسيا او اقتصاديا

(١) صوت الامة ١/٥/١٩٤٨ ص ١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) صوت الامة ١١/٢٠/١٩٤٧ ص ٢ .

تحت مقرة الاتهام بالشوعية .

وإذا كان مهندسو الرى هم الذين تولوا قيادة حركة الكفاح من اجل مطالب المهندسين ، الا انهم فى حقيقة الامر كانوا يعبرون عن الرأى العام للمهندسين فى جميع القطاعات ، ولم يقتصر تأييد الحركة على طلبة كلية الهندسة فقط ، وانما تعداه ليشمل تأييدا عمليا من مختلف شعب المهندسين فى وزارات الحكومة ومصالحها سواء بالبرقيات او بالرسائل التى ارسلت الى المسئولين والصحف ومنها :

* المهندسون والمهندسون تحت التمرين والمهندسون المساعدون من مختلف الشعب بجميع مصالح الحكومة اعضاء نقابة المهن الهندسية المجتمعون فى طنطا يعلنون ان مطالب زملائهم مهندسى الرى هى نفس مطالبهم ويرجون تحقيقها كاملة للجميع دون اى تفرقة وفى اقرب فرصة ، ويؤكدون ان مطالب جميع المهندسين وحدة لا تقبل التجزئة ، وسيضطر المهندسون بكافة طوائفهم الى الامتناع عن العمل اذا املت الحكومة مطالبهم (١) .

* تضامن مهندسو مصلحة الجبانى مع زملائهم مهندسى الرى وقدموا للمسؤولين مطالبهم التى لا تخرج فى جوهرها عما سبق ذكره ، وقرروا عقد جمعية عمومية غير عادية خلال شهر مارس القادم للنظر فيما يتم تنفيذه من تلك المطالب .

* قابل وفد من مهندسى مصلحة الطرق والكبارى ومهندسى السكك الحديدية والموانى والمنائر وزير المواصلات يوم ٤ يناير وايدوا زملائهم مهندسى الرى مع طلب مساواتهم بهم لاسيما وانهم ابنا مدرسة واحدة .

* قدم مهندسوا مصلحة الجبانى ومصلحة التنظيم ومصلحة المجرى والميكانيكا والكهرباء الى وزير الاشغال مذكرة بمطالبهم التى تتفق مع ما سبق ذكره مع اضافة عدم التفرقة بين مهنسى الرى وباقي المهندسين فى توزيع الدرجات ثم قدموا لوكيل الوزارة استقاله جماعية من مهندسى مصلحة الجبانى ابتداء من يوم ١٠ يناير اذا لم تجب مطالبهم

* رفع المهندسون خريجو الفنون والصناعات والفنون التطبيقية بمصلحة الطرق والكبارى مذكرة

(١) صوت الامة ١٤٨/٢/١٩٤٨هـ .

الى وزير المواصلات يشكون فيها من الفبن الواقع عليهم وقد حددوا ثمانية مطالب وأعمالها الحكومة اسبوعا لاجابتها والا امتنع طلبة تلك المدارس عن الدراسة وامتنع الخريجون عن العمل .

* تضامن مهندسو بلدية الثغر - الاسكندرية - مع زملائهم مهندسى الري والمصالح الهندسية وقرروا الاجتماع يوم ١٧ يناير لاتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء مايسجد .

* تقدم مهندسو الجيش المصرى بمذكرة تحتوى مطلبين خاصين بهم وهما : -

١- تعديل القدية جميع الضباط المهندسين وتطبيق المبدأ الاساسى وهو مساواتهم بزملائهم خريجي الكلية الحربية الحاصلين معهم على البكالوريا فى عام واحد مع استبعاد سنوات الرسوب .

٢- تثبيت العلاقة الفنية للمهندسين مع مساواتهم ببذل التفتيش الذى يستولى عليه زملائهم المهندسون بالمصالح الحكومية الاخرى ^(١) .

* توج ذلك التأييد باجتماع مجلس نقابة المهن الهندسية يوم ١٩٤٨/١/٨ والذى حدد الخطوات العملية التى ستتخذها النقابة لتحقيق المطالب التى اقرتها الجمعية العمومية يوم ١٩٤٧/١٢/٢٦ ، وقرر المجلس عقد جلسة استثنائية يوم ١٤ يناير للاطلاع على نتيجة عمل اللجنة التى شكلها لمقابلة وزير الاشغال ورئيس الوزراء ادراسة لموقف فى ضوء ما يتم .

* امتنع مهندسو وموظفو المساحة عن العمل فى كثير من بلاد القطر فتعطلت مصالح الجمهور وخجّ الاهالى بالشكوى ، وقد بدأ الاضراب الذى شمل نحو ١٢٠٠ مهندس وموظف يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ .

* قدم المهندسون المعماريون بمصلحة المبانى الاميرية من حملة قسم العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا استقالاتهم من عملهم بوزارة الاشغال وارسلوا للصحف بانهم سبق ان تقدموا بشكاوى عدة من اجل مطالبتهم اينتهم فيها المصلحة واحتجت من فاجلهم قابة المهندسين ^(٢) .

كان من الطبيعى ان يستعد المهندسون لما بعد انقضاء المهلة التى منحوها للحكومة كما

(١) صوت الامة ١٠/١/٤٨ حره .

(٢) صوت الامة ٢٥/١/٤٨ ح ٢ .

سبق بيانه ، ولهذا اذاعت لجنة المتدوين في يوم ١٢/١/٩٤٨ دعوة لاجتماع المهندسين جميعهم صباح الجمعة ١٦ يناير ، واجتماع مهندسي الري قبلها في مساء الخميس ١٥ منه بجمعية المهندسين الملكية للنظر فيما وصلت اليه مطالبهم ، ونرجو اللجنة من جميع مهندسي الري عدم التخلف على أن يجتمع منظروا نقاش الري في الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس .

وفي يوم ١٥/١/٩٤٨ عقد اجتماع حضره ما يزيد على ٣٠٠ من مهندسي الري الموجودين بالقاهرة مع من قدموا من الاقاليم وعرض في الاجتماع ما اتخذته وزارة الاشغال من خطوات في سبيل تحقيق مطالبهم ، وقد ثار المهندسون واعترضوا على ما قدمته وزارة الاشغال باعتباره حلا عاجز وهم لا يقبلون انصاف الحلول .. وتوضيح ذلك :

طلب المهندسون ترقية	٨١	الى الدرجة	الخامسة	فاقرت الحكومة ترقية	١٠ فقط
طلب المهندسون ترقية	١٥٣	الى الدرجة	الرابعة	فاقرت الحكومة ترقية	٦٩ فقط
طلب المهندسون ترقية	١٣٥	الى الدرجة	الثالثة	فاقرت الحكومة ترقية	٥٠ فقط
طلب المهندسون ترقية	٥٦	الى الدرجة	الثانية	فاقرت الحكومة ترقية	٢٤ فقط

واعلن مهندسو الري انه خير لهم ان يحرصوا جميعا من الدرجات على ان تعبت هذه الدرجات القليلة بوجنتهم وتضامنهم وصمموا على اصدار القرارات التالية ^(١) :

١- ان الحل الذي وصلت اليه الادارة لا يرفع الفئ الجائم على ضلور صفار مهندسي الري بالدرجات الرابعة والخامسة والسادسة وهم مصممون على مطالبهم السابق تقديمها لوزارة الاشغال .

٢- لكي لا يبدو مهندسو الري في مظهر المتعنت فقد قرروا امهال الحكومة لغاية ٦ فبراير ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي تقرر لعقد الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية لاعادة النظر في اقرار مطالبهم العادلة .

٣- يعلن مهندسو الري تضامنهم مع باقي اعضاء النقابة في المطالب العامة وفي تنفيذ القرارات التي يتخذونها بالاشتراك معهم في اجتماع باكر .

(١) صوت الامة ١٦/١/٩٤٨ ص ٥ .

وقد حاول بعض كبار الموظفين جمع توقيعات ممن وعدوا بالدرجات لشكر الوزير فلم يفلحوا الا فى جمع عشر توقيعات فقط .

وفى يوم ١٦ يناير عقد الاجتماع بدار نقابة المهن الهندسية وحضره اكثر من الف من مهندسى جميع المصالح والفروع الهندسية فى جميع انحاء القطر ، وفى بداية الاجتماع وقف المهندس محمد صقر عضو مجلس النواب وعضو النقابة وقال ان رئيس الوزراء قد صرح له بان يعلن على المهندسين الاتى (١) :-

- ١- عدم ممانعته فى انشاء درجات لاهضاء النقابة الذين يعملون باليومية .
 - ٢- عدم ممانعته فى انصاف من اغفلهم التنسيق من خريجي الفنون والصناعات .
 - ٣- عدم ممانعته فى تطبيق ما عمل لمهندسى الرى على زملائهم فى المصالح الاخرى .
 - ٤- عدم ممانعته فى صرف بدل التفتيش فى جميع المصالح بالشروط المقررة سواء من حيث مرور الموظف عددا من الايام فى كل شهر او العمل ساعات اضافية .
 - ٥- اما بخصوص اول مربوط الدرجة وياقى القواعد الخاصة بالتحلل من الكادر العام فقد صرح بولته بانه لا يمكن ان يقطع فيها برأى قيل ان تدرس دراسة كافية وتخصى تكاليفها .
- وقد اعلن المتكلمون فى الاجتماع عن استيائهم من موقف الحكومة ، واعلن المهندس شعوت باسم مهندسى الرى تضامنهم مع باقى اعضاء النقابة فهم جميعا يعلمون ان المطالب لايدفعها الى التحقيق عدالتها او تقامتها ، ولكن تحققها فقط قوة المطالبين بها واتحادهم وان يكون مهندسو الرى عنصرا منشقا فى النقابة كما حاول ان يظهره بعض المفرضين .
- وقد ظهرت فى الاجتماع وحدة المهندسين بفرض النظر عن مؤهلاتهم وهى النعمة التى استغلها المفرضون لاثارة الخصومة بين المهندسين .

وقد لخص المهندس فائق سمعان احساس المهندسين فى كلمات عندما فقال فى الاجتماع :
لماذا يكون كبش الفداء دوما لتفادى تضخم الميزانية هو مطالب صغار الموظفين ؟
ولماذا لا تضاعف الحكومة الضرائب على الثروات الكبيرة والتى يسخر المهندسون وسائر

(١) صوت الامة ١٧/١/٩٤ ص ٥ .

الموظفين لخدمة اصحابها وخدمة ممتلكاتهم وشركاتهم ؟ (١)

ورغم استمرار الاجتماع في الحساس العاصف الذي بدأ به ، الا ان ما اعلنه عضو مجلس النواب على لسان وزير الوزراء وهو في حقيقته اجابة للغالبية العظمى من مطالب صغار المهندسين ، بجوار ان مهندسى الزى قد حصلوا على حقوق اصبحت المساواة معهم فيها مطلباً اساسياً لباقي المهندسين ، أقول رغم استمرار حماس الكلمات الا ان ما اقر رئيس الوزراء من حقوق المهندسين قد فعل فعله في تهيب الحساس في داخلية كل مهندس شعر بأنه قد اخذ شيئاً ولهذا راينا الاجتماع ينتهى بنتيجة لا تتفق مع الجو العام الذى سادة اذ انه انتهى باتخاذ القرارات التالية :-

- ١- تأييد قرار مجلس النقابة بعقد جمعية عمومية غير عادية للنقابة في يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ .
- ٢- تكليف مجلس النقابة باجراءات لجان الاقاليم والمصالح واتمامها قبل يوم ٢٦ يناير حسب نص اللائحة الداخلية .
- ٣- يستنكر المجتمعون المحاولات المبذولة للتفرقة بين فئات المهندسين الثلاثة ويطلبون من معالى وزير الاشغال العامة سرعة اعتماد قرارات النقابة المرفوعة اليه والخاصة بقيد المهندسين والتي وافق عليها المجلس الاعلى للنقابة بعد تصديق مجلس الشعب ، ويؤكدون ايضا تمسكهم بان تكون معاملة اعضاء النقابة بفئاتهم الثلاثة معاملة متساوية .
- ٤- مطالبة وزير المعارف ودولة رئيس الحكومة سرعة البت في مذكرة اعضاء النقابة خريجي الفنون والصناعات بخصوص الدرجة التى يعينوا بها .
- ٥- الامتناع عن العمل ابتداء من يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ ما لم تجب هذه القرارات والمطالب السابق اصدارها من الجمعية العمومية للنقابة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ واجتماع يوم ٥ يناير ١٩٤٨ .
- ٦- لا تكون العودة للعمل الا بقرار تصدره الجمعية العمومية في اجتماع غير عادى .
- ٧- ابلاغ هذه القرارات لمجالس النقابة وتكليفها بالعمل على تنفيذها قبل يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ . (٢)

(١) المرجع السابق .

(٢) صوت الامة ١٧/١/١٩٤٨ م .

وعندما عقد اجتماع الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٨ فبراير ١٩٤٨ وحضره حوالي ١٥٠٠ مهندس ، تركّز الجهد الأكبر في الاجتماع على الانتخابات لمنصب النقيب الذي فاز به عثمان محرم باشا بأغلبية ١٢٢ وكان فوزه يعتبر نصرا كبيرا لمزب الوفد ، مقابل ٤٢٤ صوتا حصل عليه منافسه حسن سعيد ، واكتفى المجتمعون فيما يتعلق بالمطالب بإصدار قرار بإعطاء الحكومة مهلة الى ١٥ مارس لتحقيق المطالب والاقام المهندسون بالامتناع عن العمل ^(١) .

وحدث ما يعتبر خطوة للوراء بالنسبة لحركة المهندسين فيما قبل الجمعية العمومية ، إذ ان النقيب بعد انتخابه قد طلب من الشعبة الميكانيكية للمهندسين لتجهيل تنفيذ قراراتها التي سبق ان اتخذتها بالامتناع عن العمل وتقديم استقالات اعضائها الضاميين الى ان يمرض الامر كله على الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية في شهر مارس المقبل ^(٢) وتأييد طلب النقيب هذا ببيان صدر من النقابة جاء به انه قد عرض على الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٧ فبراير القرارات التي اصدرتها الجمعية العمومية للشعبة الميكانيكية بتاريخ ٥ الهادي فتقرر تأجيل تنفيذ القرارات حتى تعرض مرة ثانية في اجتماع مارس القادم ولذلك قرر مجلس النقابة بالاجماع ان يرجع اعضاء الشعبة الميكانيكية ان يرحلوا لتنفيذ قراراتهم حتى تعرض على الجمعية العمومية المقرر مقدما في مارس المقبل ^(٣) .

وبالاضافة الى سلاحيه من عوامل التهدة من جانب كبار المهندسين وبعض اعضاء مجلس النقابة ، فان الحكومة من جانبها قد اتخذت خطوات ايجابية لاجابة بعض المطالب ، فوافق مجلس الوزراء في يوم ١٨/١/١٩٤٨ على الاعتماد المخصص لتحسين حال المهندسين وانشاء ٣٠٠ درجة جديدة لهم وقرر مجلس الاوقاف الاعلى منح ٤٠ درجة مملكة لفرجي الفنون والصناعات لتكملة التنسيق . ونشر تقرير لجنة شئون الاوقاف والمصالح المدنية الذي اقتر بان يطبق على الاقسام الهندسية ما طبق على الزراعيين مما يحقق على الوجه الاكمل مطالب هذه الفئة . وقد ادنى ذلك كله الى هبوط الحركة الكفاحية عليها ، وانتقال مركز الثقل فيه الى الاقاليم .

(١) كلة ٩٤٨/٢/٧ ص ٢ .

(٢) صوت الامة ٧ فبراير ١٩٤٨ .

(٣) صوت الامة ١٦/٢/١٩٤٨ .

حيث اجتمع في ٢١ مارس ١٩٤٨ نحو اعضاء نقابة المهن الهندسية بالاسكندرية في هيئة مؤتمر وقرروا تمسكهم بقرار الجمعية العمومية الصادرة في ٢٦/١٢/١٤٧ كما ابدوا اسفهم لعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة واعلنوا انهم يرجون الاضطهاد الحكومة الى اتخاذ التدابير الايجابية التي تكفل تحقيق مطالبهم .

وعلى هذه الصورة انتهت حركة المهندسين ، ومهما قيل فانه مما لا شك ان المهندسين قد حصلوا بها على كثير من الحقوق التي كانوا يطالبهم بها .

اضراب الممرضين

ابريل ١٩٤٨

كان ممرضو المستشفيات في مصر قد تجمعوا ودرسوا حالتهم . ورأوا انه لابد لهم من شكل تنظيمي يقود كفاحهم ويعمل على تحقيق مطالبهم . ولما كان قانون الاعتراف بالنقابات لا يسمح لهم بالتنظيم تحت اسم نقابة فقد شكلوا رابطة لهم . وقامت قيادة الرابطة بتحديد مطالبهم والتقدم بها الى المسؤولين في وزارة الصحة . وفي نفس الوقت تقدموا الى وزارة الشؤون الاجتماعية طالبين تسجيل الرابطة وفقا للقانون . ولكن وزارة الصحة اخذت تسوف في تحقيق المطالب بل واتصل المسؤولون بها بوزارة الشؤون الاجتماعية لعدم تسجيل رابطة الممرضين فاعتصموا داخل مستشفى قصر العيني . وقد استطاع المسؤولون اقناعهم بفك الاعتصام تحت وعد بالنظر في مطالبهم . ولكن شيئا من الوعد لم يتحقق . فلا الرابطة سجلت ولا المطالب اجيبت مما دفع الممرضين الى ان تتخذوا موقفا حاسما ازاء معاملة السلطات .

وفي يوم ١٩٤٨/٤/٦ بدأ الممرضون اضرابهم من بعد ظهر ذلك اليوم واعتصموا داخل مستشفى قصر العيني ، ومنعوا دخول اى شخص الى المستشفى فيما عدا مندوبى متعهد توريد الاغذية للمرضى . وفي نفس الوقت عينوا منهم فرقة للعناية بالمرضى كما منعوا الاطباء النواب والامتياز من الخروج من المستشفى لكي يشرفوا على علاج المرضى ، ووقف فريق من المعتصمين على سطوح المستشفى ويدأروا يذيعون من مكبرات صوت خاصة تعليمات لزملائهم ^(١) ونداءات الى الطلبة والجمهور لمساعدتهم وخاصة طلبة كلية الطب الذين كانوا يعطفون عليهم ويقدم بعضهم خدمات كثيرة للمعتصمين وعندما ذهب وزير الصحة ومعه بعض كبار موظفى الوزارة للتفاهم مع المعتصمين منعهم من دخول المستشفى فاستخدم الوزير ومرافقه من وكلاء الوزارة غيرهم مكبرات الصوت التى نصحهم من طريقها بالعودة الى اصالهم واعين اياهم بان تكون مطالبهم تحت البحث والتحقيق ولكن المضربين اصرروا على الاستمرار فى اعتصامهم حتى تجاب مطالبهم . فطلب الوزير ان يختاروا خمسة منهم للتفاهم معه فرفضوا معربين عن خشيتهم من ان يقبض

(١) صوت الامة ٩٤٧/٤/٩ ص ٥ .

على هؤلاء الخمسة^(١) ثم قاموا بإغلاق أبواب المستشفى وكهريوما ووضعوا عليها حراسا منهم وأصر المرضى على أن يكون المتفاهم معهم مقنونا ملكيا أو رئيس الوزراء ليثبث شكواهم ويطعنوا إلى أنه سيحقق مطالبهم بعد أن يشوا من الوعد التي لا تحقق ، فبدأ وزير الصحة ومن معه واتصل برئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي^(٢) .

وكان المرضى قد أعلنوا مطالبهم من قبل ثم عابوا وكهريوما عن طريق مكبرات الصوت وهي تتلخص في الآتي^(٣) : -

- ١- تسجيل الرابطة المعلقة لمرضى وممرضات المستشفيات .
- ٢- تعيين ممرضين وممرضات لسد الفراغ الناتج عن تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات بدلا من ١٤ ساعة يوميا بزيادة العدد حتى ينقذ تحديد الساعات .
- ٣- تشكيل لجنة التحكيم للبحث والفصل في النزاع بين الممرضين وممرضاتهم وعلى أن يكون من بين اعضاء اللجنة ممثلين للرابطة .
- ٤- إعادة من فصلوا في الاضراب الاول .
- ٥- وضع فئة الممرضين في الكادر الفني المتوسط وتطبيقه باثر رجعي من عام ١٩٤٤ على جميع الفئات المتصلة بالمهنة .
- ٦- في حالة التفاهم على المطالب لا توقع عقوبات على احد من الممرضين قبل عرضها على لجنة التحكيم .

قضى المرضى ليلة الاربعاء معتصمين بالمستشفى وكان عددهم نحو ١٥٠٠ معرض وممرضة ومنذ بدء الاعتصام قامت قوات البوابيس بمحاصره المستشفى من جميع نواحيها وكانت القوات تحت قيادة اليكباشى مراد عبد الحى مفتش البوابيس وعدد من الضباط وقد حاولت قوات البوابيس اقتحام المستشفى من اية جهة ففشلت نتيجة تعاون الممرضين واستعدادهم عند جميع المنافذ بالطوب وخراطيم المياه^(٤) .

استتجد البوابيس بالجيش لفض الاعتصام فجات قوات كبيرة منه شاملة سلاحها وموجهة

(١) المصرى ٩١٨/٤/٨ .

(٢) صوت الأمة ١٩٤٨/٤/٩ .

(٣) المصرى ١٨/٤/٨ وصوت الأمة ٩١٨/٤/٩ ص ٥ .

(٤) صوت الأمة ١٨/٤/٩ .

فهرات مدافعها الى اعلا مبنى المستشفى . وما ان شاهد المرخصون هذه القوات حتى زاد حماسهم واعلنوا في الميكروفون انهم ارواح وسيقاتلون القوة بالقوة وطلبوا عدم اراقة الدماء لان المرضى في امان خدمتهم قائمة الى غير ذلك من عبارات التوضيح لوقفهم . ولكن حكامدار العاصمة سليم زكي وبولور رئيس الوزراء محمد حياتى طلبا من القوة ان تعمل فهدا اطلاق الرصاص في الهواء وجاروب المعتصمون بالحجارة وخراطيم المياه كما استخدمت السيارات المصفحة في اقتحام الابواب واغلوا المعتصمين بالتقابل المسيلة للدموع . وقد ظلت المعركة مدة واشترك فريق من كلية الطب في منع العدوان عن المرخصين بلا جدوى (١) .

وقد احضرت قوات اخرى من الجيش والبوليس وشيقر الضناق . وتمكنوا في النهاية من اقتحام المستشفى وسيطرت القوات على الحالة في الساعة الثانية بعد الظهر وقبضت على عدد من المرخصين والمرضعات وامتدت القوات في استخدام القوة وكانوا كلما قبضوا على فريق منهم انهاروا عليهم بالعصى ضربا وتهديما حتى ان طبياخ منزل النواب وديعى ميخائيل هرب الى سطح المنزل فطارده الجنود والقوا به في فناء المستشفى اُصيب بكسر . ولما نهرهم الدكتور اسماعيل طه السبامى الطبيب الناشب حاولوا الاعتداء عليه . وقتل رجال البوليس يبحثون عن المرخصين الذين اختبأ بعضهم على اسره المرضى الخالية او فى الفران القمامة حتى اخرجوهم وساقوهم نساء ورجالا الى اقسام البوليس . وقد قفز بعض المرخصين الى داخل مبنى كلية الطب واحتجوا بطاقتها الذين كانوا يساعدهم . وعندما طاربتهم القوات احتج طلبة الكلية بل واحتجوا على اقتحام الجيش والبوليس للمستشفى نفسه باعتباره جزءا من الحرم الجامعى (٢) .

وقد اسفرت المعركة عن القبض على جميع من وجدوا فى داخل المستشفى من المرخصين وتوزيعهم على اقسام البوليس فادع فى سجون قسم هابدين ٢٥ وفى قسم مصر القديمة ٤٤ وفى قسم السيدة زينب ١٨٦ بالاضافة الى ١٥٠ مصابا . اما عدد المقبوض عليهم من المرضعات فكان ١٨٦ ممرضة .

وقد اتبع قتل اثناء المعركة ممرض واحد وتولى من المصابين ستة فضلا عن انه حث

(١) المرجع السابق .

(٢) المصرى ١٤٨/٤/٨ وصوت الامة ١٩٤٨/٤/٩ .

على جثث ثلاثة في النيل بلبس أصحابها ملابس التمريض .

وعند تحقيق النيابة مع المقبوض عليهم ، اكتشف المحققون ان زعماء الحركة قد هربوا وعند تفتيش بيوتهم لم يجدوا بها طروداً حتى قبض عليهم ، وقد قرر المعتصمون اثناء التحقيق انهم قد اضرَبوا احتجاجاً على ما يقاسونه وعدم اجابة الحكومة لطالبهم العادلة . كما استدعت النيابة مصطفى افا المحامي ومستشار النقابة للتحقيق معه في الاضراب وعندما توجه لحضور التحقيق مع المعتصمين قبض عليه وعمل كمتهم .

وبعد انتهاء الليلة الاولى للمقبوض عليهم في سجون الاقسام نقلوا الى ثكنات بلوكات النظام وعددهم ٦٢٩ ممرضاً وممرضة كما تقرر تفتيش ٢٦٠ منزلاً وهنا لابد من الإشارة الى ان ثكنات بلوكات النظام هي مقر الجنود المخصصين لمكافة كل التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات واضرابات وغيرها وكان افراد هذه القوات يختارون من الاميين قوى البنية والذين تثبت الاختيارات التي تجرى عليهم سرعة تنفيذهم للأوامر دون اى تفكير مع الاستعداد لاستخدام القسوة وكل ذلك يؤكد ما قاله لى محمد عبد الغنى رئيس رابطة المرضى والذي يعتبر زعيماً لحركتهم وكان المتهم الاول في القضية يان ما تعرض له هو وزملائه من تعذيب وقسوة في ثكنات بلوكات النظام اقسى من ان يتصور وقومه من بشر لهم احساس انساني .

وبعد انتهاء التحقيق اصدرت النيابة قرار الاتهام التالي :-

قرار الاتهام في قضية المرضى

تتهم النيابة العمومية المتهمين بانهم في يومى ٧ و٦ ابريل بدائرة قسم السيدة زينب عدا الاخير منهم اشاركوا في تجمهر مؤلف من خمسة اشخاص فلكثر من شأنه ان يجعل السلم العام في خطر وامرهم رجال البوليس بالتفرق والانصراف فرفضوا وكان الغرض منه التأثير على السلطات في اعمالها وحرمان الغير من حرية العمل وذلك باستعمالهم القوة والتهديد بان احتشدوا وهم مئات في مبنى مستشفى قصر العيني المجاور للطريق العام هاتفين هتافات تعدد الغرض من احتشادهم ومهينين بالاعتداء على كل من يقترب من المستشفى سواء من اطباء او

من رجال القوة وكان ذلك كله بقصد تعطيل العمل بالمستشفى وإكراه الحكومة على اتخاذ قرار .
يدخل في دائرة اختصاصها .

وقد ارتكبوا الجرائم الاتي بيانها وهم يعلمون الفرض من هذا التجمهر .

١- بصفتهم أكثر من ثلاثة من المستخدمين العموميين امتموا عمدا عن تأدية واجبات وظيفتهم متفلقين على ذلك ومبتغين تحقيق غرض مشترك وذلك باعتبارهم من المرضى قد اهتموا بمستشفى قصر العيني واغلقوا ابوابها وتوقفوا عن العمل حالة كون بعضهم يحمل الات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة وكان من شأن ذلك ان جعل حياة الناس وامנם وصحتهم في خطر وهرقل سير العمل داخل بانتظامه مما ادى الى الاضرار بمصلحة ذات منفعة عامة هي مستشفى قصر العيني ونزاد الاول التابعين لوزارة الصحة العمومية .
كما اعتدوا على حق موظفي ومستشفى هذا المستشفى في العمل باستعمال القوة والمنف والارهاب.

٢- خربوا عمدا ويقصد الاساءة بعضا من مهني وفوائد وابواب مستشفى قصر العيني والان وقد ترتب على هذا الفعل ضرر مالي قيمته الاف من الجنيهات وحطوا احوال المستشفى وهو يقوم بتحقيق منفعة عامة وحطوا حياة الناس وصحتهم وامנם في خطر .

٣- اقتلعوا عمدا بعض الاشجار المفومة في حديقة المستشفى .

٤- احرقوا عمدا بعضاً من مفاتر وسجلات ولوازم المستشفى المشار اليه وذلك بان اشعلوا النار فيه .

٥- قاموا بالقوة والعنف واعتدوا على رجال البوابات اثناء تأدية وظيفتهم وهي المحافظة على الامن والنظام فاجعلوا بكل من الصاغ محمد حياتي القندي والجاويش يوسف جاد والعسكري سيد محبوب وغيرهم من العساكر الواردة اسماؤهم بالكشوف المرفقة بملف الدعوى والاصابات الموصوفة في التقارير الطبية بمحاضر التحقيق .

٦- سبوا طنا موظفاً عاماً هو حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء بسبب اداء وظيفته بان منعوا بسقولة في مذياع اعلوه لذلك وكانوا يريدون هذا الهتاف بصفة مستمرة .

والمتهم الاخير الاستاذ مصطفى القا المحامي :

أولاً : اشترك بطريق التحريض مع باقى المتهمين فى جريمة امتناعهم عن تلبية واجبات وظيفتهم
وهى الجريمة المشار اليها فى رقم ١- وذلك بان قصد الى مستشفى قصر العينى
واجتمع بهؤلاء المتهمين وخطب فيهم حاثا اياهم على جمع كتلهم ونصح لهم بالاتحاد
والتضامن قائلاً لهم :

ان مطالبهم ان تجاب الا اذا امتنعوا عن عملهم وصعدوا فى سبيل تحقيق غرضهم وقد
تمت الجريمة فعلاً بناء على هذا التحريض .

ثانياً : كان من المديرين والداعين لهذا التجمهر السابق ذكره واشترك فى الجرائم السابق ذكرها
واشترك فى الجرائم المشار اليها فى الفقرات ١-٢-٣-٤-هـ اذ وقعت هذه الجرائم نتيجة
لهذا التدبير الذى وقع منه .

وقد قيدت النيابة الحادثة جنحة بالمواد ٢١ و٢٢ فقرة أولى وثانية و٤ من القانون رقم ١٠ لسنة
١٩١٤ بشأن التجمهر والمواد ١٢٤ فقرة أولى وثانية وثالثة ورابعة ، و١٢٤ فقرة أولى ب. ج و ١٣٦
و ١٧١ و ١٨٥ و ٢٦ فقرة أولى وثانية وثالثة و ٣٦ فقرة ثالثة من قانون العقوبات .

وبناء على قرار الاتهام السابق ، قدمت النيابة ٤٦٤ ممرضا وممرضة الى محكمة الجناح
المستعجلة لمحاكمتهم بمقتضى ذلك القرار ، وكانت النيابة قد اعلنت ان التحقيق سرى ورفضت
حضور المحامين . وفى اثناء المحاكمة كانت هيئة الدفاع تتكون من اكثر من اربعين محاميا كانت
الغالبية العظمى منهم مقطوعين ، وكان المسئولون قد قنروا جملة التلغيات بنحو خمسة الاف جنحة
معظمها ابواب وشبابيك وبعض المفروشات التى احترقت .

وقد قضت الحكومة على حركة المرضى بسرعة وبقسوة شديدة حتى قهرت الفئات الاخرى
لكى لا تفكر فى التحرك الإيجابى ، خاصة وان حركة المرضى كانت قريبة زمنيا من حركة رجال
البوليس والارادة واضرابهم واعتصامهم الذى تحدث عنه فى غير هذا المكان ، وفى رأى ان
المرضى هم من فئات العمال وان كانوا عمال حكومة ولهذا كان استعمالهم اسلح الاضراب

والاعتصام يعتبر من حيث المبدأ حقا طبيعيا .

نشر نص قرار الاتهام في جريدة صوت الامة الصادر يوم الاحد ١٨ ابريل ١٩٤٨ من ٥.٣. وتحدد لنظر القضية جلسة ١٩ ابريل في جلسة خاصة وانتدب لها الاستاذ محمد شبل مرعى القاضى لنظرها .

وكانت قمة المناسبة في ٢٤/٥/١٩٤٨ حيث صدر الحكم القضائى فى قضية المرشحين حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين ماعدا محمد عبد الفنى وابراهيم حامد وشاد وعبد العظيم سالم لغيابهم بالاتى :-

اولا : حبس محمد عبد الفنى وابراهيم حامد وشاد وعبد العظيم سالم ومحمد امام بييرس وسليم محمود وعبد السعدنى ستة اشهر مع الشكر وكفالة عشرين جنيها للغائبين وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة للحاضرين .

ثانيا : حبس ٣٠٠ (ثلاثمائة) شخص ستة شهور مع الشغل والنفاذ .

ثالثا : حبس الاستاذ مصطفى انا المحامى وعائشة محمد دياب ستة شهور وامرت بايقاف التنفيذ .

رابعا : قضيت لمحكمة ببراثة باقى المتهمين وعددهم ١٥٦ شخصا مما اسند اليهم .

وبذلك تكون جملة ما قدموا للمحاكمة ٤٦٤ ممرضا وممرضة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الحكم قد صدر بعد عشرة ايام من اعلان الاحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ والتي فتحت فيها المعتقلات لكل الوطنيين والديمقراطيين فى مصر من عمال وطلبة ومتقدين وغيرهم . وكان محمد عبد الفنى رئيس رابطة المرضين ضمن من التقيت بهم فى معتقلات هاكستب والطور .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومة اضطرت بعد ان هدأت عواقب الاضراب والاعتصام الى اجابة كثير من مطالب المرضين ، كما اعدت بعض من سبق اتخاذ قرارات بفصلهم الى

الخدمة بعد ان ساءت حالة التمريض في جميع المستشفيات كما عينت عددا ممن ليست لديهم اى
خبرة بالتمريض لاسد الفراغ الناتج عن نقص من قتلوا واصيبوا ومن حكم عليهم ومن فصلوا (١) .

(١) صوت الامة ١٢/١/٩٤ ص ٢

اضراب رجال البوليس والاداره ١٩٤٨

المقدمات :

كان رجال البوليس من ضباط وجنود كبيرى الالتصاق والمعيشه بفئات الطبقة العامله المصريه بمختلف مهنتها فى اثناء كفاحها من أجل المحافظه على ماحصلت عليه من حقوق والحصول على حقوق جديده وكان العمال قد استخدموا بدرجات متفاوتة من النجاح اهم أسلحة الطبقة العامله وهو الاضراب بكافه انواعه من اضراب عن العمل الى الاعتصام واحتلال المصانع الى الاضراب البطيء وانقاص الانتاج الى الاضراب عن الطعام ... الخ .. وقد تأثر رجال البوليس كما تأثرت فئات وأفراد طبقات الشعب المصرى الأخرى بأسلوب الطبقة العامله واستخدامها لسلح الاضراب . ولعل رجال البوليس كانوا اكثر الفئات تكلرا باعتبارهم كانوا معايشين للأحداث باعتبارهم جهاز القهر فى سلطة الدولة ، فهم الذين يقفون فى وجه العمال ويقاومونهم ويفسئون مظاهرهم واعتصاماتهم وهم الذين يخرّبون بالمضى ويطلقون النار على العمال وهم الذين يقبضون على العمال ويحرسونهم فى سجونهم ، وكان من الطبيعى أن يسمع رجال البوليس من العمال الكثير من مطالبهم ومعاركهم فى سبيل الحصول عليها .

لابد هنا قبل الحديث عن وقائع اضراب رجال البوليس الذى حدث فى شهر ابريل ١٩٤٨ ، ولابد من كلمة عن الوضع الطبقي والاجتماعى لضباط البوليس فى تلك الفترة . فقد كانوا فى غالبيتهم ينتمون الى الطبقة فوق المتوسطة وحتى المدد القليل من ابناء الطبقة المتوسطة الذين كانوا يتمكنون من دخول مدرسة البوليس ، كانت تجرى عليهم كثير من الاختبارات وتجمع عنهم الكثير من التحريات قبل الموافقة على دخولهم المدرسة اما بالنسبة للطبقات الشعبية وغالبية الطبقة المتوسطة فقد كانت نفقات الدراسة فى مدرسة البوليس فوق طاقتهم ، ولهذا لم تكن قسوة هؤلاء الضباط فى معاملة الطبقات الشعبية الا تعبيراً عن واقع الأرض التى نبتوا منها والبيئة التى تربوا فيها . وحتى أولئك الذين اشتركوا فى الحركة الوطنية وهم فى مرحلة الدراسة الثانوية وحتى لو استمر شعورهم الوطنى الذى جعل بعضهم يقدم خدمات كبيرة للحركة الوطنية ، الا أنهم فى مواجهة الفئات الشعبية وخاصة العمال والفلاحين وبلى المزارعين التى تحمل المضمون الاجتماعى

والمطبقى لم تكن لهم غير مواقف القسوة الا نادرا والتأخر لاحكم له .

اما بالنسبة لجنود البوليس فقد كانوا يلتحقون بالعمل في وزارة الداخلية بعد اداء الخدمة العسكرية في الجيش ويعد ان تجرى على كل واحد منهم تحريات عن أسرته وكانت الامية متفشية بينهم بشكل كبير كما تجرى على كل منهم تجارب لضمان تنفيذ لاورام رؤسائه دون تفكير . ولهذا كانوا هم منفذى قسوة ووطش الدولة بالفرد وجماعات طبقتهم والذين قد يكونون من اقرب الناس اليهم .

ونتيجة لكل الظروف كان يعيشها رجال البوليس والاداره ، بدأ التفكير في وسط مجموعة سفيرة منهم حول المطالب التي يجب ان يتقدموا بها المسؤولين وتكون هيئته اسمها " اللجنة العليا لاتحاد رجال البوليس والاداره " (١)

وقد اصدرت تلك الهيئة عدة نشرات لفصحت فيها مطالبهم في الاتي :-

(مساواتهم بضباط الجيش وافساح مجال الترقى امامهم بجعل وظائف حكمدارى المديريات ومفتشى النظام برتبة امير الاى ووظيفة الحكمدار وحكمدارى المناطق بالمحافظات والمديريات برتبة قائمقام وجعل وظائف مأمورى الاقسام والمراكز متساوية برتبة البكباشى وتميم وظائف وكلاء مأمورى الاقسام والمراكز برتبة صاغ وتحديد المدة التي يقضيها الضابط في الرتب الكبيره بنوع خاص والقصر وظائف وزارة الداخلية منها على ضباط البوليس ومعاونى الادارة بما فيها القيود العام وتميمهم بلوكات النظام في المديريات وترسيمها وجعل قومندانها ضابط عظيم وجعل رئيس قلم الضبط الضابط عظيم وانشاء الاربع مديريات الموضحة بالتقسيم الادارى ثم منع الارهاق الواقع على ضباط البوليس بتحديد ساعات العمل وعصر مكافئات مما يزيد اسوة بالموظفين ، وتنظيم الاجازات والراجمات ليمتع بها كافة رجال الادارة)

وقد استجاب لهذا الاتجاه شبه اجماع من ضباط البوليس ورجال الاداره في جميع مناطق القطر واخذت تود الى المسؤولين والصحف والتلفرافات والرسائل التي يتضامن مرسلوها في التمسك بالمطالب ، وخاصة بعد ان نشر البيان التالى (٢) الذى جاء به :

تقدمنا بمطالبنا في هواده ولين ويسطنا حججنا في لغة عفة واسان مبين وسلطنا بذلك

(٢) صوت الامه ١٠ / ١٠ / ١٩٤٧

(١) صوت الامه ١٠ / ١٠ / ١٩٤٧

سبيل العقلاء القادرين فلحيل امرنا الى لجنة سلكت في عملها سبيل الابطاء والتسويف فلم تتجز
لكن شيئاً ولم تقرر شيئاً ، فعلنا ذلك بينما هدد المهندسون بالاضراب فاجيبت مطالبهم ، واضرب
المدرسون وهم علي مناضد التصحيح فلبى نداءهم وامتنع موظفو التليفون والتلغراف عن العمل
فسعى وزيرهم اليهم وامضى لهم صكاً بقبول المأمول ايها المستأثرون ... اجيبوا هذه المطالب
العادلة)

وقد حدد الضباط يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابة مطالبهم . وفي نفس الوقت
اتسعت الحركة اكثر فأكثر وبدأ رجال البوليس والاداره في كل موقع يتقدمون لرفضائهم بمذكرات
تتضمن مطالبهم وتحديد يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابه تلك المطالب وتضمن الجهات
التي نشرت رسائلها او تفرقاتها في الصحف :

المحلة الكبرى - كفر الزيات - بندر طنطا - نقطة بسيون - البدارى - حرس الجمارك (١)

بنها من مختلف الرتب - ابو تيج - صيدا شبرا خيت - كفر صقر مديرية الشرقية (٢)

مذكره لمعاونى الاداره الجامعيين في كتيب توضح ١٢ مطلباً - سمند - جرجا (٣)

وواضح ان صف الضباط وعاكس البوليس كانت لهم حركة معاصرة لحركة الضباط ولكن
الصحف لم تنشر ايها مما جعل الظم بها في حدود اماكن التحرك فقط والدليل على ذلك هو
رسالتهم التي ارسلوها الى جريدة صوت الامة والتي نشرتها في عددها الصادر في ١٠ / ٦ /
١٩٤٧ ص ٢ ويعتبرون فيها على الجريدة قصر نشرها على الضباط فقط ثم هناك دليل آخر حاسم
وهو اشتراك العساكر وضباط الصف في حركة الاضراب كما سيأتى ذلك فيما بعد .

ولقد كانت اول وواضح رسالة تأييد لرجال البوليس والاداره من خارج صفوفهم تلك التي
ارسلتها اللجنة العامة لندوبى عمال شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى (٤) والتي تؤكد
فيها مطالب البوليس العادلة ومطالب الحكومة بسرعة تحقيقها وتعتبر قضية ضباط البوليس قضية

(١) صوت الامة ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

(٢) صوت الامة ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

(٣) صوت الامة ٤ / ١٠ / ٤٧

(٤) صوت الامة ٦ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

مئاته مئة من أبناء الوطن يقتحم انصافها ، وما تجدر الاشارة اليه ان هذه اللجنة العامة تمثل عمال المحلة الكبرى الذين تعرضوا للقتل والاصابة والسجن في اضرابهم الذي بدأ في ٢ سبتمبر ١٩٤٧ واستمر نحو شهر اشترك فيه رجال البوليس مع رجال الجيش في تنفيذ اوامر الاستبداد والبطش بالعمال ولكن الذي لا شك فيه ان رجال البوليس كانوا اقل قسوة واخف وطأة بل ان بعضهم قد وقف بجانب العمال بقوله ماراه يصدق اشتاد الحوادث دون تفليح ، ولهذا ولان العمال يحسون بان من واجبهم تأييد كل مظلوم من فئات الشعب ، وقبل ان يمر اكثر من شهر على مودتهم الى افعالهم ، كانوا هم اول من ارسل رجال البوليس والاداره في اليوم الثالث من اعلانهم عن مطالبهم .

وهناك تأييد لا يمكن انكاره لوتفاؤل اثره الكبير وهو تأييد الصحافة الوطنية التي كان لها فضل كبير في نشر كل اخبار الحركة وتطوراتها مما جعل الرأي العام والضباط انفسهم يتابعون الاحداث اولاً بأول .

وقد نشرت جريدة صوت الامة عدة مقالات لضباط بوليس سابقين وقد شرحوا فيها باسباب حال ضباط البوليس والاداره ومطالبهم . وقد قال احدهم وهو ضابط عظيم (١) : -
(ان رجال الاداره مظلومون ، فلما لم لانفسهم لان مهمتهم المحافظة على حقوق الناس وهم مع ذلك لا يستطيعون الحصول على حقوقهم وقائلون لان غيرهم يستخدمهم مطيع لتنفيذ اغراض غير مشروعة وما تحسب ان النظام والطاعة يسترجيان ان يزود رجال البوليس والاداره ويرتكبوا ما يخالف القانون) ثم استكمل حديثه بعد ذلك محذراً من قبول تمويل مشكلة رجال البوليس والاداره لي لجهة قائلاً ان اللجان تدفن المشروعات والخشى ان تلجأ الحكومة لذلك .

وقد لجأت الحكومة الي مختلف وسائل الترغيب والترهيب لانفصال الحركة ، واستخدمت كبحار رجال وزارة الداخلية من مخبرين ومخاضعين وغيرهم لضغط على الضباط العاملين تحت رئاستهم من اجل الحصول على تعلمات منهم تتألف ماسبق ان تقدموا به من مطالب . وعلى سهول المثال فقد اوردوا معارفاً والضباط البوليس بمديرية البحيرة وان ضباط البوليس قد ارغموا على التوقيع على طلبات تعارض طلباتهم واكتهم رغم ذلك يتمسكون بمطالبهم وما تقدر

(١) صوت الامة ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

من قبل من تحديد يوم ١٥ أكتوبر كنشر مهلة لاجابه المطالب (١) .

وفى مساء يوم ١٠/٨ / ١٩٤٧ عقد اجتماع حضره نحو ٢٠٠ ضابط بوليس من مختلف الرتب وبحضور اللواء سليم زكى الذى اقترح تاليف لجنة للاتصال بوزارة الامور فالتت لجنة من ٢٦ ضابطا برئاسة وحدد المجتمعون ١٥ الجارى موعدا للفراغ من مطالبهم وقد اقسام الضباط على المصحف ان يتمتعوا عن العمل ان لم تجب مطالبهم .

بعد ذلك خفتت الحركة حتى تلاشت الى ان اُشير في الصحف الى عنول رجال البوليس والاداره عن الاضراب وتشكيل لجنة من كبار الضباط وموظفى وزارة الداخلية لبحث المطالب . ولكن ذلك لم يكن يعنى موت القضية او تخلى رجال البوليس والاداره عن مطالبهم . ولكن الضباط كانوا يحاولون الاعداد لحركة اقوى تستطيع ان تصمد فى وجه مقاومات الحكومة وفى الجهة المقابلة قامت الحكومة بعملية ارباب عنيلة نقلت فيها بعض الضباط من القاهرة الى الاقاليم وكان نصيب بعضهم قناوسنا كما احوالت عددا من الضباط الى الاستبداح وقد شملت حركة النقل ٣٥ ضابطا من مختلف الرتب وكان من بينهم ١٦ من اساتذة كلية البوليس مما اشعل جنونة المقاومة والحماس فى نفوس الضباط (٢) .

واعلن الضباط انهم سوف يجتمعون فى ناديهم بحديقة الازيكية بالقاهرة فى مساء يوم ١٨ مارس ١٩٤٨ وكان الاجتماع ظاهره الذهاب الى السراى الملكية بمناسبة عيد النستور فى ١٥ مارس وحقيقته تدارس ماتم بشأن مطالبهم ، ورغم انه لم يسمح للضباط باجازات فى ذلك اليوم فانهم قد قرروا ان تتم الاجتماعات فى نفس الموعد فى المحافظات والمدريات (٣) . مع ارسال ممثلين لحضور اجتماع النادى بالقاهرة .

كانت حكمداريه بوليس القاهرة قد استعدت للأمر واتخذت الاحتياطات لمنع عقد الاجتماع . فحاصرت النادى بقوة من ٢٠٠ جندى مسلحين بالعصى والخوذات وقد أثر الضباط فى البداية عدم الاصطدام وتوجهوا الى المقاهى القريبة من مقر النادى وعندما اكتمل عددهم بعد وصول

(١) صوت الامه ١٠/٨/١٩٤٧ ص٢

(٢) المصرى ٢٧/٨/٤٨ ص٥

(٣) المصرى ١٦/٨/١٩٤٨

ضباطا لاقاليم والضباط الذين كانوا بالخدمة توجهوا جميعا الى ناديهم واخترقوا الحصار واصيب القائم حسين شفيق أثناء اختراق الحصار . وكانت وزارة الداخلية قد ارسلت بعض كبار الضباط الى النادي لمعرفة اسماء المشرفين علي الاجتماع وقد سارع هؤلاء بمغادره النادي بمجرد اختراق الحصار (١).

وقد بدأ الاجتماع بالتدريج بحصار النادي ومنعهم من الاجتماع ثم اتخذوا عدة قرارات منها الولاء للملك وتمديد يوم ١٥ ابريل لنهاية انتظار تحقيق مطالبهم التي جسدوا تمديدتها الى الاتي (٢) :-

١- تنفيذ المطالب الخاصه بالكادر كامله .

٢ - اعاده الضباط الذين احيلوا الى الاستبداد لوتنقلوا من القاهره

٣- رفع الجزادات التي وقعت علي الضباط بسبب تلك المطالب

٤- قصر وظائف المعبرين والمخافطين ووكلائهم علي رجال البوليس

٥- تعيين وكيل لوزارة الداخليه من سلك البوليس

ورغم ان حاكم دار بوليس القاهره وكبار الضباط فيها لم يشاركوا في الاجتماع الا ان ضباط الاسكندريه قد اجتمعوا في ناديهم وقروا تلييد قرارات اخوانهم في القاهره وكذلك فعل الضباط ورجال الاداره في المناطق الاخرى .

وبالاضافه الى ذلك فقد اتخذت عدة خطوات للاحتجاج على مواقف الحكومه من رجال البوليس والاداره منه المواقف الفرقيه كما في استقاله الملازم ثاني محمد رشا علي من بوليس القليوبيه ومنها الجماعي كالاستقاله التي تقدم بها الضباط المنقولون ردا على تبليغهم باوامر النقل . ولم يسافروا الي الجهات المنقولين اليها ولم يتسلموا اعمالهم بها (٣)

ورغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومه للضغط علي الضباط وخاصه قادة حركتهم واستغلال العائلات في الضغط على ابنائها ورغم عنف الاجراءات التي كانت قد اتخذتها الحكومه بالنقل والاحاله الى الاستبداد ضد بعض الضباط ورغم الاجتماعات العديده التي عقدت بين ممثلي الضباط من جهة وكبار رجال وزارة الداخليه ثم رئيس الوزارة وهو وزير الداخليه في نفس

(١) المصري ٢٨ ، ٢٩ / ٣ / ١٩٤٨

(٢) صوت الامه ٥ ابريل ٤٨ (٣) المصري ٢٨ ، ٢٩ / ٣ / ٤٨

الوقت من جهة أخرى ، ورغم كل ذلك فقد نفذ ضباط البوليس ورجال الاداره اضربهم واعتصامهم فى ناديتهم فى الموعد الذى سبق ان حددوه وقد اشترك فيه ضباط من مختلف اقاليم مصر رغم محاولات المديرين والمحافظين لمنع حضور ضباط الاقاليم الى القاهرة .

فى مساء يوم ١٩٤٨/٤/٤ عقد الاجتماع الذى كان بداية الاضراب والاعتصام الشامل رغم ان بعض الضباط كانوا قد اعتصموا منذ الظهر كما قام طلبة كلية البوليس بمظاهرة توجهت الى نادى ضباط البوليس حيث حدثت صدامات ادت الى ان تصدر النيابة العامة قرارا بخطر النشر من تلك الحوادث . وقامت الكلية بجمع السلاح ووضعه فى المخازن

وفى سبيل عدم الصدام ايضا تجمع ضباط الوجه البحرى عند حضورهم الى القاهرة تحت كوبرى نفق شبرا ولما وصل منهم ٥٠ من الغربية و٣٠ من المنوفيه و٧٠ من الشرقية و ٤٥ من القليوبية و٣٧ من البحيرة وكذلك ٩٠ من الجيزة وقد توجهوا فى مركب الى حديقة النادى بسياراتهم فاستقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقهم بعاصفة من التصفيق الحاد والهتاف للملك كما استقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوا واعتصموا بالنادى بالقبلات والهتاف للاتحاد ، كما وصل الى النادى جميع الضباط الذين سبق تشييتهم اثناء تجمعهم .

لم يشترك ضباط فرقة "ب" بالقاهرة مع زملائهم فى الاضراب والاعتصام فقام نحو مائة ضابط من الاقاليم باخراجهم من اقسام البوليس بالقوة واخذوهم تحت حراسة من زملائهم الى النادى ، وقد تجمع الناس حول ضباط الاقاليم وهم يسمعون زملائهم الى النادى وهتف الامالى بسقوط الظلم (١)

ولقد ترتب على قيام رجال البوليس والاداره بالاضراب حدوث حالة من الفوضى فى كل المرافق المتصلة بعملهم خاصة بعد ان قام ضباط الاقاليم الذين لم يتمكنوا من الحضور الى القاهرة بالاضراب والاعتصام فى نوابيتهم فى الاقاليم ، ومن الاثار التى كانت واضحة ارتباك حركة المرور وتعطل المحاكم لعدم احضار المتهمين من السجون بل ان ضباط البوليس قد استولوا على بعض السيارات المحملة بالجنود والمسجونين مما ادى الى اتساع حركة فرار المسجونين .

ومما زاد فى خطورة الحالة قيام مظاهرات عديدة من الامالى والعمال والطلبة تأييد لرجال

(١) المصرى ٥ / ٤ / ١٩٤٨

البوليس كما كان اشتراك جنود البوليس في الاضراب واعلان الضباط ان مطالبهم ومطالب الجنود وحدة واحدة اثره في ازعاج السلطات الحاكمة التي سمحت للضباط في البداية بمقد الاجتماع بعد قطع حرارة التليفون^(١) وكان المضربون قد استعملوا لمواجهة كل الاحتمالات فارسلوا فريقا منهم لشراء الطعام وكذا كلويات للاتار في حالة قطع الكهرباء عن النادي .

امام خطورة الموقف اجتمع مجلس الوزراء كما عقدت عدة اجتماعات اخرى اشترك فيها كبار ضباط وزارة الداخلية ورئيس القلم السياسي ومدير القسم المخصوص وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية هو القاسم المشترك في كل الاجتماعات التي تقدر فيها تدعيم نزول قوات الجيش للقيام بمهمتين الاولى هي الاحاط محل ضباط وجنود البوليس في الانقسام وفي المرور وفي الحراسات وغيرها ، والمهمة الثانية هي مقاومة تحركات الضباط لاقبال الاضراب ومقاومة اي تحرك من الجماهير الشعبية لتأييد الحركة . وقرر مجلس الوزراء تفويض محمود فهمي النقراشي في اتخاذ مايراه لمواجهة الحالة وقمع اي تحرك ترى الحكومة قمعه بالعنف وما تجدر الاشارة اليه ان رئيس الوزراء ووزير الداخلية يقتنذ كان محمود فهمي النقراشي وهو نفسه صاحب مذبحة كوبري عباس الشهيرة في عام ١٩٤٦ والتي سقطت وزارته على اثرها . وقد كان النقراشي عند حسن ظن الجهات الرجعية به فاتخذ هذه خطوات وقرارات كانت من انفس مامر بمصر بعد مذبحة كوبري عباس واهم ما اتخذ في هذا الصدد

١- اطلاق يد المحافظين والمديرين في توقيع الجزاء على كل من يتغيب عن العمل

٢- صدور بيان من وزير الداخلية يحذر الضباط الذين تركوا الخدمة من التماهي في

مسلكهم والعودة الى اعمالهم

٣- اصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل الضباط والجنود الذين لايعودون الى عملهم صباح

٥ / ٤ / ١٩٤٨ وقد اتبع ذلك من محطة الاذاعة وتكرر الى ساعة متأخرة من الليل .

٤- قامت قوات الجيش بمحاصره نادي ضباط البوليس وهو مقر الاعتصام كما قاموا

بالعمل في انقسام البوليس^(٢)

٥ - اصدر مجلس الوزراء قرارا ثانيا بفصل كل ضابط لوجندي لايعود الى عمله وخاصة

في القاهرة والاسكندرية .

(١) صوت الامة ٥ / ٤ / ١٩٤٨

(٢) صوت الامة ٥ ابريل ١٩٤٨

٦- أصدر النقراشى بيانا ثانيا يدعو رجال البوليس الى العودة الى اعمالهم وينبهم الى دواعى الوطنية ومقتضيات الكرامة واحترام النفس ويعرب عن شديد امله فى ان يسود الحكمة تصرفاتهم وان يتركوا المشافيين من بينهم يحملون لوزارهم عن اعمالهم الخارجة على القانون والضاربة بمصالح الوطن . واطن ان رجال الادارة الذين يقومون بمهام وظائفهم سيظلون موضع منايته يعمل على انصافهم وتواير الطمأنينة لهم على مستقبلهم وسيكون المستجيبون لندائهم محل تقديره (١)

٧- اذاعت وزارة الداخلية تحذيرا لكافة الصحف والمجلات من نشر اى انباء عن حركة الضباط فى اى بقعة من بقاع المملكة المصرية لما ينطوى عليه مثل هذا النشر من جريمة خطيرة واخلال بالنظام الاجتماعى يعرض امن البلاد لاشد الاخطار وقد حدث بعد ذلك ان قامت الحكومة بمصادرة عدة صحف .

٨ - بدأت قوات الجيش فى مطاردة الاهالى الذين كانوا يظهرين تأييدهم لحركة الضباط مما دفع الاخيرين الى ان ينعوا لضباط الجيش بظلمهم وعدم الاعتداء (٢) على الاهلين وانهم سيضطرون للدفاع عن انفسهم اذا اعتدى عليهم .

تأييدات لحركة ضباط البوليس ورجال الادارة :

كان نادى ضباط البوليس الذى تم فيه الاعتصام على بعد خطوات من مكتب الاعمال النقابة ولهذا شاهدت بنفسى الاحداث من بدايتها الى ان وضع رجال الجيش كردونا حول منطقة حديقة الازبكية وميدان الملكة فريدة وماجاورها فتعذر علينا الوصول الى المكتب بل ان المحلات التجارية والورش الصناعية فى هذه المنطقة قد اغلقت ابوابها .

ورغم ان دوريات الجيش لم تنقطع عن المرور فى كل اجزاء المدينة الا ان مظاهرات شعبية قامت فى اثناء متعددة كانت تهدف بهتافات عدائيه للحكومة وتأييدا لرجال البوليس فى مطالبهم ، فقد احتشد فى ميدان المحطة بالعاصمة جماهير كبيره فاصطدم بها رجال الجيش واطلقوا عليها النار (٣)

وخرج عدد كبير من طلبة جامعة القاهرة فى مظاهره طافت شوارع المدينة تأييدا لضباط البوليس وبعضهم توجه الى ميدان الساعة بالهيزة وركبوا السيارات وعربات الترام الى شارع

(١) المصرى ١٤/٤/١٩٤٨

(٢) المصرى ١٤/٤/١٩٤٨

(٣) صوت الامه ٥/٤/١٩٤٨

القصر العيني حتى وصلوا امام باب كلية الطب فاصطدم بهم رجال الجيش وقلبو بعض عربات الترام وعطلوا المرور

وفي شبرا الخيمة اضرب العمال من العمل وساروا في مظاهرة اتجهت الي القاهرة وقد انذر الجيش المتظاهرين عند مستشفى الانكسوتوما بالتفرق (هدايق شبرا عند سينما التحرير الآن) ولكن عندما وصل سليم زكى على رأس قوة كبيرة من رجال البوليس الذين كانوا قد قضوا الاضراب ولم يكن العمال يعلمون بذلك ، هجم رجال البوليس علي العمال الذين كانوا يهتفون بتأييد مطالبهم^(١) واستعمل بعضهم القسوة والوحشية في مطاردة العمال الي الطرق الجانبية ، ولقد حضر بعد ذلك عدد من جنود البوليس الي شبرا الخيمة وقابلونا على قهوة عوف واعتذروا باسم الفالجية من زملائهم الذين كانوا في القوة التي هاجمت العمال وقد نتج من الصدام تكسير بعض زجاج المحلات التجارية

وقد ارسل اتحاد رجال البوليس الفرنسي وهو جزء من اتحاد العمل العام الفرنسي بريقة الي نقابات مصر عمال يؤيد فيها رجال البوليس المصري في مطالبهم ونصها : " اتحاد رجال البوليس للاتحاد العام للعمل الفرنسي يرجوكم ان تبلغوا رجال بوليس مصر المطالبين بتحسين احوال المعيشية تحياتنا الاخوية وتأييد رجال بوليس فرنسا " ^(٢)

ومما تجدر الاشارة اليه ان عدد المعتصمين بالقاهرة كانوا نحو ١٢٠٠ ضابط بينهم ضباط عظام برتبة بكباشى واميرالاي واما ضباط البوليس السياسى فقد طردوا من النادى .

وفي اليوم التالى وقفت قوات الجيش في اقسام بوليس القاهرة وفي الميادين وامام دور الحكومة للمحافظة على الامن والنظام كما طافت سيارات الجيش والبوليس المحملة بالجنود بعض الاحياء لنفس الغرض وهي تحمل اسلحتها وخاصة بعد ان علمت السلطات ان هناك بعض التحركات للقيام بمظاهرات تأييد لضباط البوليس ، وعززت قوات الجيش البوليس في المناطق المؤدية الي حديقة الازيكية وتعطل سير بعض عربات الترام في ميدان العتبة الخضراء ولكن كل هذه الاحتياطات لم تمنع من قيام المظاهرات التي اتجهت الي مقر نادى الضباط فاصطدمت بها قوات الجيش وطاردتها وكانت الهتافات المختلفة للمتظاهرين واصوات المطاردة قد وصلت الي

(١) صوت الامة ١٤/٧/١٩٤٨

(٢) صوت الامة ١٤/٧/١٩٤٨

اسماع الضباط المعتمدين فردوا علي المتظاهرين بهتافات مختلفة ثم اخذوا في خلع السور
الحديدي الحديدية الازيكية والقائه في الشارع عندما سمعوا طلقات النار التي اطلقتها قوات الجيش
في الهواد لارهاب المتظاهرين وتفريقهم^(١)
الحالة في الاسكندرية :

بينما كانت الاحوال تسير في القاهرة علي النحو الذي سبق بيانه بايجاره كان ضباط
البوايس في الاسكندرية قد لجأوا الى ناديهم ومنعوا دخول غير زملائهم ثم انضم اليهم زملائهم
ضباط بوليس البحيرة فقامت قوات الجيش بمحاصرة النادي وكان عساكر البوليس قد قرووا
الاضراب منذ الساعة الحادية عشر مساء ولكن الضباط اتفقوهم بالانتظار حتي الصباح وقد
ظلت غالبيتهم في الشوارع واشتركوا في المظاهرات .

والقد باتت المدينة علي وجل مما يسفر عنه الليل من توقع اضراب ضباط بوليس وما ان
اشرفت الشمس حتى علم الاهالي ان الاضراب قد نفذ وان حركته لم تقتصر علي الضباط بل
تضامن معهم رجال البوليس من جميع الرتب واصبحت المدينة بلا رابط ولاهام واصبحت المصالح
بل والاشخاص والاموال نهبه للناجين دون رادع . وعند الصباح الباكر احتلت قوات الجيش جميع
اقسام البوليس واتخذ ضباط الجيش اماكنهم فيها وزود كل قسم باحتياطي كبير من جنود
الجيش المسلحين بالبنادق والدافع السريعة الطلقات ومدافع برن واستولى الجيش علي عدد كبير
من سيارات النقل والوريات لاستخدامها في تنقلات الجنود. واتخذت قياده مفرقه الجيش الشماليه
لها مقرا في دار محافظة الاسكندرية وكان قائدها يمر علي جميع الاقسام ونقط المراسية . ومع
كل ذلك فقد توازنه^(٢) .

ورغم ان قوات الجيش كانت قد عزلت احياء المدينة بعضها عن بعض بكرنونات من الجنود
المسلحين ، الا ان الحالة قد تطورت الى العنف المتصاعد بشكل سريع .

فقبل الساعة التاسعة صباحا تزال مظاهرة من نحو ٢٠٠ من جنود البوليس المسلحين
بالبنادق ونحو ثلاثة الاف من الاهالي في حي الجمرك واتجهت الى شوارع البحرية قرب باب
الجمرك رقم ٤ وهي منطقة كان قد احتلها الجيش منذ الصباح وتمرضت قوات الجيش

(١) المصري ٧ / ٤ / ١٩٤٨

(٢) المصري ٧ / ٤ / ١٩٤٨

للمتظاهرين تحاول تفريقهم فتشبت معركة بين الطرفين ودفع المتظاهرون باب الجمرک ودخلوا الى منطقة الميناء فتبادل الجيش والبوليس اطلاق النار بشكل شديد حتى تحولت المنطقة الى ميدان معركة سالت فيها الدماء وتحطمت أبواب قسم ميناء الاسكندرية ونوافذه ، واشتعلت النار في مبنى قسم الجمرک ومعنى الجوازات وقسم الميناء نفسه ، ثم وصلت قوات اضافيه من الجيش فترجع المتظاهرون^(١)

وقد اسفرت المعركة عن قتل اثنين من جنود البوليس بالرصاص واصيب اثنان من ضباط الجيش باصابات بسيطة وخلفت طبنجة ضابط بعد الاعتداء عليه بالضرب كما اصيب بعض جنود الجيش اصابات خفيفة واصيب بعض الاهالى فنقل ثمانية منهم الى المستشفى ، كما اشعل المتظاهرون النار في عربات ترام بشارع البحرية ولم تحدث حوادث خطيرة فى داخل المنطقة الجمركية وقد هاجم الاهالى مخازن النخاع ومخزن البضائع المهلة خارج الجمرک وبدأوا فى نهبه فمنعهم خفر السواحل من الاستمرار فى النهب وبعد ذلك عزلت منطقة الميناء عزلا تاما .

وعمت المظاهرات جميع شوارع المدينة وتألفت غالبيتها من عساكر البوليس والعمال وطلبة المدارس هاتفين بهتافات مختلفة وحاملين بعض اللوحات التى كتبت عليها عبارات المطالبة بتحسين الحالة العامة ورفع الظلم ، كما ان بعض رجال البوليس الذين اشتركوا فى المظاهرات قد رفعوا عصيا بعد ان علقوا فى طرفيها رغيغ خبز^(٢) فما اعطى المظاهرات مضمونا اجتماعيا وشعبيا واقتصاديا زاد من سرعة اشتراك فئات واسعة من الشعب فيها .

وفى الساعة العاشرة صباحاً أطلقت قوات الجيش الرصاص على جمهور كبير من الاهالى تجمعوا فى مظاهرة كانت متجهه الى نادى الضباط فسقط سبعة من القتلى وخمسة من الجرحى وضابط من بوايس الارياض اصيب اثناء دخوله النادى

وقد فرض خطر التجول ولكنه نفذ فى داخل المدينة من الساعة السابعة مساءً حتى الصباح . اما فى الضواحي فلم ينفذ لعدم وجود القوات الكافية لفرضه ولكن طلقات الرصاص ظلت تسمع طول الليل لان قوات الجيش كانت تطلق النار عند أى حركة . وقد استنفذت عليه اطلاق الرصاص عند شروق شمس اليوم التالى بكثرة وشدة غير عابية وكشفت دوريات الجيش

(١) المرجع السابق

(٢) المصرى ٧ / ١٩٤٨

التي اشتركت فيها السيارات المصفحة من حاملات مدافع برن وسيارات اخرى تعمل مدافع سريعة ومجموعات من الجنود يحملون البنادق التي كانوا يطلقونها دفعة واحدة ثم تتكرر بين الحين والحين ، ومرت في شوارع المدينة كركبات من فصيلة الفرسان بالجيش وهم يحملون البنادق والمزرايق ، ورغم كل هذه الاحتياطات فلم تتوقف المظاهرات وتجمعات الاهالي في الشوارع واعتدى المتظاهرون على بعض المحلات ونهبت محتوياتها واشعلت النار في البعض الآخر فزاد عدد الاخطارات التي تلقتها فرقة المطافى عن وجود حرائق على ١١٠ اضطراراً وحطمت ابواب كثير من المحلات ودمرو السينما خاصة في شوارع وسط المدينة ، فؤاد الاول وشريف وسعد زغلول وتوفيق والقائد جوهر والعطارين وتوبار وفرنسا والنبي دانيال والمستشفى اليوناني ومعبد المنعم وفي ميدان محمد علي وميدان سعد زغلول (١) .

ورغم تعطيل الدراسة في جامعة الاسكندرية الى اجل غير مسمى وتعطيل الدراسة في جميع مدارس البنين والبنات الى يوم السبت ١٠ ابريل فان المظاهرات قد قامت من طلبه مدارس الفاروقية والعباسية ورأس التين الثانوية وانضم اليها بعض العمال والاهالي واخذت تطوف بشوارع المدينة غير ان قوات الجيش تمكنت من تفريقهم . كما قامت مظاهرة اخرى في شارع الضويى اسماعيل وثالثه في شارع ابي قير ورابعه في شارع شريف وتقوم الجيش المظاهرات بالعنف واطلق النار على المتظاهرين فسقط بعض القتلى الذين كان بعضهم من الاجانب الذين انوا يطلون من شرفات المنازل (٢) .

وقد قامت بعض المظاهرات بقلب عربات الترام وحرقها وحطوا مصابيح الغاز العامه . ومع اطلاق الجيش للنار على المتظاهرين كانت المظاهرات تشتد فزادت عمليات التخريب وتكسير المحلات وخاصة التي كانت مملوكة لاجانب ، فانزل الجيش الدبابات الى شوارع المدينة واغلقت ابواب الجمارك وورصة ميناء البصل وابتعدت السفن الراسيه في الميناء عن النشاط ، واغلقت جميع المتاجر والمحال العامه فيما عدا بعض المخازن التي ظلت تعمل لسد حاجة الاهالي واصيبت الحركة في المدينة بالشلل التام ولم تر الاسكندرية في تاريخها الحديث فوضى بلغت من الاتساع

(١) المصري ١٩٤٨/٤/٧

(٢) صوت الامه ١٩٤٨/٤/٧

والمنف وشاهبت في فترة اضطراب رجال البوليس .

وقد سافر التفرشي رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالطائرة الى الاسكندرية ليشرف على الحالة بنفسه ، وقد صرح لكبار البوليس الذين اجتمع بهم بان الاحتلال الانجليزي لمصر قد بدأ على اثر الاضطرابات التي وقعت في الاسكندرية وانه لن يسمح بان تعود الفوضى فتودي الى مثل هذه الحالة مرة اخرى (١) ونوه بالسلك الذي يراه خاطئاً لزملائهم المستعنين عن العمل والذي تسبب في وقوع الحوادث المؤلمة في المدينة وقال انه اذالم يعد الضباط المعتنون عن العمل خلال يومين فان اصدر امره باتخاذ اجراءات مشددة خاصة بهم وانه قد ابلغ تلك الاجراءات الي المحافظ والحكماء . وفي نفس الوقت اذاعت وزارة الداخلية ان عشرين كونستبل في الاسكندرية وستة صولات بوليس لم يشتركوا مع المضربين فصدرت لوامر بترقيتهم الي ملاحظ بوليس ' ملازم ثان ' تحت الاختبار (٢) ، وبذلك بدأت الحكومة في استخدام سلاح الترقيب بجوار سلاح التهريب والتهديدات العديدة التي سبق ان اعلنتها لافشال حركة رجال البوليس والاداره في عمومها وفي الاسكندرية بوجه خاص .

وقد استخدمت الحكومة كل وسائل الضغط على ضباط البوليس ورجال الاداره لانهاء الاضطراب والاعتصام ومنها استخدام عائلات الضباط في الضغط علي اولادهم وكلهم كما سبق ان قلت ليسوا من ابناء العائلات الفقيرة من الشعب ، واذاقت الصحف (٣) ان رجال البوليس المعتصمين بتأديهم بالاسكندرية قد طمرو بما حدث في المدينة رغم قطع الاتصال التليفوني من النادي فاصدروا القرار التالي :-

" اجتمع ضباط البوليس بالاكندرية والبحيرة في ثانيهم . وبعد ان استعرضوا الحوادث المؤلمة التي وقعت في المدينة ، وبعد ان ثبت لديهم ان زمام الموقف قد اقلت من يد المسؤولين رأوا ان دواعي الوطنية تهيئ بهم ان يعيدوا جميعا وقورا الي احوالهم وتادية واجبهم كاملا في سبيل اعادة الحالة الطبيعية الي المدينة وحققا ابقاء ابناء الوطن من ان تراق بدون مبرر وحفظا للاموال والاملاك وحتى لا تستغل هذه الحوادث ضد الوطن مع اصرارهم التام على وجوب تحقيق جميع

(١) المصري ١٩٤٨/٤/٦

(٢) المرجع السابق

(٣) المصري ١٩٤٨/٤/٧

مطالبهم .

وعلى اثر اتخاذ هذا القرار قام مندوب منهم بإبلاغه للمحافظة فوراً ورفع الحصار الذي ضربه الجيش حول نادى الضباط ثم بدأوا في الانصراف من النادى كل الى القسم الذي يعمل فيه وركب ضباط البحيرة السيارات الى مراكزهم . واستقبل المحافظة عبد الخالق حسونه باشا مندوبى الصحف وتحدث اليهم عن التطورات الاخيره وقال ان حظر التحول سيستمر الليله وستسحب قوات الجيش من المينة تدريجيا لتحل محلها قوات البوليس .

ولمى نفس الوقت اعلن ضباط البوليس في القاهرة أنهم قد لبوا داعى الوطن وقربوا ان يعودوا الى استئناف اعمالهم فصدرت الاوامر الى قوات الجيش بترك الحصار عن النادى وترك الضباط يخرجون بحريتهم فخرجوا جميعا وعاد ضباط القاهرة الى اعمالهم كما سافر ضباط الاقاليم الى مقار اعمالهم .

١ - حصيلة حوادث الاسكندرية :

- اذاعت وزاره الداخليه بياناً جاء فيه ان عدد القتلى يوم ١٥ ابريل وصباح اليوم التالى ٢٥ شخصاً منهم جندي من رجال الجيش وثلاثة مساكير بوليس من المضربين و٢١ من الامالى . وكان بين القتلى خمسة قتلوا خطأ بسبب رصاصات طائشه كما بلغ عدد الجرحى ١٣٨ منهم اربعة من ضباط الجيش وستة من جنود الجيش وعشرة من البوليس والباقيون من الامالى (١) . وتقرر وزير الداخليه صرف الف جنيه لورثه جندي الجيش محمد على خميس الذى هشمت راسه بالهرات واصيب بالرصاص وسلم اذن الصرف فوراً لقائد المنطقة الشماليه .

- بلغ عدد البلاغات التى قدمت الى اقسام البوليس ١٤٠ بلاغاً من اصحاب محال اتلفت او احرقت او تهيئت ومن بينها بعض المصانع التى قدرت فيها الخسائر بعشرات الالوف من الجنيهات (٢) وقد صرح وزير العدل بان الحكومة ستدفع تعويضات عن حوادث الاسكندرية التى وقعت يومى ٥ و ٦ ابريل ودل تحقيق النيابة على ان الحكومة قد استردت ما قيمته لاتجاوز عشرة الاف جنيه مع ان ماسرق تقدر قيمته بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات وبلغ عدد المقبوض عليهم نحو ٥٠٠ شخص .

- اطلقت النار على المتظاهرين من بعض المنازل ومنها مساكن الارمن بشارع ابي الدرداء فهاجم المتظاهرين المنازل ونهبوها وحطموا ما فيها كما هاجم المتظاهرون منزل عبد الحميد سباهي في بولكلي وهو احد اصحاب مصانع النسيج فاطلق عليهم النار وقتل شخصا يدمى خليل عبد الحميد فارقد المتظاهرون .

- كانت خسارة ادارة النقل المشترك بالاسكندرية كبيرة ، فبحوار توقف حركة سير الترام والاتوبيس ، قام المتظاهرون باحراق ٢٥ عربة ترام لم يبق منها الا العجلات .

- بعد مهاجمة الاهالي لمحطة السكة الحديد قامت بعض القطارات قبل موعدها كما اختلت مواعيد قيام ووصول القطارات (١) .

وقد اعلنت وزارة الداخلية بعد فك الاعتصام ان الحالة في جميع انحاء البلاد قد عادت الى حالتها الطبيعية .

وهكذا انتهت اضراب واعتصام رجال البوليس والاداره فجأة وعلى غير ماكان يتوقع اكثر المؤيدين واكثر المعارضين له ، وقد سرت وقتئذ اقاويل كثيرة حول الاسباب التي ادت الي تلك النهاية .

- ومن تلك الاقاويل ما تردد من ان النقراشي قد اخبر الضباط عن طريق عملائه بينهم وعن طريق عائلاتهم ايضا بان الانجليز قد هندوا بالتدخل وتكرار ما حدث في عام ١٨٨٢ بسبب حوادث الماطيين المشهورة التي ادت الى غسب الاسكندرية ثم احتلال مصر كلها . خاصة ، ان بعض القتل كانوا من الاجانب ومنهم سيدتان واستاذ بكلية طب الاسكندرية تشيكي الجنسية وقد قتلوا وهم يطلون من الشرفات ، كما كانت الغالبية العظمى ان لم يكن كل المحلات التجارية والعامه ودور السينما التي امتدى عليها مملوكة للاجانب . وكانت اشارة النقراشي الى ذلك في تصريحه السابق الاشارة اليه تأييدا لهذا القول ، كما ايته قرارات الضباط بالعودة والتي استندت الى الاستجابة لداعي الوطن .

- وقيل ان الحكومة قد ابلفت الضباط المتصمين بان الجماهير الشعبية " الرعاع " من عمال

وطلبه وصناع وصغار تجار وموظفين قد سيطروا على الشوارع وخاصة في مدينتي القاهرة والاسكندرية ، وان الامر أصبح يهدد النظام كله بالزوال خاصة بعد ان وضع المتظاهرون المطالب الوطني والاقتصادي والاجتماعي لتلك الفئات بجوار مطالب رجال البوليس وقد تضمنت هتافات المتظاهرين المطالب بالخير وسقوط الملكية والقطاع وحياة مصر الجمهورية الحرة ، وبعد ان رفع المتظاهرون ارفع الخبز فوق عصيمهم وهاجموا مساكن الرأسماليين ورقعوا لافتات كان منها " القيادة العمالية " . وقد نشرت الصحف صور تلك المظاهرات وما يؤيد تلك الاقوال ماورد في قرار ضباط الاسكندرية بالعودة الى افعالهم من ان الزمام قد اقلت من يد المسؤولين . الامر الذي اخاف الضباط من القضاء على النظام الذي ينتمون اليه لايحكم وظائفهم ولكن يحكم انتمائهم الاسرى والطبقي .

- وقيل ان الحكومة قد قررت اقتحام قوات الجيش لنادي ضباط البوليس بالديابات واستخدام المدافع الثقيلة في تدمير النادى على من فيه اذا رفضوا الاذعان وفرض الاعتصام . وقد ابلغ انداز بذلك الى ضباط البوليس المعتصمين ، وما ايد ذلك ما رايت به بنفسى من مدافع محله على هريات ومن دبابات تحيط بحديقة الازيكية وكلها موجهة فوهات المدافع الى نادي الضباط . وبعد ان فرض الاعتصام والسماح بالمرور حول حديقة الازيكية كانت الدبابات والمدافع مازالت فى اماكنها .

وقيل ان الحكومة قد وعدت باجابه جميع المطالب ولكن بعد فاك الاعتصام والعودة للعمل بشرط عدم الاعلان عن ذلك حتى لاتظهر الحكومة بمظهر الضعف امام الراى العام وخاصة بعد فشلها في السيطرة على الموقف رغم استخدام قوات الجيش ورغم كل ما استخدمته ضد المظاهرات . وكذلك وعد الحكومة بالآ يغمار اى ضابط بوليس اورجل ادارة بسبب الاضراب والاعتصام .

لقد انتهت الحركة دون تحقيق اى مطلب لرجال البوليس والاداره بل ان الحكومة قد ستكت بعض الضباط الذين كان لهم دور قيادى . اما جنود البوليس الذين كان لهم دور فى الاحداث فقد عاملتهم الحكومة بمنتهى القسوة وقامت عددا منهم امام مجالس عسكرية لمحاكمتهم وكمثال فقط ذلك الحكم الذى صدر على جندي البوليس محمد ابراهيم سيد احمد من قوة بوليس مصر الجديدة ، ويقضى بحبسه سنتين مع الشغل وجلده خمسين جلده بتهمة انضمامه الى الضباط المضربين واحضاره طعاما لبعضهم فى نادى الضباط وخفف الحكم الى العيس سنة والغاء الجلد (١) . كما حكم على ١٢ جنديا بالحبس لتضامنهم فى اضراب الضباط (٢) .

مشكلة عمال سياهي بالاسكندرية ١٩٥٠

لم يكن اضراب واعتصام عمال مصنع سباهى بمنطقة الرمل بالاسكندرية الا استمرارا لنضال عمال النسيج فى القطر المصرى بشكل عام واستمرارا ايضا للنضال عمال مصانع سباهى فى الاسكندرية والقاهرة بشكل خاص ضد الاعتداءات المتكررة من اصحاب تلك المصانع على حقوق عمالهم . لان عمال مصانع سباهى قد خاضوا معارك عديدة من اجل تكوين نقابة تمثلهم من اجل الحصول على اجور ومزايا عمل تقترب من ساعات عمل واجور مثيلهم من عمال المصانع والشركات الاخرى . بل استطيع ان يقول ان عمال مصانع سباهى كانوا من اكثر عمال مصر عامة وعمال النسيج خاصة وعلى نطاق القطر المصرى كله للمظالم .

وانا لا اقول ذلك من واقع ماسعته فقط ، ولكن من واقع تجربتي الشخصية مع اصحاب و مد يرى هذه المصانع حيث كنت رئيسا لنقابة عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها وفي نفس الوقت رئيسا لقسم نسيج الحرير بمصنع سباهى رقم ١ بشبرا الخيمة التابع لشركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات . وقد لقيت تجربتي بانهم بالاضافة الى استنادهم الى عدد من كبار موظفي الحكومة وخاصة حامد العبد من وقت ان كان وكيلاً لمصلحة العمل وبعد ان اصبح مديراً لها فانهم وكذلك لشعور افراد أسرة سباهى بانهم من طينه غير التى خلق منها العمال وانهم هم الذين يهبون عمالهم الحياه بما يدفعون لهم من اجور تمنح عنهم الموت جوعاً ، وفوق كل ذلك احساسهم بانهم يستطيعون ان يشتروا اى مسئول فى الدولة باموالهم وبالتالي يستطيعون ان يقرضوا الباطل على انه حق وان يزيلوا الحق باعتباره باطلاً .. واهل ابغ دلائل على ذلك ما قاله عبد الحميد سباهى امام جميع عمال مصنع ٢ بشبرا الخيمة فى اول يوم يستلم المصنع بعد شرائه وبعد ان اسماز مستقربا من جرة العمال فى مناقشته بل والحديث معه وبعد ان هدده العمال برفع شكاياتهم الى السنواين اذ قال :

"لو نزل الله من السماء بريشه".

لقد وجدت ان هذه المقدمة ضرورية حتى يعرف القارئ ما اريد ان اقله بل اننى ارجو ان يستفيد من الحدث ووقائمه وتطوره اكثر مما سرحت به .

ولقد بدأت المعركة التى نتحدث عنها هنا بعد صدور الامر العسكرية بزيادة اعانة غلاء المعيشة لجميع مستخدمى وعمال المحلات التجارية والصناعية . فقد طالبت نقابة عمال مصنع سيماى بالاسكندرية اداره الشركة بصرف الزيادة قرفضت ، فاشتكى العمال الى كل الجهات المسئولة فلم يجدوا الا التسويق حيناً والصد أحياناً .

وفى نفس الوقت كانت الشركة قد استوردت بعض الماكينات الجديدة الحديثة من الخارج وشاع فى احد مصانع الشركة الواقع فى منطقة الرمل بان الشركة سوف تفصل عدداً من عمالها نوى الاجور العالية لاستبدالهم بعمال جدد باجور اقل كما حدث فى شركة مصر للفزل والتسييج بالمحلة الكبرى . ولهذا اضرب العمال من العمل يوم ٦ يونيه ١٩٥٠ (١) واعتصموا فى المصنع . وبعد ان تدخل مكتب العمل ووجههم قبلوا نصحه وعادوا للعمل فوراً صباح يوم ٧ يونيه ١٩٥٠ .

وفى يوم ١٠ يونيه وبعد ان وجد العمال ان وعد مكتب العمل لهم لم يتحقق ، قرروا الاضراب عن العمل . وفعلاً اعتصمت الوريدية التى يبدأ عملها من الساعة الثالثة بعد الظهر وظلوا حتى جاءت ورديه الحانية حشرة مساء فانضم عمالها الى زملائهم المعتصمين .

تطور الاحداث:

حضر حسن المغربى وكيل النيابة الى المصنع للتحقيق وعرض العمال عليه مطالبهم التى قاموا بالاضراب والاعتصام مطالبين بتحقيقها ، ردت ادارة المصنع بان مائه وخمسين فقط من عمالها هم الذين عينوا قبل شهر يونيه ١٩٤٦ وهم وحدهم الذين يستحقون زيادة اعانة غلاء المعيشة وأما الباقون فلا يستحقون تطبيق الاوامر العسكرية بزيادة الاعانة عليهم . وبعد مداوالت بين وزارتى التجارة والصناعة والشئون الاجتماعية وامام تعنت اصحاب واداره المصنع تقرر احالة الموضوع الى لجنة التوفيق . وبعد تدخل مكتب العمل انصرف العمال فى منتصف الساعه الحادية عشرة مساءً (٢) .

وقد قام وكيل شئون العمال فى المصنع بإبلاغ قسم بوليس المنتزه قرب منتصف الليل بان

(١) الاوامر ١٩٥٠/٦/٨ ص ٩

(٢) الاوامر ١٩٥٠/٦/١٢ ص ٥

العمال المعتصمين وكانوا يبلغون نحو ثلاثة الاف عامل قد قاموا بعمليات ائتلاف وتخريب ونهب وسرق اثناء اعتصامهم ورغم ان قوات كبيره من البوليس كانت قد استدعيت الى المصنع منذ بدء الاعتصام الا ان معايينات البوليس قد ذكرت بان العمال قد فتحوا خزائنه حديديه باداة من الحديد واخذوا منها حوالى الفى جنيهه كانت معدة لصرف اجور عمال النسيج واطفوا بالنار وبالايدى مجموعة من نوسيهات خدمة العمال ووجدت بعض الاوراق مبعثرة فى المكان ، ودخلوا العيادة واطفوا ما بها من ادوات واجهزه ونهبوا ما استطاعوا نهبه وفتح بعضهم الكانتين ونهبوا ما كان فيه من مواد غذائيه واطفوا كثيرا من متحوياته وكان مما اخذ منه حوالى الفى زجاجه مياه غازيه وادعت الشركة ان الذى ساعد العمال على ذلك ان مكاتب الشركة كانت مغلقة بسبب عطلة الاحد ، وبعد ان تولى الممرى وكيل النيابة التحقيق اعلن ان اصحاب المصنع سيضطرون الى وقف العمل فيه حتى ينتهى الموظفون المختصون من اعداد افون صرف اجور العمال لان الافون التى كانت معدة قبل ذلك شملتها حركة الائتلاف والتخريب (١) . وقد وجد بعد ذلك ان الائتلاف قد شمل ستمين مكتبا وكسرتا مكاتب والمقاعد واطفت الاوراق وطلعت ابواب خزانات المحفوظات وهى ١٢ خزانه وامتد التخريب الى المطعم ونهب ما كان فيه من مواد التجميل واطفت المقاعد وغيرها وبعثرت الصناديق والصفائح (٢) .

وبعد ان استمر غلق المصانع باسرا من اصحابه اثنى عشر يوما ، اجتمع العمال فى دار نقابتهم بجهة فبريال يرمل الاسكندرية وقرروا التوجه لعرض حالتهم على الحكومة فى يواكلى حيث كان مقر الوزارة فى فصل الصيف وخرجوا فى مظاهرة ضمت نحو ثمانية الاف وخمسمائه عامل ، وعند مرورهم امام مخفر الرمل تقدم البوليس لتفريقهم فعارضوه ورمي بعضهم الشرطة بالحجارة فاطلق البوليس النار لارهابهم واعتقل افرادا منهم .

ورغم ذلك سارت المظاهرة حتى بلغت مقر الوزارة وهم يطالبون بالعودة الى العمل وصرف متأخر اجورهم واجابه ما سبق لهم تقديمه من مطالب اخرى .
وبعد تدخل حاكم دار بوليس الاسكندرية الذى استدعى بعض رؤساء العمال وسمع

(١) المرجع السابق ١٢ / ٦

(٢) الامرام ١٥ / ٦ / ٩٥٠ ص ٩

شكراهم بأن ادارته المصنعة تحول دون عودتهم للعمل وهم ارباب عائلات وبعد عرض الأمر على وزارة الشؤون الاجتماعية في القاهرة ، فقد اجتمع ضم مدير مكتب العمل ومستشار مصنع سبامى ووكيل القم المخصص في المحافظة والاساتذة حسن سرور ونظمى بطرس واحمد قاسم على ومندوبيان من العمال . وقد وافق مستشار المصنع على عودة العمال الفواجا ومدهم نحو ثلاثة الاف ابتداء من مساء نفس يوم الاجتماع وعاد على اثر ذلك منهم ٦٠٠ عامل واحيد بعد الظهر ٣٠٠ وفى ورديّة المساء ٢٠٠ وعلى ان يعود الباقون تدريجيا ، اما الاجور المتأخرة فقد تقرر صرفها خلال اسبوع نظرا لفقد مستندات الصرف (١) .

وكان احد موظفى مكتب العمل بالاسكندرية قد وقف عدة مواقف تتسم بالعدل من مطالبهم مما دفع العمال الى الثقة به ولهذا كانوا يكتفون بوعوده لكى يعودوا الى العمل وساعد ذلك على حل كثير من المواقف الصعبة بين العمال والشركة . ولكن الشركة طلبت نقل هذا الموظف بدعوى انه يعمل مستشارا للعمال فقتل قلا لم جاء خلفه ليعلن بأن العمال ليست لهم مطالب محددة وان الخلاف على اعانة الغلاء الجديدة قد اُحيل الى لجنة التوفيق ، ووضح ان الشركة قد بدأت فى خلق ظروف جديدة اكثر ملاءمة لها لتنفيذ اهدافها الاساسية فى التخلص من عدد كبير من العمال وفى نفس الوقت بدأ العمال فى الاستعداد للظروف الجديدة .

فبعد ان كان عدد من العمال قد انتظم فى العمل وبدأ نوع من الاستقرار يخيّم على المصنع بعد تدخل موظف مكتب العمل الذى نقل والذي لفتت العمال بأن جميع زملائهم سوف يعودون الى العمل وفقا لما تم الاتفاق عليه وفى نفس الوقت سمى مفتش مكتب العمل الى اصحاب المصنع لاتمام عودة اكبر عدد ممكن من العمال . بدأ مكتب العمل يأخذ موقفا واضع العداء للعمال (٢) . وفى نفس الوقت كان الهوايس قد قبض على ١٩ عاملا من المتظاهرين اثناء توجيههم الى الوزارة لعرض مطالبهم وكان قد اصيب ثمانية رجال من الهوايس اصابات مختلفة كما اصيب مامور قسم الرمل فى رجله من رمى حجرين .

وقد حدث عند صرف العمال لاجورهم وكان عدد كبير من قوات الهوايس قد استدمى

(١) الاهرام - الثلاثاء ٢٠ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

(٢) الاهرام - ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

باسم المحافظة على الامن ، حدث احتكاك بين موظفي الشركة و البوليس من جانب ، وبين العمال من الجانب الآخر وقام رجال البوليس بالاعتداء على العمال فدافع العمال عن انفسهم فأصيب بعض رجال البوليس ، وبعد ان تم صرف اجور الغالبية العظمى من العمال حتى مساء الخميس ٢٢ / ٦ / ٩٥٠^(١) . اعلنت الشركة انها سوف تفتح ابوابها ولا مانع لـ د بها من عودة العمال ماعدا المشاغبين الذين قررت الشركة فصلهم وقدمت كشوفات باسمائهم لمكتب العمل . وزيادة في تصعيد المعركة مع العمال قبض البوليس على ٢٢ عاملا واحالهم للنيابة للتحقيق معهم ، كما اعلنت الشركة انها قد قررت صرف تصاريح وبطاقات دخول يضلها العمال المرضى عنهم والمصرح لهم بالدخول واستئناف العمل .

وقد وجد العمال ان الشركة قد صرفت عددا قليلا لعدد قليل من العمال مما كان يعنى بقاء الغالبية خارج المصنع فمنعوهم من الدخول للمصنع . وكان هذا التصرف من الشركة متعمداً وواضح سوء القصد مما دفع بنوى خليفة وكيل وزارة الداخلية الى ان يأمر بالتحقيق فى اسباب ابطاء ادارة الشركة فى توزيع البطاقات على جميع العمال^(١) . ولكن ذلك لم يحدث الا بعد ان وقعت المذبحة التى سوف اتحدث عنها فيما بعد .

المذبحة :

ورغم ان كل الاجهزة الحكومية والشركة وملاحا قد حاولوا ان يصوروا الامر على ان بدايه المذبحة كانت صداما بين فريقين من العمال فريق عاد الى العمل وفريق لم يعد واراد ان يمنع الفريق الاول من الدخول الى المصانع ، الا ان ما اكده لى بعض الزملاء من عمال النسيج الذين حضروا الواقعة قد اكبرا لى بان البوليس هو الذى بدأ المعركة وكان قد اعد لها من قبل فى حين أخذ العمال على غرة حيث بدأ الضرب بشكل لم يكن احد من العمال يتوقعه . بل وأكد لى اكثر من واحد بان بعض العمال قد قتل برصاص مدس عبد الصيد سباهى نفسه وان بعض جثث العمال قد اختفت . وبالإضافة الى ذلك فان التدقيق فى قراءة مانشر عن الحادث وهو قليل نسبيا تتضح منه الحقائق جلية . خاصة وان مصدر المعلومات المفروضة هو الشركة كان واضحا معلنا احيانا ومستترا احيانا .

فى الوقت الذى كانت فيه مشكلة عمال سباهى مع اصحاب ومينيرى الشركة كانت شبه

(١) الامرام ٢٥ / ٦ / ٩٥٠ ص ٩

دائمة ومستمرة وكان اعتصام العمال الاخير حلقه من سلسلتها ، فاننا نجد جريدة المصرى تنشر اعلانا لشركة سباهى تدمى فيه بأن الاعتصام لا يستند الى اى اساس جدى اذ لا يوجد للعمال اى مطلب مارغم ان ادارته الشركة ساهرة على القيام بجميع واجباتها نحو عمالها خير قيام وان العمال قد قاموا وقت الاعتصام بعمليات سرقة ونهب وتخريب .

وهذه الجريدة - المصرى - هي نفسها التى نشرت عن مشاكل نفس الشركة مع عمالها (١) على اثر المصادمات التى وقعت امس بين عمال مصنع سباهى بالاسكندرية ورجال البوليس التى كانت نتيجتها وفاة احد العمال وذلك بسبب فصل ادارة المصنع لبعض العمال على اثر تكوين نقابة لهم ، سافر الى الاسكندرية صباح اليوم صلاح مرتجى وكيل الامن العام راقب بطرس مدير مصلحة العمل وتوجها الى دار المحافظة حيث عقد اجتماع شهده البكباشى زهران رشدى مفتش القسم السياسى وحضره عن ادارة الشركة اثنان من اصحابها ومختار عبد العليم المحامى نيابة عن العمال . وقد اتفق فى هذا الاجتماع على مايتى :-

١ - ان يترك البت فى تسجيل نقابة لعمال سباهى الى مصلحة العمل وكل من له اعتراض على تكوين النقابة يتقدم لمصلحة العمل .

٢ - تشكيل لجنة من محمد حنفى مدير مكتب عمل الاسكندرية ومدير المصنع واشتغل من العمال للتحقيق فى الامور المنسوبة الى احد عشر عاملا فصلتهم الشركة . لمعرفة ما اذا كان فصلهم فى محله ام انهم ابرياء يستحقون عترة اخف من الفصل على ان تبلغ النتيجة لمصلحة العمل خلال سبعة ايام .

٣ - تتمتع الشركة بان تدفع لورثة محمد الدريزى قيمة المكافأة المستحقة على اساس المقرر بقانون اصابات العمل .

وسيستمر العمل معطلا بالمصنع الى ان تنتهى السبعة ايام المقررة واكتفى بما ذكرت من نص مانشرته جريدة المصرى فى عام ١٩٤٨ فى الوقت الذى كانت فيه كراسى الوزارة يعميده من مقاعد الوفنيين لكى يقارن القارئ الذى اترك له تقدير موقف الصحف الوفنية من العمال فى الفترات التى يكون فيها الوفد خارج الحكم حيث التقليد الكبير لكل حركات العمال الكفاحية والحرص على نشر تفاصيلها وتفاصيل التأييدات الشعبية لها وبين موقف تلك الصحف والوفد فى الحكم حيث الصهينة والتخلي الكامل عن التقليد بل والوقوف

موقف العداء واحيانا قلب وتغيير الحقائق لظهار ان العمال مخطئون بل مجرمون ثم تبرير كل اعتداء على العمال بكل اساليب الباطل .

وقد ارسل مكتب صوت الامة في الاسكندرية يوم ٢٣ يونيه اى اليوم التالى للحادث - الى الجريدة فى القاهرة ونشرته يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٥٠ ما اعتبره يصل الى حد خيانه الامانه الصحفية واكتفى بنقل نص ما نشر فيما يلى :-

(يقوم الاستاذ صلاح الشمسى من وكلاء النيابة بالتحقيق فى بلاغ تقدم به احد الاهالى بوجود جثه غريق على شاطئ المصمودية . وقد تبين انها للدموع محمد محمد ابراهيم من عمال سباهى . كما عثر على جثه عبد السميع عبد السميع عيد الرزاق شاهين من العمال ايضا وقد وجد منتفخ الوجه والدّم ينزف من انفه . كما ابلغ احد الجنود بوجود جثه اتضح انها للدموع عبد المنعم احمد عبد الجواد وعثر ايضا على جثه رايمه فانتشلها العمال ولا تزال النيابة تواصل التحقيق لتحديد المسئولية فى هذه الحوادث المتشابهة)

ولقد اتخذت صحف الوفد هذا الاسلوب الغير امين والغير وطنى تنفيذا لسياسة وزارة الوفد الحاكمة وحتى لا يحصل عمال سباهى فى محتتهم على ذلك التأييد الواسع من فئات الشعب المختلفة عمالا وغير عمال كالذى حصل عليه عمال شركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى عندما تهنت الصحف الوفنية قضيتهم فى سبتمبر ١٩٤٧ ووقت ان كان الوفد خارج الحكم حتى لقد صودرت بعض الصحف وحوكم رؤساء تحريرها بسبب ما نشروه عن حوادث عمال المحلة الكبرى .

اما جريدة الاهرام وهى الجريدة المعروفة طوال حياتها بمواقفها المتحفظه لدرجة اننى لا اذكر اننى قد سمعت او قرأت انها قد صودرت لها اعداد او اغلقت ولو لمرة واحدة ، هذه الجريدة هى التى كانت تنشر عن المشكلة وان كان نشرها كله فى حدود ما يشبه البيانات الرسمية وتصريحات او اعلانات الشركة واخبار عن الحوادث وتطورها ، وفى حدود البلاغات التى تقدم بها اصحاب الشركة ومديروها ورجال البوليس الى النيابة اصدرت هذه الاخيريه بلاقا عن الحادث جاء فيه ^(١) .

(حدث يوم وقوع الحادث انه عند خروج العمال من المصنع كان عدد كبير منهم لم يعونوا الى العمل وارادوا الاستياك يزملانهم الذين هادوا . وتقدم البوليس لئح المشاجره فامتدى بعضهم

عليه وعلى بعض العمال واصيب مأمور قسم المختز و بعض الشرطة مما القى عليهم من حجارة فاضطر البوليس لتفريقهم بالقوة . ويظن ان بعضهم سقطوا في التربة اما بعد هروبهم من البوليس واما اثناء تشاجرهم وقد وجد ان الفرقى خمسة واحد مصاب بجرح في رأسه اما الاربعة الاخرون فلم تكن بهم اصابات)

ورغم كل الانفلاق الصحفي على اخبار الحادث الا ان الاخبار كانت قاسية وخاصة تلك التي كان ينقلها الهاريون من الاسكندرية ووصلوا الى القاهرة حيث كان بعضهم يعمل بها قبل سفره للعمل بمصانع سباهى بالاسكندرية والذين اكذبوا ان المعركة كانت عنيفة جدا بين العمال كلهم من جانب والبوليس من الجانب الآخر وان الكثيرين من العمال قد اصابوا برصاص رجال البوليس ومن طلقات مسدس عبد الحميد سباهى نفسه وان بعض العمال قد قتلوا بالرصاص والقيت جثثهم بعد ذلك في تربة المصمودية وان البيانات الرسمية عن غرق جميع القتلى غير صحيح . ولقد صدق المواطنون هذا الكلام وازدادوا يقينا بصحته عندما صرح بدوى خلفيه وكيل وزاره الداخليه بان القتلى قد ماتوا باستنكسيا الفرق وايضا (١) . عندما صرح عبد الفتاح حسن الوكيل البرلمانى لوزاره الداخليه بانه لم يحدث قط ان رجال البوليس اطلقوا النار اثناء قيامهم بفض المعركة .

ان هناك ما يشبه العقيدة بين ابناء الشعب المصرى تنهجة لتعاملهم الطويل مع سلطات القهر بان ماتنفية الحكومة هو عين الصدق وقد اخلوا محاولات المسؤولين الدفاع عن الحكومة واجهزة قمعها بانها من باب " يكاد المرهب يقول خلونى " .

وقد كان مانشر يصفه رسميه او شبه رسميه بان عدد رجال البوليس الذين اصابوا بحجارة العمال قد بلغ ٢٨ شخصا وان الذين قتلوا وهرغت هففسايتهم واطلعت اسماءهم كانوا خمسة وهم :

٢- عبد المصم احمد عبد الجواد

٤- عبد السميع عبد الرزاق شاهين

١- موسى عبد الله الشرفاوى

٣- محمد محمد ابراهيم

٥- سميه موسى مفتاح

واما الذين قبض عليهم فكانوا ٢٢ عاملا ورغم انه لم ينشر اى شيء عن اصابات العمال

(١) الامرام ٢٥ / ٦ / ١٩٥٠ ص٩

رغم تأكيد العمال بانها كانت كبيرة جداً لوقوع العمال فى كمين شبه كماشه اعده لهم البوليس خارج المصنع الا انه قد نشر مايليد بان التحقيق قد اظهر ان هناك بعض العمال لم يعودوا الى اهلهم ويبتظر ان يكونوا قد غرقوا وتظهر جثثهم قريبا . كما قبل بان عدد الفرقى الذين انتشلت جثثهم كانوا تسعه

النهاية :

فى يوم ٢٧ / ٦ / ١٩٥٠ نشرت الاهرام املائات فى صور بيان من مصانع سباهى تكرر فيه ادعاءاتها السابقة من ان المصانع مفتوحة للعمال ولم تقفل يوما من الايام ^(١) . وانها من جهتها قامت بتنفيذ اتفاق يوم ١٧ / ٦ / ١٩٥٠ والذي اتفق فيه على استئناف العمل تدريجيا ابتداءً من يوم الاثنين ١٩ / ٦ على ان يقوم المصنع بدفع الاجور التى تأخرت بسبب اعتصام العمال وبعد فصل العمال الذين تسببوا فى الاعتصام والاضراب واعمال السلب والنهب والتخريب التى حدثت يومى ٩ و ١٠ يونيه . وقد قدمت الشركة لمكتب العمل كشفا بيئت فيه اسماء العمال الذين قررت الاسفناء عنهم اما لاتهامهم فى الحوادث اولتيقنها من اشتراكهم فى اعمال السلب . ثم قالت الشركة انها تمسكت بوجهة نظرها لاتعتنا او جريا وراء شهوة الانتقام . وانما لتيقنها ان ذلك حفاظا على حالة الامن والاستقرار داخل المصنع . وقال مندوب الشركة بان هذا الفصل يخوله القانون وهو طلب عادل تؤيده السوابق التى اتبعتها الشركات الاخرى فى مثل هذه الحالات ووافقتها الجهات المختصة .

لقد كان عدد الضحايا من العمال كبيرا ما بين قتيل ومصاب ومعتقل ومفصول ولم تكن البيانات الرسمية تمثل الاجزاء فقط من الحقيقة . ولهذا عندما عقد فؤاد سراج الدين اجتماعا فى مكتبة ودعا اليه طاهر وعبد الحميد سباهى من اصحاب المصنع ومدير الشركة ومستشارها والنائب حسن سرور واربعة من العمال باعتبارهم يمثلون النقابة . وقد كان كلام سراج الدين قصيرا وحادا والتهديد فقط اذ قال انه لا يستطيع ان يبقى بضع مئات من رجال الشرطة كل يوم

(١) الاهرام ٢٨ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

لإرقابة المصنع وعماله . طبعى أن هذا التهد يد كان موجها لعملى العمال وحدهم ثم اطن سراج
الدين أنه قد استقر رأى على أن يستألف العمل تدريجيا فى المصنع ابتداء من شد .
وقد وضع مكتب العمل شروط الاتفاق الذى اطله سراج الدين وأن تصرف الشركة لعمالها
أجور خمسة أيام بمناسبة شهر رمضان .
وبدأ العمال فى العودة الى العمل تحت إشراف البوابس ومنوب دائم من مصلحة العمل
حتى استقرت الحالة وبعد أن فصلت الشركة كل من كانت تريد التخلص منهم من العمال وأن
كانت قد أبدت استعدادا لها فتح هؤلاء المصنوعين التعرض للقانونى عن فصلهم . كما استطاعت
الحكومة والشركة فى نفس الوقت أن تشمل فاعليه النقابة وأن توقف نشاطها تماما بعد فصل
جميع العمال القيادين فى النقابة من الشركة وإبعاد الكثيرين منهم من منطقة الاسكندرية كلها
ولكن ذلك لم يكن الا حين حيث بدأت من جديد المعركة من أجل النقابة المستقلة عن نفوذ الشركة
والدولة وتحسين ظروف العمل .

اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات

كان عام ١٩٤٧ من اغزر الفترات في تاريخ نمو العمليات الكفاحية للطبقة العاملة المصرية في مختلف المناطق والتجمعات العمالية في شبرا الخيمة والقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، وكان لعمال شركة الملح والصودا المصرية بكفر الزيات نصيب وافر من تلك الكفاحات . كما كان لهم ايضا نصيب من محاولات الرأسمالية للاعتداء على حقوق العمال بعد الحرب العالمية الثانية ، في وقت كانت اسعار ضروريات المعيشة في ارتفاع مستمر وكان المزاج الصدامي للطبقة العاملة مع زيادة الوعي يدعو الى العمل على توسيع حقوق العمال والكفاح من اجل رفع مستوى المعيشة وظروف عمل افضل .

وكانت شركة الملح والصودا من الشركات التي تألفت في لندن ، كان اول مدير مصرى لها هو حسين (بك) فهمى في ١٩٤٣ ، وكان كبار موظفيها من الاجانب وخاصة الانجليز يعاملون معاملته متميظه عن المصريين في الاجور والمعاملات الأخرى وفى نفس الوقت كانت الشركة تعمل جاهده على تفريق صفوف المصريين العاملين في الشركة ، وقد تقدمت الشركة ببلاغات وتقارير ضد نقابة عمال الشركة وقادتها بعد ان تقدموا لها بطلباتهم العشرة وهى : - (الكتلة ٨ اكتوبر ١٩٤٧)

١- زيادة الاجور بنسبة ٥٠ ٪ لمن نقل يومياتهم عن عشرة قروش ، و ٣٠ ٪ لمن تزيد يومياتهم عن ذلك .

٢- تعديل فئات اجور عمال المعصرة بحيث لا يقل التعديل عن اربعة قروش

٣- تحسين حال مستخدمى المياه

٤- زيادة اجر العامل المريض الى شهرين باجر كامل في السنة على ان تزداد الى ثلاثة اشهر في حالة اشتداد المرض .

٥ -زيادة الاجازة الاعتيادية من ١٢ الى ٢٠ يوما باجر كامل وبغلاء المعيشة .

٦ - ايجاد مساكن للعمال اسوه بالموظفين .

٧ - زيادته المستوية من ١٥ يوما الى ثلاثة اشهر اسوه بالموظفين .

٩- تقرير راحة اسبوعين بأجر كامل

١٠- عدم الوفر مطلقا

وفى مواجهة تقديم النقابة لمطالب العمال ورغبة فى تفريق صفوف العمال ، اصدرت الشركة قرارا يمنح عمال مصنع كفر الزيات علاوة مهاره ولكنها قصرتها على ٢٧ عاملا فقط، ولكن العمال لم يبلعوا طعم التفريق ، فاعترضت النقابة وطالبت بصرف العلاوة لجميع العمال بلا استثناء ، ثم قامت النقابة باعداد بيان وزعته على نطاق واسع فى مدينة كفر الزيات لكى تضمن تأييد الاهالى للعمال ومطالبهم ، كما ارسلت النقابة ذلك البيان الى جميع المسئولين فى الشركة وفى الحكومة والى الصحف ، وقد اضطرت الشركة مكتب العمل فى ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧ بوصول خطاب النقابة اليها وبمع البيان الذى حددت فيه مهلة لاجابة المطالب قدرها ثلاثة اسابيع بوقوف بعدها العمل بالطريقة التى يرونها ، وقد قام مدير الغريبه بعد وصول بيان النقابة اليه بمطالب العمال ، قام بارسال خطاب الى الشركة فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ مشتملا على طلبات العمال وطالبا تهذه الحالة ، ولكن الشركة اعلنت انها لايمكنها اجابه المطالب فنيا واقتصاديا ، وبعضها يحتاج الى تعديل فى قانون عقد العمل وهو اجراء لاتملكه الشركة ، وفى نفس الوقت ارسل مفتش مكتب العمل الى مدير الغريبه عن زيارته لاطراف النزاع مبينا اصرار العمال على اجابه مطالبهم ، وان هناك ارتباطات قد اضعفت الانتاج بسبب عجز الرئيساء عن مباشرة اعمالهم .

وفى ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ارسلت الشركة خطابين الى مكتب العمل ومدير الغريبه ان هناك جوا من الارهاب والعنف يسود المصنع الذى استحال معه على الموظفين مباشرة اعمالهم ، وطلبت وضع حد لذلك حتى تتمكن الشركة من الوفاء باحتياجات الجمهور من انتاج الشركة .

وقد نشرت جريدة الكتلة فى ١١ / ١٢ / ١٩٤٧ تحقيقا صحفيا قالت فيه الجريدة انها تقدم به قضية عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات الى الزاى العام ، واوضحت فى التحقيق محاولات الشركة التمرش بالعمال ومنها نقل رئيس ورش النجارة الى مكان آخر واصدار تعليمات الى رئيس الجراج تتسلبه سلطاته ، وعند ذلك احتج العمال وقرر الموظفون الاستقالة وتضامن مدير المصنع معهم فامرتهم الشركة بالانتقال الى الاسكندرية واطردت مأمور المركز بذلك .

وفى صباح الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٤٧ تلقى مأمور مركز كفر الزيات بلاغا من الشركة باصابه رئيس الورش باصابات خطيرة فقام باعتقال من حامت حولهم الشبهات وانهمت الشركة النقابة بالتمريض فقبض على رئيسها ووكيلها ثم افرجت النيابة بعد ذلك عن رئيس النقابة

بالضمان الشخصي وعن وكيل النقابة بكفالة عشرين جنيتها واستمرار حبس الباقين ، وعند ذلك اعتمد العمال بالمصنع فصاحرت قوات البوليس المصنع واخرجت العمال منه ، واستكمالا لمسلسل تاييد الحكومة للشركة اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية قرارا يحل نقابة عمال الشركة ، املا في ان يؤدي ذلك الى انقراط عقد وحده وترايط العمال وفي ١١ / ١٢ / ١٩٤٧ نشرت الصحف بيانا للشركة جاء فيه :

« قررت الشركة منح العمال كلهم مرتب ٢٢ يوما في العيدين الفطر والاضحى وهذا بخلاف اعتمادها الفين جنيه لمستلوق ادخار للعمال يعينهم في حياتهم بالاضافة الى ما يوزع من لحوم ومسلى وزيت وسكر واربز وضابون وبقيق ، والشركة تواصل بناء مساكن للعمال واعتمدت لذلك مائة الف جنيه لاقامه مؤسسات اجتماعية للعمال في كفر الزيات وزودتها بنطايب واقران وقاد ومكتبه وسينما ومسرح ومسجد بلغت تكاليف مقروشات ٩٠٠ جنيه وحمام سباحة وملعب لكرة القدم وجمعية تعاونية يحصل منها العمال على حاجاتهم بالاشنان الرسمية المخفضة ، كما قامت الشركة بشراء مواد التموين وزعتها على العمال بلا مقابل ، واقامت مستوصفا واستوردت اجهزة مستشفى كامل العده مجهز باحدث الآلات عزل الحرارة وتكييفها وتنقية الهواء داخل المصانع للعمال ومائلاتهم ، وقد استحضرت لاداره الات عزل الحرارة وتكييفها وتنقية الهواء داخل المصانع ، كما انشأت مدارس للتدريب المهني بالاسكندرية لرفع مستوى العامل حناعيا ومهنيا وثقافيا . »

ورغم اجابة الشركة لكثير من مطالب العمال ، الامر الذي انعكس على الجو العام في المصنع وساده كثير من الهدوء والاستقرار وانتظم العمل ، الا ان الشركة لم تتقبل انتصار العمال ونجاح كفاحهم واخراجهم ، بل استمرت في تدبير المؤامرات وتلفيق التهم للنقابة ولقيادات العمال خاصة بعد ان طلبت النقابة التدخل واستلام المصنع وادارته لانه لاينتج الاثث مقطوعيته من الزيت المخصص لتموين السكان ، وفي سبيل تحقيق اغراض الشركة اصدرت قرارا بتعيين الاميرالاي عبد السميع عجرمه (بك) محافظ الصحراء الشرقية سابقا مديرا لشئون العمال في مصانع كفر الزيات ، ومع صدور قرار وزارة الشؤون الاجتماعية بحل النقابة احوالت الامر للنياية العامة للتحقيق فيما هو مسند الى النقابة من مخالفات .

وكانت اهم واخطر حلقات التظفيق ضد قيادات عمال شركة الملح والصدودا بكفر الزيات اتهم الشركة للعمال بالاعتداء على وكيل الشركة جرجس افندي مرقص (المصري ١٧ / ٤ / ٩٤٨ ص ٢) وقد اشارت النياية بحفظ التحقيق لعدم معرفة الجاني ، وعندئذ تقدم عبدالخالق خلق

وهو من عمال الشركة ببلاغ الى مركز البوابيسي اعترف فيه بضرب جرجس الفندى بتحريض من رئيس النقابة - محمد ابو شادى - ومحمود حسن سيد امين صندوق النقابة ومحمود حسن الشيمى احد اعضاء مجلس ادارة النقابة ، فقدمتهم النيابة لمحكمة الجنىح التى قضت بعد نظر القضية وسماع الشهود بحبس المبلغ المعترف بجريمته ثلاثة اشهر وتغريمه خمسة وعشرين جنيها تعريضا للمجنى عليه وبراءة باقى المتهمين ، وهكذا اثبت قضاء مصر العادل انحيازُه للحق والعدل ودقته وكشفه للتلفيقات مهما كان احكام خطراتها بل واعطى درسا قاسيا لمن خان زملاءه ووضع نفسه مقلب قط تنفذ به الشركة واعداء العمال مؤمرات ضد اشرف القيادات المخلصة من ابتاء المصلحة العامة .

وبهذه المناسبة نقول ان نقابة عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات كانت من النقابات الرائدة المكافحة ، ليس النطاق المحلى وحده فى كفر الزيات وفى الشركة ، ولكنها اشتركت فى النشاط النقابى العام على نطاق القطر كله ، وكانت ضمن النقابات التى ساهمت فى ارتباط النقابات المصرية بالحركة النقابية العمالية عام ١٩٤٥ وكان رئيسا الزميل محمد ابو شادى عضوا فى اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر التى تكونت اثناء الاحتفال الجماهيرى العمالى الكبير الذى عقد بكازينو ايلاس بروض الفرج عند استقبال محمد يوسف المدرك عند عودته من مؤتمر النقابات العالمى بباريس عام ١٩٤٥ وقد انتخبت عندئذ الزميل محمد ابو شادى مستولا عن نقابات ققطاع وسط الدلتا ، واذا كانت هذه المحاولة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال مصر قد اجهضت بسبب عدة عوامل ليس هنا مجال الحديث عنها ، الا ان نقابة عمال الشركة الملح والصودا بكفر الزيات ظلت منارة للكفاح العمالى فى وسط الدلتا وظل الزميل محمد شادى رمزا للقائد الجماهيرى العمالى الشريف الصلب

طه سعد عثمان
شبرا الخيمة

الوثائق

نص التقرير الذى ارسله مكتب الاعمال النقابية المصرى

الى

الاتحاد العالمى للنقابات و مكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨

هجوم واسع على الحريات النقابية

تعيش النقابات المصرية فى اللحظة الراهنة نظاما من القهر المنظم ، رتبته اصحاب الاعمال والحكومة الحاضرة التى تدافع عن مصالحهم بكل حزم ، فأبسط المبادئ الاولى للحرية النقابية التى تعترف بها الهيئات الرسمية الكبرى المعنية بالعمل على نطاق العالم ، يدوسها بالأتخدام كل يوم اصحاب العمل ومكتب العمل والبوليس فى مصر .

الاضطهاد البوليسى

ليس هناك نقابة مصرية واحدة إلا ويراقبها البوليس مراقبة عن كثب ، وضغطه محسوس فى كل جلسة وكل اجتماع وكل فرع من فروع النشاط النقابى . فالبوليس يرسل عملاءه إلى كل جمعية عمومية تعقد وبالأمر يحصل البوليس من النقابات على قائمة بأعضاء مجالس إدارتها . وعلى عناوينهم الخاصة . ويأخذ البوليس محاضرات اجتماعات المجالس المذكورة ويطلع عليها . وفى بعض المدن (مثل الاسكندرية وبور سعيد) يشترك البوليس مباشرة فى مناقشاتها ويتدخل فى الانتخابات فارضا اختيار أشخاص يتمتعون بثقة ، ومنعاً انتخاب النقابيين المخلصين الذين يستندهم العمال وكثيراً ما يأمُر البوليس بإلغاء الاجتماعات والجلسات . بل وصل الأمر به أنه حال بين العمال ودخول مقار نقاباتهم فى إبريل ١٩٤٥ . ويتواطأ البوليس مع اصحاب الاعمال لعدم تشغيل العمال المعروفين بنشاطاتهم النقابية . ويجبر البوليس زعماء النقابات على التوقيع على تعهدات يقررون فيها على أنفسهم بعدم ممارسة بعض الأنشطة رغم أن القانون يبيحها (وكمثال

لذلك حرم على العمال دفع اشتراكاتهم لعضوية الاتحاد العالمى للنقابات).

مكتب العمل والنقابات

إن تدخل مكتب العمل فى شئون النقابات ملموس بصورة أشد من تدخل البوائس إذ أن هذا المكتب له حق مراقبة إنشائها ، فالعديد من مفتشى مكتب العمل يحضرون الجمعيات العمومية ويتدخلون جهارا فى أعمالها مخالفين بهذا القوانين السارية ومستخدين سلطانهم للتأثير على قرارات الجمعيات . وهم يتدخلون أيضا فى الانتخابات واعداد المناظر ومناقشة المقترحات والتقارير (مثال ذلك ماحدث بنقابة موزى الصحف والمجلات)

وبهذا تتحول رقابة مكتب العمل الى سياسة استبعاد حقيقى للنقابات بفرض استخدامها ضد مصالح العمال الحقيقية . فلم تعد نقابة من النقابات بقادرة على تعديل لائحتها بوز موافقة مندوبى المكتب وإن كانت جميعيتها العمومية قد أقرت هذا التعديل . ووضف المكتب على النقابات لى تتبنى لوائح تحدد مالها من امكانيات كفاحية فى أضيق الحدود الممكنة . وكثيرا مايستعمل مكتب العمل سلاح التهديد بحل النقابة فقد أصدر المكتب إنذاره بحل نقابة رؤساء ومساعدى المصانع لأنها احتجت على ملاحقه عمال المحلة الكبرى من اساعات . وكان المبرر الذى قدمه مكتب العمل ان النقابة خرجت من أهدافها بهذا الاحتجاج .

وقد ارسل المكتب الى جميع النقابات بالقطر المصرى خطابا جرم عليها سداد اشتراكاتها فى الاتحاد العالمى للنقابات ، أو أن تجمع أموالا تغطى مصاريف سفر مندوبيها .

ويهدد الى احدى النقابات أمر بمنعها من إقامة صنفوى زماله لصالح أعضائها ، إذ اعتبر المكتب أن صنفوى ادخار أنسب لمصالح العمال .

وعند تعليق الأمر بارسال مندوبين لمؤتمر مكتب العمل الدولى الأخير ، استسمى مدير مكتب العمل بمصر رؤساء النقابات فى مقر ادارته (حيث يستطيع أن يجعلهم يشعرون بسلطاته على شكل أوضح) وذلك لى يفرض عليهم تعيين « مندوبين » لايتق بهم النقابيون أى ثقة .

ويبدل مندوبو مكتب العمل قصارى جهودهم لإشاعة عدم الثقة بين العمال آزاء بعض المناضلين المخلصين لقضية الطبقة العاملة حتى يحل محلهم أشخاص معينون يخلصون للسلطات الرسمية .

وثمة أسلوب آخر يستعمله مكتب العمل ، ويضرب به عرض الحائط بلبسط المبادئ الأولية

للحرية النقابية وذلك بعدم الاعتراف بهذه النقابة أو تلك ، وأعمال مراسلاتها أهمالا تاما وكذلك سكاراها بل وحتى وجودها . فلا ينظر الى بعض التقارير التي ترسلها النقابة الى المكتب . ولا تولى مندوبيها معاملة محطلة لكرامتهم .. وعندما زار جون برايس مصر ، قام مكتب العمل بنفسه بتعيين الوفد الملكلف بمقابله في محاولة منه أن يخفى عن العالم الأوضاع الحقيقية للكادحين المصريين .. ويعجز التعبير آزاء مواقف مكتب العمل فيما يتعلق بالإتحادات المهنية التي تجيز انشاقها المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وهذا نصها . « للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها اتحادا يرمى مصالحها المشتركة . على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك في انتاج نوع واحد من السلع .. ونص البند ٢٧ من نفس القانون بقول . يكون إنشاء الإتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يتعلق بالنقابات وحلها ، ويكون لها ما للنقابات من حقوق وما عليها من واجبات » .

إن المادتين المذكورتين أصلاه هما اللتان تنظمان انشاء الاتحادات . ومع ذلك فبسبب السياسة المعادية للعمال التي يتبعها مكتب العمل لم يتم اتحاد مهني واحد في مصر حتى ١٩٤٨ ويقدم مكتب العمل تبرير الموقف حججا تكشف عن تحيز مديري هذه المصلحة وسوء نيتهم . وتتضمن الحجة الاولى أن الامر الوزاري الخاص بهذا القانون لم ينشر رسميا . غير أن ذلك الامر قد صدر فعلا في الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٠ بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٤ والحجة الثانية التي يحتج بها مكتب العمل أن المذكرة التفسيرية للقانون المذكور لم تعلن للكافة ، غير أن المعروف تماما أن أى قانون من القوانين لا يعرض على البرلمان دون مذكرته التفسيرية التي تتخذ أساسا للمناقشة .

”روح وظل النقابة تنفعك“

وقد تبنت أصحاب الأعمال من جهتهم سياسة الاضطهاد المنظم آزاء العمال . فهم يعاملونهم أسوأ معامل ولا يترددون في فصلهم لجرد أنهم سجلوا أنفسهم في النقابة . وهناك عمال عديون وجنوا أنفسهم فجأة لايجنون قوت يومهم ، رغم أن القانون يحرم الفصل على هذا الأساس . وهناك أمثلة لا حصر لها ، وكفى أن تذكر رئيس نقابة شركة فازيري فوى ، وسكرتير نقابة شركة النيل للملاحه ، ورئيس نقابة شركة اتوبيس القاهرة فقد فصلوا جميعا من أعمالهم

لأنهم دافعوا عن مصالح زملائهم العمال ، ولا تنسى شركة مياه القاهرة التي لم تتردد في فصل جميع أعضاء مجلس إدارة نقابتها .

ويطول ذكر جميع الحوادث إذ أنه لا يمر يوم دون أن يدفع بعامل خارج مصنعه بسبب نشاطه النقابي ويقال له « روح خُل النقاب تنفك » لأنه أظهر روحا نقابية يجدها صاحب العمل غير مستباجة ، وكثيرا ما يفخر العامل بالسباب علاوة على فصله .

وفي كثير من الأحوال ، لا يعترف أصحاب الأعمال بالنقابات رغم أن عمالهم قد أسسوها طبقا للنظم القانونية . فيرفضون استقبال مندوبيهم ومناقشتهم خاتمتين القوانين الجارية .

ولولم يكن الكفاح اليومي الذي يشته العمال المصريون دافعا عن حقوقهم الشرعية ، لكانت الحركة النقابية المصرية ، قد جرفت أله الجهود المشتركة ضدها والتي يبذلها أصحاب الأعمال والسلطات الرسمية .

مملكة أصحاب الأعمال

ماذا جرى بمصانع سبهاى

تستخدم مصانع سبهاى للفرز النسيج بالأسكندرية والقاهرة نحو ١٠.٠٠٠ عامل . وتلجا إدارة هذه المصانع الكبرى إلى وسائل استغلالية بالغة القسوة . فقد تقوالت فى فن إثارة الاشكالات الحائرة . وفى أن تسحب بجميع الطرق الممكنة تصورها . المزايا التي حصل عليها العمال . ولذلك نرى كل يوم نزاعا يتجذر بخصوص الاجور وساعات العمل أو لوائحه . وأخر أزمة قامت ذهبت بحياة أحد العمال وتسببت فى إصابات عديدة . وفى تعود إلى محاولة إدارة مصنع الاسكندرية لتخفيض أجور العمال دون الاتفاق المسبق معهم على ذلك ، ورغم الغلاء المستمر فى أسعار الحاجيات الضرورية فقد ألقت الإدارة العمل الإضافى وخفضت الاجور واتخذت إجراءات مختلفة أخرى ترتب عليها هبوط ما يقبضه العمال يوميا إلى ربع ما كانوا يصرفونه من قبل . وعندما ثار العمال وأخبروا استدمى صاحب العمل البوليس فحاصرت قواته الكابحين مبادئ بسخطهم إلى الذروة لأن الإضراب كان سلميا ولم يعتدى العمال على الآلات أو المباني - وأثناء

الحالة المضطربة التي وقعت بعد ذلك ، أطلق صاحب المصنع عبد الحميد سباهي النار من مسدسه الشخصي وقتل عمدا العامل محمود الدراجيني راضى ، كما أن رصاص البوليس جرح وأصاب عمالا آخرين بجراح ولم تسلم جثة الشهيد إلى أهله الذين لا يزالون إلى اليوم مجهولون مكان دفنه - إن هذه الأحداث والبهوس الشديد الناتج عن الأجور المنخفضة دفعت بالعمال إلى زيادة توحيد صفوفهم ووضعوا شروطا لعودتهم إلى العمل أهمها الاعتراف بالنقابة التي أسسوها أثناء الإضراب بهدف الدفاع عن أبسط حقوقهم الأولية ، تلك الحقوق التي طالما تجاهلتها المصانع منذ عشر سنين - وقف مكتب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والبوليس السياسى وجماعة الإخوان المسلمين الفاشية إلى جانب صاحب المصنع ، ولكن هذا لم يؤد إلا إلى زيادة تصميم العمال رغم الغاء ٤٢ من زملائهم فى غياب السجن .

ومازال العمال يطالبون حتى اليوم بمطالبهم . وهى عودة العمال الذين فصلوا بحجة انتمائهم إلى النقابة والعودة إلى الأجور التي كانت سارية قبل التخفيض الأخير . والغاء المحكمة الخاصة والسجن الخصوصى اللذين أنشأتها الإدارة داخل المصنع . وتحسين نظام العلاج الطبى وتنفيذ القوانين المتعلقة بحوادث العمل والأجازات المرضية رغم مايشوب هذه القوانين من نقص . وإيجاد سيارات خاصة لنقل العمال إلى المصنع مما يوفر على العمال ٤ ساعات مواصلات يوميا لأن المصنع قائم على بعد ٤ كم من مساكنهم :

هذا مثال لما يلاقه عمال مصر فى ظل هذا الحكم الذى يعتبرونه عن حق حكم الاستعمار والشركات المساهمة

(الإضراب الكبير لعمال السكة الحديد بالسودان)

فى حوالى منتصف يوليو ١٩٤٧ ، اضطر عمال سكة حديد السودان التى تعتبر عظمه المركز الرئيس لها . اضطروا إلى الإضراب العام ، وقد ساندته إضراب تضامنى أعلنه جميع العمال السودانيين ، وكانت لعمال السكة الحديدية مطالب مشروعه هى الآتية :

- ١ - حرية تكوين نقاباتهم .
- ب - زيادة الأجور .
- ج - تحديد ساعات العمل .

والمعلوم أن السكك الحديدية السودانية مصلحة حكومية . وكان موقف الحكومة السودانية مخفزيا أزاء تلك المطالب البسيطه ذلك لأنها استخدمت البوليس والجيش ضد العمال ، وكاد الوضع يتحول إلى مأساة لولا وساطة الأحزاب السياسية السودانية وعلى أثر هذا التدخل وعد السكرتير الإداري للسودان (وهو بريطاني) أن يأخذ مطالب المضربين بعين الاعتبار ، فعاد العمال إلى أعمالهم منتظرين تحقيق وعده .

غير أن الحكومة أخذت فوراً في تشتيت قادة عمال السكك الحديدية في المناطق الجنوبية للبلاد مستخدمة وسائل التهديد والعنف . فلم يعد باقيا في عطبره اليوم غير واحد من هؤلاء القادة ، وهو الذي استطاع العمال أن يحاولوا دون نفيه بفضل ماقاموا به من عمل جماعي في هذا السبيل - وفي الأيام الأخيرة أعلن السكرتير الإداري مشروعاً أطلق عليه اسم " مشروع ويلبي " على اسم كاتبه وهو مدير مصلحة السكك الحديدية السودانية . وقد تجاهل هذا المشروع أبسط الحقوق الديمقراطية . فتضمن تقسيم ورش السكك الحديدية إلى أقسام ، على أن يمثل عمال كل قسم لجنة من خمسة أعضاء يتحتم أن يكون رئيسهم بريطانيا وسكرتيرهم معينا من الإدارة مع انتخاب العمال للأعضاء الثلاثة الآخرين . وينص المشروع على تكوين لجنة مركزية من رؤساء جميع لجان الأقسام . والمفروض أن هذه اللجنة المركزية - المشكلة من بريطانيين دون غيرهم تتحدث باسم العمال السودانيين وتطالب بحقوقهم تماما كتنها نقابة .

وينبغي التوضيح أن هؤلاء البريطانيين هم دائما رؤساء الأقسام في الورش . وأن مستواهم المعيشي يختلف تمام الاختلاف عن مستوى العمال السودانيين الذين يحصلون على أجر شهري يتراوح بين ٩٠ ، ٩٠٠ قرش في حين أن أجور عمال السكك الحديدية بمصر تتراوح بين ٦٠٠ ، ٢٧٠٠ قرش (وتكاليف المعيشة تكاد تكون واحدة في البلدين) والرواتب الشهرية لهؤلاء الموظفين الانجليز تتراوح ما بين ٤٠.٠٠٠ و ٦٠.٠٠٠ قرش إلى جانب المزايا التي يتمتعون بها في بنود الاجازات والترقيات والتسهيلات في العمل . ومن الواضح أنه يصعب عليهم الإدعاء بالتعبير عن شقاء العمال السودانيين .

ولم يكد مشروع ويلبي ينشر حتى أضرب عمال السكك الحديدية السودانية احتجاجا يوم ٢٧ يناير ١٩٤٨ .. ثم مرت فترة طويلة جرت خلالها المفاوضات بين « اتحاد عمال سكك حديد السودان » الذي يمثل ٢٥.٠٠٠ عامل نظرا لعدم وجود نقابة ، وبين لجنة سميت « بالمستقلة »

وأقامتها الحكومة مشكلة أغلبيتها من أصحاب أعمال .

وقد تمسك عمال السكك الحديدية بمطالبهم ، فقاموا بالإضراب العام في نهاية الأمر يوم

١٦ مارس ١٩٤٨ ..

ولما كانوا واعين ما يترتب على حركتهم من مصاعب لاقتصاد البلاد وتموين مواطنيهم فلم يقرروا الإضراب إلا بعد أن يفسوا من الوسائل الأخرى . وقد دام الإضراب ثلاثين يوماً ، أثبت العمال فيها روحاً فائقة من الانضباط والشعور بالمسئولية ، إذ أبقوا على المواصلات الحيوية بالنسبة للسكان (٩) محيطين بهذا الاستفزازات المستمرة من المصلحة والحكومة التي كانت تستهدف إثارة الرأي العام ضد المضربين . وعلى نقض ذلك قامت حركة عظيمة بين الأماهي تاييدا لعمال السكك الحديدية ، فاضرب عمال المنشآت الأخرى يوماً للتعبير من تضامنهم ، وقامت مختلف فئات الناس بعديد من الحملات جمعت فيها التبرعات التلينية ، كما تدخلت جميع الأحزاب السودانية لصالح العمال المضربين . .

ولكن الحكومة ظلت تركب رأسها منكرة مطالب العامل البسيطة الالوية . فبعد ثلاثين يوماً إضراباً قرر العمال العودة إلى العمل حتى لا يدفعوا بالأوضاع الاقتصادية للبلاد إلى وضع حرج ، وهم لم يحققوا مطالبهم بعد - غير أن أصرارهم وروحهم المحافظة على النظام ، والمساندة الإيجابية للنشطة التي تلقوها من جميع السكان - كانت أمور مطمئنة - وتسمح لهم بالنظر إلى المستقبل في ثقة .

تحرك ضباط البوالميس

منذ مدة طويلة ، يسعى ضباط البوالميس وموظفوه إلى تحقيق مطالبهم الاقتصادية ، تلك المطالب التي وعودها الحكومة مراراً بالاستجابة إليها دون أن تفي بوعدها أبداً ، وفي ١٥ يناير ١٩٤٨ الماضي هدد ضباط البوالميس بالإضراب إذا لم تتقرر لهم الالوات المطلوبة ، غير أن تدخل الملك الذي وعدهم بدراسة أوضاعهم جعلهم يؤجلون قرارهم .

وفي ٥ أبريل كان السخط على سيطرة الحكومة قد زاد من الحد ، فشنت جميع قوى البوالميس في القطر المصري (جنوداً وضباطاً وموظفين) إضراباً عاماً وذلك دون أن يكونوا قد قاموا قبل ذلك بالعملية اللازمة لإعداد الرأي العام الذي كان لا يثق بشكل عام في جدية قرار رجال البوالميس ، وعندما رأت الحكومة أن تقوى على جمل المضربين يتراجعون عن ذلك القرار ،

أمرت الجيش باحتلال جميع أقسام البوليس في القاهرة والاسكندرية وكذلك النقاط الاستراتيجية . واستعمل الجيش القوة في الاسكندرية ، الأمر الذي تسبب في اضطرابات دامية قتل فيها عدد من رجال بوليس الحمارك - وفي القاهرة نظم الضباط مظاهرات كبرى ، لكنهم عندما رأوا أن جماهير شعبية ضخمة كانت تساندنهم وأن الجيش أخذ يطلق الرصاص على تجمعات الأهالي ، قرر الضباط العودة إلى ناديهم معتصمين فيه حتى يلقنوا دماء المزيد من الشهداء ، فحاصروهم الجيش ٣٦ ساعة في النادي ، وقطع عنهم المؤن والماء والكهرباء والاتصالات ، وجررت مظاهرات شعبية وفنية وعمالية يومين كاملين تؤيد المضربين وتحالب بسقوط العهد ، وأضرب عمال مصانع النسيج بشبرا الخيمة تضامنا يوم ٦ ابريل . غير أن الحكومة حاولت المدن الكبرى إلى معسكرات حصينة ، وكان الجيش يطلق الرصاص باستمرار على المتظاهرين .

وأخيرا ففي مساء يوم ٦ ابريل بدأ الجيش يطرد بالقوة الضباط المحاصرين في ناديهم ، وفي يوم ٧ منه كان أغلب الضباط قد هانوا إلى أعمالهم . وعدد كبير من الباقين في السجون ، غير أن الحكومة لم تجرؤ حتى الآن على تقديمهم للمحاكمة . خشية من أثار ذلك على الرأي العام ، ولذلك فقد اكتفت الحكومة حتى الآن بتشيت الضباط الذين أضربوا في المراكز البعيدة بالقرى ، منحت ترقية من مناصبهم للذين لم يتضامنوا مع الإضراب ، وكذلك لضباط الجيش الذين أظهروا كفاءة في عمليات القمع .

إن القضية ما زالت بعيدة عن الحل . وما زال رجال البوليس يطالبون بزيادة في أجورهم ومرتباتهم .

ويجب الملاحظة أن رجال البوليس وموظفي هذه المصلحة . ليس لهم الحق في تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم الجماعية وذلك طبقا للقانون رقم ٨٥ الصادر في ١٩٤٢ -

مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦

بتعديل المواد ١٢٤ - ٢٧٤ - ٢٧٥ من قانون العقوبات في شأن إضراب الموظفين والمستخدمين العموميين ومسال المرافق العامة

مادة ١ : يستبدل بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات الاحكام الآتية : -

مادة ١٢٤ " اذا ترك ثلاثة عمال على الاقل من الموظفين او المستخدمين العموميين عملهم ولو في صورة استقالة او امتنعوا عمداً عن تادية واجب من واجبات وتظيفتهم متفقين على ذلك او

صادر من مكتب الاعمال النقابية - ١ شارع الباب الشرقي - القاهرة

مبتغين منه تحقيق فرض مشترك ، عوقب كل منهم بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة اشهر ولاتجاوز ستة اشهر وبغرامة لاتزيد عن خمسة جنيهات ، وبضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم او امنهم فى خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنه بين الناس او اذا اضر بمصلحة عامة ، وكل موظف او مستخدم عمومى ترك عمله او امتنع عن عمل من اعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل او الاخلال بالنظام يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها ، وبضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم امنهم فى خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنة بين الناس او اضر بمصلحة عامة .

مادة ١٢٤ أ : يعاقب بضعف العقوبات المقررة فى المادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التمرير فى ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها ، ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من حرش او شجع موظفا او مستخدما عموميا او موظفين او مستخدمين عموميين بايه طريقة كانت على ترك العمل او الامتناع عن تادية واجب من واجبات الوظيفة اذا لم يقترب على تعريضه او تشجيعه ايه نتيجة ، وقضلا من العقوبات النقدم ذكرها ، يحكم بالعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبس جريمه من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ او فى الفقرتين السابقتين من المادة او اذاع عنها اخبارا غير صحيحة وذلك بايه طريقة من الطرق المنصوص عليها فى المادة ٣٧١

مادة ١٢٤ ب : يعاقب بالعقوبات المبينة فى الفقره الثانية من المادة ١٢٤ كل من يعتدى او يشزع فى الاعتداء على حق الموظفين او المستخدمين العموميين فى العمل باستعمال القوة او العنف او الارهاب او التهديد او التدابير غير المشروعة على الوجه المبين فى المادة ٣٧٥ من القانون . مادة ١٢٤ جـ : فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاثة السابقة بعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون بايه صفه كانت فى خدمة الحكومة او خدمة سلطة من سلطات الاقاليم او السلطات البلدية او القروية او الاشخاص الذين يندبون لتادية عمل معين من اعمال الحكومة او السلطات المذكورة

مادة ٢ : يحظر على المستخدمين والاجراء الذين يقومون بخدمة عامة او بالخدمة فى المرافق العامة او يعمل بسد حاجة عامة ولولم يكن موضوعا لها نظام خاص ، ان يتركوا اعمالهم او يمتنعوا عنه عمدا ، وتجبرى فى شأن ذلك جميع الاحكام المهنية بالمادة ١٢٤ و ١٢٤ أ وتطبق

العقوبات المنصوص عليها فيما سبق على هؤلاء المستخدمين والاجراء وعلى المحرضين والمشجعين والمحبين والمنذعين على حسب الاحوال .

مادة ٣٧٤ : يحظر على المتعهدين وعلى كل من يدير عملا او مرفقا من الاعمال العامة المشار اليها بالمادة السابقة ان يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها اداء الخدمة العامة وانتظامها ، ويطبق عليهم وعلى المحرضين والمشجعين لهؤلاء المحبين والمنذعين العقوبات المنصوص عليها فى المادتين ١٢٤ او ١٢٤ ا على حسب الاحوال .

مادة ٣ : يستبدل بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات النص الاتى :

مادة ٣٧٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة او العنف او الارهاب او التدابير غير مشروعة فى الاعتداء او الشروع فى الاعتداء على حق من الحقوق الاتية :-

اولا - حق الغير فى العمل

ثانيا - حق الغير فى ان يستخدم او يمنع عن استخدام اى شخص

ثالثا - حق الغير فى ان يشترك ولا يشترك فى جمعية من الجمعيات ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة او العنف او الارهاب او التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود او مع اولاده ، وتعد من التدابير غير المشروعة الافعال الاتية على الاخص .

اولا - تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة فى غنوه ورواحه

ثانيا - اخفاء ادواته او ملابسه او اشياء اخرى مما يستعمله فى مزاوله عمله او متعه بائية طريقة من استعمالها

ثالثا - الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله او بالقرب من اى مكان آخر يقطنه او يشتغل فيه ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يحرص الغير بائية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة

مادة ٤ - على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ١٤ أغسطس ١٩٤٦

وزير العدل

فائق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء : اسماعيل صدقي

الى عمال مصر بمناسبة عرض القوانين الرجعية على البرلمان

صوت الامه ٤٨/٥/٥ ص ٢

كان من نتيجة فشل الحكومة الماضية فى معالجة الاحوال السياسية والاقتصادية وضغط الغلاء المسعور على اغلبه ابناء الشعب ان هبت الجماعات والهيئات تطالب بتحسين احوالها وبتيسير معيشتها والسير فى طريق تحقيق العدالة الاجتماعية بما يكفل بنيان مجتمعنا المصرى على اساس سليم من رعاية الحقوق والواجبات . وبدلا من ان تساير الحكومة هذه الروح الطيبة وتحقق رغبات الشعب عمدت الى وضع هذه القوانين الرجعية الجائزة التى تحرم على الهيئات ابسط حقوقها من عرض شكاواها وما يتعرضون له من عسف واضطهاد وتكاثر جميع القوى الاستعمارية والراسمالية ضدها حتى لم تبق هيذة واحدة فى مصر لم تجار بالشكوى وسبل المصير .

ولكن الحكومة بدلا من دراسة الانواء الحقيقية التى تشتت امراضها بين طبقات المجتمع وعلاجها على اساس علمى صحيح واحترام حق الحياة وحرية الفرد . عمدت الى استغلال كلمة الشيوعية فسنت القوانين لتحرم وتهدد كل من تحدث نفسه بالمناداة بحق او الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب بالسجن والفرامة والتشريد .

وليس ادل على ذلك من ان مشروعي القانونين الفاشيين الظالمين المروضين على البرلمان فى هذه الايام . واللذان يحرمان على كل مواطن المطالبة بتحسين حاله وحال ابناء مهنته او يرفع صوته بنقد او تعليق او اشتراك او تشجيع لاي عمل مشروع او فكرة يستهجنها او يستحسنها ولاشك ان الهيئة العمالية التى اصدرت هذا البيان لعمال مصر وجميع الطوائف تشارك الحكومة شعورها ضد المركبات الهدامة والافكار الخطرة ولكنها تنبه الى انها يمثل هذه القوانين انما تزيد الدعايات الضارة قوة وانتشارا وتقضى على كل امل فى المطالبة بالطرق المشروعة التى وقفت القوانين الرجعية الجديدة تعترض سبيلها فى قوة وجوهل وعنف - الهيئة تبين للعمال ان سريان هذه القوانين معناه استعباد العمال واذلالهم بحكم القانون لاصحاب الاموال دون ان يكون لهم

حق الاعتراض او ابداء الرغبة فى اى تعديل لحالهم او تركهم العمل لائى سبب كان بل هى فى وضعها مخالفه للدستور والحريات التى كفلها لجميع المواطنين واباح لهم حق الاضراب والامتناع عن العمل .

ان امه تعيش فى القرن العشرين لاتقبل باى حال من الاحوال ان يعيش ابنائها فى جو من هذا الارهاب الفاشم لافرق بين شيخ وثائب وعامل وموظف ومستخدم واجير وحاكم ومحكوم ياعمال مصر ... ان القوانين المشار اليها بما فيها من الفاظ مطاطه وعبارات عائمه .. يبددان ماحصلتم عليه بجهدكم السنين الطوال وتضحيات زمالنكم بالنفس والمال ويجعل منكم عبيدا مقيدين بالسلاسل والاغلال .

وستوالى الهيئة الاتصال بحضرات الشيوع والنواب والجهات المختصة لمنع اصدار هذه القوانين التى تتعارض مع ابسط مبادئ الدستور الاساسيه

هيئة العمال المصريون

جريدة صوت الامة

١-٥/٨/١٩٤٨ ص٢ بعنوان (عمال ٥٠ مصنعا من اضخم مصانع القاهرة والاسكندرية يستنكرون قانون مكافحة الاضراب والشيوعية ويؤيدون المعارضة الوطنية)

- زار أمس مندوب ٤٩ مصنعا بالقاهرة وشبرا الخيمة وقدموا لها صورا من البرقيات التى بعثوا بها النواب حنفى الشريف وفكرى اباظه وعلى راتب وهم الذين عارضوا مشروعى قانونى الاضراب ومكافحة الشيوعه والى رئيس المعارضة بمجلس الشيوع ونحس البرقيه : " لما كانت كل مواقفكم السابقيه معبره عن رغبات الشعب وضد كل اتجاه يراد به هضم حقوق الشعب والتكليل به لجائنا اليكم الآن لثقتنا فى ضمائركم الحبه ان تقامروا هذا القانون الجائر على حقوق طبقات الشعب عامه والعمال خاصه والذى لم تر له مثيلا فى الدول الاخرى والطبقه العامه من ورائكم تؤيدكم وتعضدكم .

ويعد ذلك امضاءات عمال المصانع الآتيه :

سباهى ١	سباهى ٢	سقال للنسيج	نیشان
لقاهرة	حمص ١	حمص ٢	أصوف

الفريتو	النصر ١	النصر ٢	النصر ٣
الصوف مسطرد	داوود عدس	نوعان	الجوت
النيل	كاسترو	الاياف	نقولا راغب

لطيف .

الشيلان	ميشيل الباسي	كاسم وقباني	عوف
الزغل	سلامون	شوشه	بخوري
نوني بروخ الفرج	النسر	توفيق عدس	حمدي سليمان
السلوم	مانيك	انطون شوشه	جورج اسود
ادوار طويل	الذيب	موريس عدس	المسلحه
المطرية	مارتن وقباني	نصر تاجر حدائق شبرا	مصنع الجواهره

كما ابرقت لجنه عمال شركتي الفزل الاهليه والمنسوجات بالاحتجاج على القوانين الرجعية التي تسنها الحكومة ويطالبون بانصاف الطوائف بدلا من كبتها ولجنه المصنع تطالب جميع الوطنيين والنقابات والعمال ان يعملوا على ايقاف هذه القوانين .

جميع المحتجين سواء في القاهرة او شبرا الخيمة او الاسكندرية من عمال النسيج

- ١/٥/١٩٨٨ ص ٣ - (بلاغ الي النائب العام) من محمد محمد قراعه المحامي بصفته وكيلًا عن المقبوض عليهم . تعلمون معادتكم ولاشك اننا طالما لجانا اليكم من الاجراءات التعسفيه التي تتخذ مع الوفديين من طلبه وشباب وعمال في جميع المناسبات التي يخيل فيه للبوليس السياسى ان امراً ماسيرتكم . ولان هذا اول ماير فقد سن البوليس السياسى حملة تصفيه وقام بالقبض على عدد كبير من طلبه الجامعة والازهر والمدارس الثانوية والعمال والقي بهم فى سجون الاقسام دون ان توجه اليهم تهمة ما اللهم الا ان البوليس السياسى اراد ان يحبسهم حبسا وقائيا ومن الغريب ان تلمر النيابة بالقبض على اشخاص وتطلب حضورهم اليها فى نيابة الصحافة صباح الجمعة فيذهب هؤلاء الى النيابة فاذا بها عطلة رسمية . وبذلك يبيتون ليلة اخرى على ذمة التحقيق المزمع فى القسم . ولما كان الامر قد تكرر مرارا وخاصة اليوم على صورة لم نهمدها من قبل . فقد رأينا ان نضع تحت نظرکم ما اتخذ من اجراءات تعسفية نكايه باهراء . ينتمون الى هيئة معينة بالذات وفى جميع المناسبات . بناء على تعليمات القلم السياسى

ولما كانت النيابة هي المهمة علي الحريات العامة وصيانة القانون من ان يكون اداة تشقى وانتقام من اشخاص لم يرتكبوا وان يرتكبوا مايخل بالامن والنظام . فقد تقدمت بهذا البلاغ الى سعادتكم طالبا التحقيق مع رجال البوليس الذين طلبوا الي النيابة العمومية ان تأمر بهذا القبض التمسقى والحبس الذى لايمرر له من القانون والمخالف للنصوص الصريحة الواردة فى قانون الجنايات والعقوبات والمناقض للحريات العامة المكفولة بالدستور وذلك صيانة لقدسيه الحرية الشخصية ومنعا من تكرار هذا الميث بها . على انه اذا رأت النيابة العمومية ان تحقق مع هؤلاء الافراد فلايد من وجود تهمة معينة بالذات ومحدوده الوقائع لكى يتناولها التحقيق .

من اجل ذلك . فانى ارفع الى سيادتكم هذا البلاغ واپين به اسماء الاشخاص المقبوض عليهم في كل قسم من الاقسام المختلفة مع العلم بانهم جميعا قد قبض عليهم مساء يوم الخميس ٢٩ ابريل ١٩٤٨ ولم يحقق معهم الى الآن . مع مضى اكثر من ٢٤ ساعة علي القبض عليهم وايداعهم سجون الاقسام

قسم مصر الجديدة : الاستاذ مصطفى موسى - الشيخ محمد الحفناوى - الشيخ على سقر - انور مرزوق افندى

قسم السيدة زينب : امين بهنسى افندى - حسن عبد النبى - ابراهيم احمد مراد
قسم الرايلى : حسين الاسناوى افندى - حسين شريف - ادوار لوقا - صلاح الدين محمود - احمد اسماعيل * - سيد امين * - انور يواس - ابراهيم على سلامة
قسم شبرا :

سعد مسيحه افندى - مصطفى محمد مصطفى * - سسالم ابراهيم * - على محمد خليل
* محمد سيد احمد طايى * - طه احمد محمد * عوض الباز .

* كل من عليه هذه العالمة من عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها
- ٩٤٨/٥/٢ - اعلان حالة الطوارئ فى الاسكندرية والقبض على كثيرين - حلة من ٢٥ من شباط الجاهت والقلم السياسى طاعت الانجاء وقبضت على الكثيرين من المروفين بميولهم الوطنية
- المرجع السابق - افرجت النيابة من جميع المقبوض عليهم فى القاهرة دون تحقيق مع لى منهم .

مكتب الأعمال النقابية

١- شارع الباب الشرقى - القاهرة

الحركة النقابية فى مصر

مايو ١٩٤٨

أين تقف الحركة النقابية ؟

بلغ عدد النقابات العمالية المصرية المسجلة رسميا لدى وزارة الشئون الاجتماعية طبقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢/٥٧ نقابة . ومن هذا العدد تم حل نحو ١٥٠ نقابة منها بقرار من وزارة الشئون الاجتماعية بمبررات مختلفة ، أكثرها هى : عجز النقابة عن الإبقاء على أكثر من ٥٠ عضوا يدفعون اشتراكاتهم بانتظام ، أو أن اجتماعات مجالس الإدارة أو الجمعيات العمومية لم تعقد فى الأجال المنصوص عليها من اللوائح . غير أن علينا أن نبحث عن الأسباب الحقيقية التى تدفع بالحكومة إلى حل هذه النقابة أو تلك فى الإضرابات الكثيرة التى تقع بصناعة معينة أو عن المسؤولية التى تحملها النقابة عن تنظيم هذه الإضرابات أو القيام بها ... وذلك لأن القانون يجبر النقابات على قصر نشاطاتها على الميادين الإجتماعية والاقتصادية ، غير أن هذا لا يحول دون أن تنكر وزارة الشئون الاجتماعية عليها مساعدة المتعطلين ، فى حين أن الوزارة تلزم النقابات بتنفيذ برنامج الخدمات الاجتماعية يخفف من الأعباء التى على أصحاب الأعمال ، مثل الإسعاف والعلاج فى احوال المرضى الخ .

إن نشاط النقابات فى مصر كثيرا ما ينحصر فى الوساطة بين العمال وأصحاب الأعمال للمشاكل الفردية . وتكفى نقابات عديدة بأن تحول إلى مكتب العمل - الذى يتبع وزارة الشئون الاجتماعية - شكوى هذا العامل أو ذاك ، وتحاول جاهدة أن تجزى المكتب يوافق على الشكاوى . ورغم أن مكتب العمل موجود لكى يهتم بالمشاكل العمالية إلا - كما نزيها وجادا ، غير أنه فى الحقيقة ، يقف دائما إلى جانب صاحب العمل . وهكذا تخضع نقابات عديدة لقرارات مكتب العمل ، ولكن ثمة حركة تبدو الآن بين النقابات للجوء إلى المحاكم . ورغم أن العمال يفضلون هذا الطريق لأنهم يتقنون ثقة نسبية فى روح العدالة لدى القضاء ، ولأنهم يطالبون على العموم بتطبيق

القوانين التي لا يحترمها أصحاب الأعمال الإنذرا .

وأما المشاكل الجماعية التي تخص فئات عالية فإن قسما من النقابات فقط هو الذى يهتم بها . وهى خاصة النقابات التي تجمع عمال منشأة واحدة ، فى حين أن النقابات العامة التي تجمع العمال المشتغلين فى منشآت عديدة نادرا ماتهتم بالمشاكل العامة المتعلقة بعمال مهنة واحدة ، نظرا لاختلاف ظروف المنشآت وقدراتها .

ورغم القمع المستمر الذى تلاقيه النقابات العامة من الحكومة فإنها تنتشر انتشارا سريعا فى مصر ويوجد منها نحو ٢٠٠ نقابة تجمع العمال من منشآت عديدة . وأغلب هذه النقابات فى الريف وعدد أعضائها محدود - ويوجب الاعتراف بأن أغلبية النقابات المصرية مازالت على العموم فى مرحلة المساعدة المتبادلة . ويمكن سبب ذلك فى النسبة الكبيرة من الأميين بين العمال . وفى الاضطهاد القاسى الذى يلاقيه القادة النقابيون الواحون ، وتحاول الحكومة دائما أن تشتتهم وأن تمنعهم عن العمل بجميع الوسائل ، فالبوليس السياسى يطاردهم وأصحاب الأعمال يفصلونهم رغم أن المصنع معترفة بقدراتهم الفنية ثم يحاول البوليس إخراجهم من عضوية النقابة . إن نقابيينا . من أمثال طه سعد ومحمود العسكري ، مضطهدون يمثل هذه الوسائل .

ومن جهة أخرى تقف الحكومة فى وجه التركيز النقابى بجميع الوسائل ، فهى تمنع تكوين الاتحادات المهنية والاتحادات العامة ، وتراقب عن كثب أى محاولة للتعاون النقابى وتحول بونه .

فيتلاقى البوليس ومكتب العمل وأصحاب الأعمال وتنظيم الإخوان المسلمين الفاشى على أبعاد العناصر الواحيه عن قيادة النقابات واستبدالهم بعناصر فى خدمة البوليس والعمل والبوليس .

ومثالا لذلك فقد لودع لبوليس فى السجن نحو امان مائة عامل من عمال مصانع شركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى استعدادا للانتخابات النقابية التي كانت ستجرى فيها . وتحولت المدينة إلى معسكر حربى طوال الأسبوع السابق للانتخابات وتمت الانتخابات للنقابة التي تجمع ٢٧٠٠٠ عضو تحت مراقبة مكتب العمل والبوليس وإدارة الشركة بحيث أصبح مجلس النقابة مكونا من موظفين خاضعين للشركة ولا يمثلون الجماهير العمالية بأية صورة من الصور .

وقد حاولت الحكومة القيام بنفس المناورة مع العمال السبعة آلاف بمصانع سيماهى للنسيج بالاسكندرية . ولما فشلت فى ذلك رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية الاعتراف بالنقابة التي انتخبها

العمال . وطرد أعضاء المجلس النقابى من العمل وألقى بهم فى السجنون .
وفى الفترة الأخيرة اتخذ الهجوم الحكومى على النقابات صورة مشروع بقانون الإضراب .
وهو مشروع يستهدف عمليا أن تكون الطبقة العمالية مكتوفة الأيدى مستسلمة لطبقة أرباب
الأممال . ويوجد القارئ نص هذا القانون بعد قليل . ومع ذلك فرغم الضغوط السياسيه
والاقتصادية الهائلة التى تخفق كالحينا غير أن كفاح الطبقة العاملة المصرية يتسع إتساعا متزايدا
من أجل شروط معيشية أقرب الى الإنسانية .

ونرى الأدلة على ذلك فى النشاط المتزايد للنقابات والجماعير العمالية فى أكثر الفروع
تركزا للصناعة مثل النسيج والنقل وصناعة السكر والبتروال الخ . وفى كثير من الأحوال يشدد
هذا النضال حمية حول المطالب الاقتصادية . الأمر الذى يختلف عن النشاط ذى طبيعة التعاون
المتبادل الذى تلقاه فى أغلب النقابات الصغيرة . وأن عمال مصانع الغزل والنسيج بشكل خاص
يخوضون إضرابا بعد إضراب سواء فى المحلة أو الاسكندرية أو شبرا الخيمة بوجه خاص .
وقدر عدد الإضرابات التى قامت فى هذه المنطقة وحدها ٥٥ إضرابا خلال شهر إبريل ١٩٤٥
مما دفع الحكومة إلى حل نقابتهم .

لقد أثبت عمال شبرا الخيمة هؤلاء أنهم طليعة الطبقة العاملة حقا . ويرهنوا على وى
سياسى فائق ..

ومن المظاهر الدالة على ذلك لجنة العمال للتحرير القومى التى أسسوها وحلتها الحكومة
فوراً . واشتراكهم بالنشط الفعال فى حركة إرسال مندوب مصري إلى الاتحاد العالمى للنقابات .
وحملتهم من أجل ترشيح عامل فى الانتخابات البرلمانية السابقة . وإضراباتهم العديدة تضامنا مع
زملائهم بالمحلة الكبرى والاسكندرية .

وفى الأيام الأخيرة أضربوا أيضا فى يوم ٦ إبريل ١٩٤٨ تضامنا مع ضباط البوليس
الذين ترققوا عن العمل بسبب مطالب اقتصادية . وقد نظم العمال بعد الإضراب مظاهرة اتخذت
شعارا لها سقوط العهد العالى . ولم تتفرق إلا بواسطة وحدات الجيش .

وثمة قرية أخرى على استيqaظ الجماهير ، وهي أن الشهور الأخيرة شهدت تحركا واسعا بين الفئات الكادحة غير العمالية مثل المهندسين والمدرسين والموظفين بل وضباط البوليس ، وذلك من أجل المطالب الإقتصادية ...

وتبنت تنظيمااتهم (مثل النوادي والروابط) لأول مرة أساليب نضالية شبيهة بأساليب نقابات الطبقة العمالية . مثل الإضرابات والمظاهرات .. الخ .

حول مشكلة عمال المحلة

تحقيق عمالي بمعرفة

محمد يوسف المدرك

مندوب نقابات عمال مصر

بالاتحاد العالمي للنقابات

أكتوبر سنة ١٩٤٧

مشكلة عمال المحلة "

لقد ظهرت مشكلة عمال المحلة أخيراً كمشكلة قومية تجاوزت أبعادها البلاد فقط منذ أوائل سبتمبر ١٩٤٧ ، وكان ذلك على أثر حدوث الاضرابات التي وقعت بين العمال بشركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن شحايًا : قتلى وكذا جرحي كثيرين من العمال والإهالي ورجال البوليس .

كما أن العمل بمصانع الشركة قد تعطل وأرتبك لفترة من الزمن وقد كتبت صحف البلاد جميعها في موضوعهم كتابات متباينة كما صدرت البيانات والتصريحات من جهات الاختصاص والشركة والعمال .

ولكن أغرب ما يلاحظ في هذا الموضوع هو تضارب البيانات وتعارض التصريحات بل وتناقضها ، الأمر الذي يوحى بالارتجالية التي تسود الموقف في جميع نواحيه .

وكان هذا مدعاة لتشويش الرأي العام وجعل تبيان الحقيقة الخالصة من أصعب الأمور . ولما كان واجبي يقتضي دراسة هذه المشكلة كإحدى مشكلة أخرى تتعلق بزملائي العمال لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة لقضيتنا التي أومن بعدالتها وقد فعلت ، لهذا أؤثر أن أطلع الرأي العام في البلاد وعلى الأخص الرأي العام لعمال البلاد على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققتها ، حتى تكون هذه الحقائق حقاً دراسة جديدة تصل بالعمال إلى أهدافهم السليمة في مشكلتهم العامة . ليس في اتجاه واحد بل في جميع حقول العمل الأخرى بفضل دراسة التجارب على ضوء الوعي المتصاعد بين كل عمال مصر .

أكتوبر سنة ١٩٤٧

محمد يوسف الجدر

مندوب نقابات عمال مصر

باتحاد النقابات العالمي

(أكبر مجموعة)

أن عمال شركة مصر للعزل والتسييج بالحلة الكبرى أكبر مجموعة من عمال يظلها سقف مؤسسة واحدة في مصر ، وقد أثبتوا دائما أنهم أكثر العمال اعتدالا مما جعل حامد بك العبد رئيس مصلحة العمل يفاخر بهم بقوله في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على صفحات الاهرام : « وخاصة عمال المحلة هم أكثر مجموعات العمال حكمة وقطنة وتقديراً للظروف وحرصاً على مصلحة بلادهم »

فإذا عرفنا لهذا التصريح من قيمة ، راعتنا أيضا ذلك الواقع الملموس الذي هو أن نقطة الحراسة الدائمة لمصانع المحلة التي تحوى أكثر من ٢٦٠٠٠ عامل لا تتكون الا من اثني عشر نفرا لاغير طوال هذه المدة من تاريخ الشركة تحققنا من عمق هدوء هذه المجموعة الضخمة وبلغنا هذا التسائل : آذن ماسر هذا الانفجار الأخير ؟

يقول سعادة مدير مصلحة العمل وتشايمه في هذا القول ادارة الشركة وهيئة مجلس ادارة النقابة بالشركة أيضا « أن لابد من يد دخيلة على عمال المحلة قد لعبت بهؤلاء العمال الوادعين فآثارتهم جميعا حتى انفجر هذا الانفجار الأخير »
إلا أن الواقع يقرر الحقائق الآتية : -

أن عمال الشركة وتعدادهم لا يقل عن ستة وعشرين ألف عامل مختلفى الحالات والاضاع يستحيل على أي يد دخيلة مهما أوتيت من القدرة أن تجمع حولها هذه الجموع الهائلة جدا لئن أن ينكشف أمرها لميون الشركة ومديريها ورؤسائها .

ولعل قولهم الثانى نعم الثانى لأنهم يحسون بضعف القول الأول أكثر غرابة ، فهم يقولون

« إن الاثنى عشر مساعدا المفصولين هم الذين اندسوا بين العمال اثناء دخولهم ، ثم اخذوا يحرفون العمال فى قراءة (لائحة الجزاءات) تحريفا أثار العمال ودفهم الى هذا الانفجار الغنيف وهذا أيضا قول لايقوى على احتمال النور .

ولكن لتعليل هذا الحادث يقف ويصيح فى غير حاجة الى تبرير (يجب أن) يكون تبريراً

لا يمس العلل الاولية والذوافع الحقيقية مادام قد جد فى الجوراحداث جديد ، يمكن أن يعطى أهمية أكبر من الحادث الأول .

ولوصح ما قيل عن تدخل خارجى من بيئة عمال المحلة لنفسمهم لوقف هذا التدخل بعد انكشافه لهذه العيون الظاهرة ولوصح أن مبعث الثورة تعريف قراءة لائحة الجزاءات لعمدت نارهنا . ولكن الحادث الثانى كان دليلا على أن حركات عمال المحلة بحافز ذاتى ووليدة الام والام .

الإضراب الثانى

إن الشركة هى التى أقفلت أبوابها (وأقرت مصلحة العمل هذا الاقفال) ثم فتحت أبوابها . فعاد العمال فى منتهى الهدوء وبعد وعود متكررة من الشركة ومصلحة العمل . ولكن العمال أحسوا أن الشركة قد تكسبت وعدلت عن عهدا ، مما دفع العمال الى التوقف عن العمل وهنا أسرع مدير مصلحة العمل للتدخل وبذل الوعود ، وعاد العمال الى العمل ولكن سرعان ما عدلت الشركة أو أصرت على رأيها مما دفع بالعمال الى التوقف مرة أخرى ، وهنا أخرج العمال من المصانع بقوة الجيش بعد أن قطعت عنهم المياه والفر . والذي يجب أن نسجله بكل فخار لعمال المحلة ، أنهم فى الحادثين ورغم كل استفزاز لم يعملوا على تعريب آلات الانتاج أو خاماته . وسنأتى على بيان ذلك بعد .

إن الموقف الأخير من العمال كان وليد عدول الشركة عن وعدا وعدم احترامها لقرار مدير مصلحة العمل ، وكان دون شك موقف مبنى على مطالب محدودة أمكنهم إعلانها أثر اخراجهم من المصانع بل وأثناء توقفهم عن العمل .

وقد أقرت مصلحة العمل عدالة هذه المطالب لدرجة أنها أعلنت بالصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة الحالى لعدم تمثيله الصحيح للعمال ، إلا أنها رغم هذا القرار أعلنت أنها لن تشرع فى النظر فى تنفيذ هذه المطالب العادلة إلا اذا عاد العمال الى عملهم .

وهنا عادت الشركة الى قفل ابواب المصنع فى وجوه العمال مالم يوقعوا على تعهدات بالخضوع للنظام وطاعة الرؤساء ، وأقرت مصلحة العمل هذه البذعة التى لا قيمة لها ولا معنى . لأن احترام النظام بطاعة الرؤساء أمور مفروضة ومعروفة ، وحذف ما هو معروف جائز إلا أن

بدعة التعهدات هذه بدعة قديمة لمصلحة العمل نفسها سبق أن نزلت بها في شبرا الخيمة ولذلك كانت مصلحة العمل هي التي أعلنتها على لسان سعادة مديرها في ٢٣ / ٩ مع تعهد آخر من الشركة بأن لا يفصل أي عامل مالم تقتنع جهات الاختصاص (مصلحة العمل) بالاسباب المسوقة لفصله وأخيرا هاهم العمال يعودون الى أعمالهم في منتهى الهدوء ولكن الشركة قد فصلت ٢٠٠ عامل يدعى أنهم هم المحرضون على الاضراب الأخير كما نشر بالصحف ويهنا وقد عاد العمال إلى عملهم ، أن نذيع الحقائق المستخلصة من بين سطور البيانات والتصريحات

الانفجار الأول

ولما اسمية إنفجارا لانه جاء وايد كبت مستمر لضغط الشركة على عمالها ، وإلى الرأي العام وصفا موجزا لمعاملة ادارة الشركة لعمالها .

مصاريف التعيين

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا وبيانه .

٢٥ قرش ثمن ينطلون للعمل

٨ قروش ثمن فيش وتشبييه

١٦ قرش ثمن بطاقة

وهذا المبلغ يتكرر دفعه كلما قيد اسم العامل من جديد ، اهني إذا تصادف وفصل عامل

ثم اميد التحاق وهذا كثير الحدوث ولوبعد اسبوع أو شهر التزم بالدفع من جديد !!!

نظام الأجور والعمل

تتقاضى الغالبية العظمى من عمال الشركة أجورها على نظام الإنتاج ، وقد أصبح العمل في منابر النسيج ، وأن يعمل العامل على أربع أثوال بعد أن كان يعمل على ثولين فقط ، ومع هذا فقد هيط متوسط الأجور عما كانت عليه ، وأسر في ذلك أن الشركة تضيف لحسابها من انتاج كل عامل قيمة ربع الانتاج دون أن تدفع عليه أجراً ما ١١ أما نظام غرامات الفرز بما فيه من بنود ثلاثة فهي كفيلة أن تضيق على العامل أكثر من الربع الثاني خصوصا وان الواضح منها هو انقاص الاجر لانتبيه العامل الى خطئه .

لهذا يشعر العامل انه رغم الجهد المضاعف المضمن لا يتحسن دخله ذلك لهبوط سعر ااثية بنط من ١٢٥ مليم الى ١٠٥ ومن هنا جاء مطلب العمال بالعودة الى العمل على ماكيتتين ، لانه

فى هذه الحالة يكون أشد أُنْتباهاً الى حالة القماش وسلامته مع الجهد المتوسط .
وفككاً ايضاً قد تضاعف الجهد بين عمال الفزل فأصبح العامل يعمل على وشين بدل وش واحد .

ولعل الشركة قد فاتها أن المشجع الاول لى عامل على مواصلة الجهد وبذل النشاط هو الحصول أجر أعلا ، خصوصاً وأن غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم أو كيف يقدر أجر انتاجهم ، فإذا راوا اخضاعاً الجهد وقسالة الاجر حز هذا فى نفوسهم وشاع التذمر فى قلوبهم .

وفوق هذا فان خصومات تخصم منه دون أن يعرف عنها شيئاً وذلك مثل تذاكر السينما أو الحفلات الترفيهية التى لا يستمتعون بها هم أو دون أن يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كويونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحدة دون علمهم ودن طلبهم أو معرفة حاجتهم باعتبارهم هم فى هذه الحالة مشتريين ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ونصها « ليس لصاحب العمل أو متعهد توريد العمال أن يلزم عماله بشراء اغذية او بضائع مما ينتجه »

فما بال الشركة تخصم الثمن كما يحلو لها ، ثم تصرف للعمال قماشاً من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد على ثمنه فكان العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين أو أكثر .
فاين باله النقابة ! بل اين باله مصلحة العمل وهذه المخالفة ! وهناك خصومات اخرى تسمى خصومات التأخير ، وهى خصومات تعسفيه وذلك ان العمال يدخلون من ابواب الشركة الخارجية قبل موعدهم المحدد بعشرة دقائق ، فهذه الدقائق العشرة من حق العمال لامن حق الشركة فليس لها عرفاً او قانوناً ان تخصم على التأخير فى هذه الدقائق العشرة اى خصم مهما كان تأفها .

خصوصاً وان هذه الخصومات لها اثر اكبر من قيمة الخصم ذاته لانها تعمل فى طياتها حرمان العامل من مكافأة الانتاج ومعنى هذا ان تأخير ثلاث دقائق من الدقائق العشرة التى هى من وقت العمال تسبب للعمال خرامه تصل احياناً الى خمسين قرشاً ؟!

صرف الأجور

إن عمال الشركة بمعددهم الضخم يصرفون اجورهم من اثنى عشر شباكاً فى بضع ساعات ! أما حضرات المرافين وطرستهم وأمانتهم الزائدة عن الحد فى يد الزحام فلها دورها الخطير ، ولكن هناك حضرات الخفراء بمصيرهم الفليضة وكرايبجهم الطويلة ومحابتهم

لبلدياتهم وتقديمهم في الصفوف بمالهم من سلطان ونفوذ فيخلقون الفوضى ثم يستعملون اسلحتهم المذكورة في اجسام وجباه العمال المتعبه المكرودة من العمل ، هذه المعاملة السيئة لليد العاملة كان من الممكن لتقاية لو أنها نقابة من صميم العمال ان تتلافها بأبسط الحلول .

خصوصا وأن العمال يستلمون شيكاتهم في عنابر العمل دون شطب أو فوضى ، ولست أدري لم تحرص الشركة على هذا النظام العتيق ، وكان في الامكان أن توزع الظروف بدل الشيكات وعلى طريققتها فيتم كل الصرف في منتهى الهدوء ولا يضيع على عامل « شيكه » او يصاب العامل بكرباج أو يمزق لأخر ثوبه .

شيء من الرعاية لكرامة العمال وإنسانياتهم تهدي المسؤولين الى اختصار الوقت والابتعاد عن مواقف الفوضى .

ومن مواقف الفوضى أيضا التي تختلقها الشركة استهانة بالعمال صرف القماش المدفوع الثمن مرتين كما اسلفنا ، إذ يصرف للعامل قماشا دون إختياره أو تقدير حاجته أو تقدير صلاحيته وهنا تنقلب الغاية من هذا العمل الذي لم يفكر فيه إلا ايام أزمة القماش ليكون مساعدة للعمال فإذا به يصبح طريقا لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع (الكرتة) بثمان مضاعف وبالقوة .

وتجرنا هذه الحالة الى حالة شبيهة به لما فيها من استهانة بمصالح العمال هي : -

ملابس العمل

قلنا قبل ان الشركة تتقاضى ٢٥ قرش ثمنا لينظفون العمل وتوضيع مسالة ينظفون العمل نذكر ان العمل في المصانع الميكانيكية يحتم على العمال أن يكونوا بملابس خاصة وقاية لهم من الاصابات ، وقد جرى العرف أن تكون ملابس العمل الخاصة به علي حساب الشركات ونضرب بذلك مثلا ماتفعله شركات النقل جميعها من صرف ملابس العمل لعمالها وكذلك غيرها من الشركات الأخرى ، ولكن شركة المحلة وحدها فرضت على عمالها أن تدفع ثمن الملابس التي اقتصرت على (بنظفون) وقدرت ثمنه ٢٥ قرش صاغ وأن تصرف لعمالها ينظفون على هذا النظام كل ستة شهور ، وطبعاً تتولى الشركة خصم هذه القيمة فوراً ، هذا كلما حل الموعد ، أما صرف البنظفونات نفسها فلا يخضع لثل هذا النظام البقيق فقد يمضي ثلاثة شهور أو أكثر قبل أن تتكرم الشركة بتوزيع البنظفونات !

فإذا عرفنا أن البنطلون لا يتحمل إطلاقاً مدة الستة شهور المقررة تصل إلى أن المدة التي تزيد على الستة شهور لا يمكن أن ينفع فيه هذا البنطلون للاستعمال مما يضطر العامل إلى استعمال ملابس العادية وعند هذا يتعرض المسكين لعقوبة الخصم التي قد تصل إلى حرمانه من أجر يومه .

أليس معنى هذا كله محاولة انقاص أجر العامل بأي شكل .

وسائل الوقاية

لعل شركة مصر بالمحلة كانت أولى الشركات التي أذاعت على الملا بكل وسائل الدعاية أنها قد جهزت مصانعها بكل الآلات الحديثة التي تقي عمالها خطر أمراض المهنة من الأجهزة الحديثة التي ترطب جو المصنع وتطهره من الغبار والذغبار ولكننا مع الأسف نقرر أن هذه الأجهزة قد وضعت فقط للزينة والدعاية لأنها رغم عدم وفائها بالغرض المطلوب فهي دائماً معطلة والعمال يتحملون من الغبار والذغبار ما هو كفيلاً بتحطيم حياتهم الشابة الفنية . وهكذا جميع وسائل الوقاية من أخطار العمل أو أمراض المهنة .

العلاج

حتم قانون عقد العمل الفردى على جميع المؤسسات أن تعنى بعلاج المرضى من عمالها ، مادة ٣٤ على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبيه في المؤسسة . وإذا زاد عددهم عن مائه يجب عليه أن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم في المكان الذي يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وأن يصرف لهم الانوية اللازمة لهذا العلاج بغير مقابل . ولكن شركة المحلة لم تقم بهذا الالتزام ، خصوصاً نحو العمال ، وقد حاولت النقابة أن تقوم في نيابة عن الشركة بعلاج بعض الحالات على حسابها مترا لمخالفة الشركة ولكنها بهذا حملت العمال ما يجب على الشركة قانوناً ، ونظراً لأن جهود النقابة في هذه الحالة شكلية بحتة كان أثر تأخر الحالة الصحية يادياً على وجوه العمال في جميع عنابر العمل . ونظرة عابرة إلى وجوه الفالجية المظلمين بين عمال الشركة تقنعك تماماً بتفشى مرض البلاجرا بينهم المسبب عن قلة الغذاء لنصف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، وذلك رغم الوجبة التي يقال أن الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال .

ثم دليل آخر على صحة ما أقول من أقوال سعادة مدير الشركة في إحدى تصريحاته للصحف « أن حوالي ألفين عامل يتمطلون يوميا عن العمل » فهذا القول وإن ساقه سعادة المدير ليصل منه الى نسبة الاعمال للعمال فواقع الحياة يخالف ما يذهب إليه ولكن العذر الصحيح أن هؤلاء المتخلفين هم مرضى أقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء .

بل أن هذا التصريح بالذات دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصوري الذي يظل به العامل يغالب الضعف والضعف يقالبه حتى يسقط آخر الأمر صر يماهى معترك القوت .

أن هذا التصريح الذي أنلى به سعادة حمدي بك لجريدة الاساس شاهد هذل على عدم اهتمام الشركة بصحة العمال .

معسكرات العمال

وانذاك قد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا لامن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء وأجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت في مساكن للعمال لتضرب بهذا اهداف ثلاثة .

الاول : حصر معالها في معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثاني: ابعاد عمالها عن قراهم وولادهم والجر العام في الوطن الواحد .

ثالثا : ايجاد نظام التمييز على اساس رضا الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

لهذا كان وضع وتصميم هذه المساكن اقرب شيها بنظام السجون والليانئات إن لم يتأخر منها مرحلة تاريخية .

فكانت مساكن العزاب أشبه بعتابر السجون والسجون المزوجة أما مساكن المتزوجين العاديين فهي دون مساكن عمال الدريسة بمراحل . قد راعى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو ماكشف الغرض من إيجاد هذه المساكن في مكان بعيد عن البلد وبين أسوار ا وعلى هذا الرسم الذي لايتصل بالتقدم الاجتماعي بأى نسب .

الاجازات المرضية

والذي يؤكد عندنا إهمال الشركة لالتزام علاج صحة العمال النظام المتبع من الشركة في مسألة الاجازات المرضية .

فقد أصبح مقتررا في اذهان العمال أن حضرات أطباء الشركة موصون أن لا يصرحوا لعامل بأكثر من الثلاثة أيام كأجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم درجت الشركة بعد ذلك على اعتبار هذه الايام الثلاثة لا أجر لها ! لم ؟ لا أدري ، وكيف سكنت القابة على هذا ؟ ايضا لا أدري .

فاذا راجعنا نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردي وهو : -

« على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذي يثبت مرضه نصف اجر اثناء مدة انقطاعه عن العمل لهذا السبب ، بشرط أن لاتزيد المدة التي يدفع عنها نصف الأجر المذكور عن ٣٠ يوما في السنة »

وجدنا أن الشركة قد خالفت القانون وتسترت هيئة مجلس ادارة النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الوقت

إن الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس أو مدير في العمل دون تحقيق أو معرفة الأسباب فليس هناك أي ضمانات للعمال في عملهم ولعل مما يشير الدهشة ويغرق في العجب ان تسمع ان سعادة المدير يل استغفر الله نائب سعادته إذا مر يوما بالمتأخر كان جزءا كل من يقابله الفصل دون تحقيق طبعاً فمن كان يعلى يفصل ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملاً ومن كان على ضرورة يفصل وهكذا .

الخصومات أو الغرامات

عرفنا فيما سبق بعض الخصومات التي تستقطع من أجر العمال ونحب هنا أن نوضح أنواع الخصومات عموماً ، فلا شك أن الخصومات نوعين : نوع تأنيبي كخصومات التأخير في المواعيد أو ايس قباقب أو حمل صحيفة أو ايس جلباب الى آخر هذه الانواع التي لاحصر لها وهذه هي التي يجب أن تخضع للائحة معينة تسمى لائحة الجزاءات .
وهناك نوع آخر من الخصومات هي التي أشرت اليه سابقا باسم خصومات الغرز وهي

عادة لاتخضع لنظام وأن كانت الشركة كانت قد أعدت لها بنوداً هي :-

بند أول خمسة قروش

بند ثاني عشرة قروش

بند ثالث عشرون قرشاً

ولكن هناك حالات لا يخضع فيه الغران لبنود أو على الأرجح هناك عمال يعاملون معاملة شاذة فيصل الخصم الى جنيه واثنين جنيه .

ثم ليس لأي عامل في أى حالة من حالات الخصم ان يتظلم لأن من يتظلم يضاعف عليه

العقاب .

لان الغرض من الخصم ليس لفت النظر كما قلت ولكن انقاض الاجر هذا واسنا ندرى أن كان لدى الشركة نظام صندوق الغرامات أم لا ، لأن علم هذا عند مصلحة العمل وربما عند النقابة ايضاً أما العمال أصحاب هذه الحقوق فليس لهم الحق في معرفة ذلك رغم نص القانون .

الوقوف

ضج العمال أخيراً من أن هناك سياسة مرسومة في الشركة للتخلص من أكبر عدد منهم نظراً لتفكير الشركة في استبدال أنوالها الحالية بأنوال اتوماتيكية ، تجيب الشركة على ذلك بأن الناحية العملية لمنطوق هذه الشكوى لايتفق مع المنطق نظراً لما يتطلبه هذا الاستبدال من وقت طويل فليس من مصلحة الشركة أن تعطل اعمالها الآن ولم تستعد بعد بالالات الحديثة .

ولكن العمال يلمسون عملياً سياسة تعنى مايزهين اليه من القصد الواضح في توفير عدد كبير من العمال ، لهذا اضطروا الى تعليل هذه السياسة بأنها سياسة ترمى الى التخلص من العناصر القديمة لاحتلال جديدا محلها ويدلون على ذلك بأن هذه سياسة قديمة للشركة فقد كان بين عمالها قديماً طائفة كبيرة من خريجي المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جميعاً وكانت آخر دفعة التي فصلهم في أواخر أغسطس ٤٧ ، وأن الشركة ما أعدت بسم التمرين الأولى تحت يدها إلا لتمامون الشركة أولاً بول العمال لجدد بدل الذين تفصلهم لاقدمتهم .

ويردون على نقض الشركة لهذه الدعوى بأن الشركة يهملها في المكان الأول وحتى قبل جودة الإنتاج الضغط على الأجور أو الاحتفاظ بها في منسوب ضئيل أقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الإنتاج

لهذا لا ترى أى تحسين فى أجر العمال القدياء إلا عن طريق ملتوى وقل أن يصل اليهم منه أى ثمرة لأن أقل خصم بسيط كثيف بأضاعته من مدة كاملة .
تعطى مكافأة الإنتاج للقدياء من العمال أى بعد قضاء مدة معينة وتزداد هذه النسبة تبعاً لتقدم المدة ، ولكن هذه الزيادة معرضة للضياع المستمر كما بينا فيما سلف .
هذه المعاملة هى التى جعلت العمال فى ثورة مكظومة على أهبة الإنفجار ، وهذا ما حدث فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

لائحة الجزاءات

اجمعت كل الصحف وكل المصادر أن السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات ثم الى قراءتها مخرفة
والواقع أنه لولا مايلمسه العمال فى كل تصرفات الشركة معهم ما أمكن أن يصدقوا تحريف القراءة لو حصل ، ذلك على فرض أن لائحة الجزاءات هذه كما قال المدافعون عنها :-
مصلحة العمل ، النقابة ، ولا الشركة ، فى مصلحة العمال ، ولكن إيمان العمال لسوابق تصرفات الشركة نحوهم وكما يحسون فى معاملة كل موظف ورئيس ومدير من احتقار ومهانة جعلهم على استعداد لقبول كل مايقال ولو كان غير معقول ، ثم ما بال مصلحة العمل والشركة والنقابة قد سكتوا عن نشر هذه اللائحة بالنص للتدليل على فساد مآذنب اليه العمال أو جماعة المحرفون على الأقل .

ولقد طلبت الى سعادة مدير الشركة أن يتنازل ليرسل الى صورة من اللائحة لاقتنع بأى الوجهتين ولكن سعادته لم يتنازل طبعاً بالرد على أمثالى ، وماذا يتنى الا المصلحة العامة فى صميمها فلو وصلتني اللائحة لقلت رأيي المحايد فيها .
ولكنى حتى الآن مقتنع بأن اللائحة لم تكن على مايرام . ولا لتعجلت إحدى الهيئات الثلاثة بإذاعتها على الراى العام .

ابن لائحة العمل

نوع غريب من أنواع احترام القوانين ، أم هم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعضه .
أن مصلحة العمل ومجلس إدارة نقابة الشركة قد لوحتا فى بيانتهما أن لائحة الجزاءات

هذه جاءت تنفيذاً لقانون عقد العقل الفردي

ونحن كعمال يهتما جداً وقبل أى انسان آخر أن يشرع أصحاب الأعمال فعلا في تنفيذ القوانين وقد بحث اصواتنا في المطالبة بذلك .

أما اذا نظرنا إلى لائحة الجزاءات هذه لوجدناها في القانون عمل ثان لعمل أول واجب التنفيذ قبلا ، فما السر في اغفال الأول والأهم صاحب الأولوية في النص القانوني وهو لائحة العمل وهذا هو نص المادة ٢٦ من قانون عقد العمل .

« على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع لائحة »

« لتنظيم العمل ومعاملة العمال في مؤسسته ، وعليه كذلك أن »

« يضع لائحة الجزاءات وشروط توقيعها »

« يشترط لنفاذها ألا تعترض عليها مصلحة الدمل خلال خمسة وأربعين يوما من تقديمها

اليها »

فالقانون يطلب بكل صراحة والدرجة الأولى أن يضع صاحب العمل لائحة لتنظيم العمل ومعاملة العمال من حيث نظام الأجور والمعاملات النورية والترقيات الى غير ذلك ثم قال .

وعليه كذلك أن يصنع لائحة الجزاءات .

فاين بالله عليكم لائحة نظام العمل ومعاملة العمال أين هذه أولا وقبل لائحة الجزاءات ولماذا بهم ادارة الشركة وبصفة أولية ان تعكس الوضع القانوني فتضع لائحة الجزاءات أولا وقبل ان تفكر في نظام العمل .

وهل ليس لمصلحة العمل أن تسأل عن وجود لائحة العمل قبل ان تفحص وتقر اللائحة الثانية . فاذا اعترضت مصلحة العمل فما عذر مجلس النقابة الذي راح يهمل لللائحة الجزاءات ، ألم يطلع على نصوص القانون ليدرك ان الشركة قد اغفلت الجزء الأهم في المادة وهو الذي يتعلق مباشرة بمصالح العمال التي هي هدف كل مجلس ادارة أى نقابة .

انفجار وليد الظروف

لقد حاول الكاتبون عن عمال شركة المحلة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ إيجاد أسباب مباشرة له ، بينما اغفلوا تسلسل الحوادث الطبيعي الذي نسوقه هنا من حاصل جمع ازمة الحوادث المنشورة في المصحف .

فى صباح يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين مركز المحلة ليمرضوا شكاوهم على مأمور المركز الذى وعدم بالتدخل (ولم يعلم هؤلاء بتعليق لائحة الجزاءات) لأنهم لم يكونوا بالمصنع فلما وعدم المأمور بالتدخل عانوا الى الشركة وانتظروا عزته امام مكتب التعيينات وفعلا حضر عزته ومعه قوة من البوليس ودخل عزته وقابل المسئولين فى الشركة وكان قد علم بلائحة الجزاءات وحاول المستطاع لتهدئة الحالة ، ولكن اصحاب الشأن فى الشركة لم يقلوا رأى عزته فخرج ولعله غير راضيا ، وفعلا انسحب عزته ومن معه .

واعل العمال قد فهموا عدم نجاح مساهم فاضوا يهتفون ضد موظفى الشركة وكانت الساعة تخطت الثانية ووقعت مسئولية حفظ النظام على ضباط المصنع بعد انسحاب المأمور وخشى هذا الضباط ان تخرج الوردية والعمال على هذه الحالة فأراد اخراجهم من سور الشركة بأي ثمن وهناك أخرج مسدسه للتهديد . ولكن هياج العمال لم يخف وأشار له أحد العمال أن لا يستعمل النار فاثارت هذه الاشارة من العمال فاطلق رصاصة أصابت ذلك العامل فاشتعلت الثورة كان هذه الرصاصة هي مشعل الثورة .

ازداد هياج العمال وهم يلقون زميلا لهم تسيل دما ، وفى اللحظة نفسها خرجت عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم وأخيرا أيضا انضم اليهم عمال الورش .

ولكن رغم كل هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال إطلاقا فى تفريغ أو تدمير لادوات الانتاج . إذن فرصاصة هذا الضباط هي التى ألهمت هذا الانفجار وتسببت فى كل ما حصل ولولاها لكان العمال قد نقتوا غضبهم بهتافهم ثم انصرفوا .

فلم تكن هناك نية ولا تدبير ولم يكن هناك اتفاق ولا عهد حتى أن الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشيء ولم يحدث منهم شيئا . ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا بعد قد أحسوا بما حصل . لهذا كان من حق العمال ان يطالبوا بأجر المدة التى أغلقت فيها الشركة مصانعها ببعض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

العودة الى العمل

عاد العمال شركة مصر بالمحلة الى اعمالهم فى الثالثة والنصف من يوم الاربعاء ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عندما فتحت الشركة ابواب مصانعها لهم وقد دخل العمال جميعهم الى اعمالهم فى منتهى الهدوء وقالت الاهرام .

» وما يذكر أن السكنية مستتبّة في منطقة المصانع وفي المدينة ولم يقع فيها مايكندر صفو
الامن العام «

فماذا حدث بعد ذلك ؟

حدث ان فاجأتنا الصحف في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بخبر امتناع العمال عن العمل لعدم
اجابة مطلبهم الخاص بصرف أجور هذه العطلة ابتداء من صباح ١٥ / ٩ فلما خطب اليهم
سعادة مدير مصلحة العمل وأقر مطالبهم لعدالتهم الواضحة عادوا توا لعملهم ، ثم ماذا بعد ذلك
! أو عن رسل الشركة طبعاً الى العمال ان المطالب لن تعباً لها الشركة فلزموا أماكنهم وياتوا
حيث هم ، وسرت العنوى طبعاً في جميع العنابر .

فما كان من الشركة والمسؤولين فيها إلا أن حاولوا اخراجهم وهم في منتهى الهدوء
والسكون بل في يقظة تامة لصيانة آلات الانتاج حتى أن أحد العمال قد راح الى الميكانيكي يطالبه
باصلاح خلل بالمكينّة ، ولما استغرب الميكانيكي منه هذا الطلب وهو ممتنع الآن عن العمل ، افهمه
العامل أنه ممتنع عن العمل لمطالب لا كراهية في العمل وهو يهيم قبل كل شئ أن يعمل بأخلاص
اذا عمل ويعلم تدمره فقط اذا غضب ولكنه لا يهدف الى التخريب . وهكذا أخرج العمال من عنابر
المصنع بقوة الجيش فماذا كانوا فاعلين .

المشركة مصرة على ان لا تدفع لهم حقوقهم والحكومة عن طريق مصلحة العمل مقتنعة
بعدالة مطالب العمال ، فلماذا يجب ان يطول الوقت على الشركة حتى تجيب مطالب العمال ولماذا
يجب ان يخضع العمال ويوقعوا تعهدات الى غير ذلك مع عدالة مطالبهم حتى تسعى الحكومة في
العمل على أن تجيب الشركة لمطالبهم .

ثم لماذا تتحرك قوتي الجيش لاجراج العمال من المصانع ولم ينتقل أحد المسؤولين ليتعهد
للعمال من جديد باجابة مطالبهم .

ولتم هذا لعاد العمال الى اصالحهم فلا تعطلت المصانع ولا تعطل العمال .

إن هذه الحركة أيضاً كانت سبباً في تعميق تدمير العمال وتجويعهم مع ايجاد حجة جديدة
تؤخذ ذريعة للتخلص من عدد كبير من العمال ، مع رواج سوق الدسياسة والتجسس بين جنود
العمال كما حدث من سعاية الأخوان المسلمون كاشارة الصحف .

فرغم تعهد الشركة لمصلحة العمل ان لا تنصل عاملاً إلا بعد أن تقتنع بالاسباب المسوقة

فصل فقد فصلت الشركة ما يقرب من ٣٠٠ عامل قبل عودة العمال أخيراً ، وقد كانت هذه العودة أيضاً رمزية برغبة الشركة وحدها .

فهى طبعاً التى طالبت باخراج العمال من المصانع بالقوة ، وهى التى ظلت تغلق ابوابها فى وجوه العمال وهى التى فتحت ابوابها عند ما أرادت .

وليس بعيداً ان يكون للشركة مصالح تجارية من وراء هذه العملة خلاف المصلحة مباشرة فى الضغط على العمال .

ما افادته الطرفان

والان وقد سردنا الوقائع موضحين الملل الحقيقية لضغط العمال نرى واجبنا أن نوضح افادته العمال من هذه الحركات وماكسبته الشركة من ورائها

كان العمال قبل هذه الحركات يحسون بصعوبة إجماعهم ولكنهم ادركوا الآن أن سوء حال والمعاملة لها من قوة التوحيد مالىس الخطب أو الاجتماعات ، وقد احسوا نون شك بقوة جماعهم وإن كان إجماعاً ينقصه التنظيم .

ولاشك أن العمال ادركوا بعد الذى حصل أن مثل هذه الحركات كفيلاً دائماً بالفشل مالم يسبقها تنظيم دقيق مبنى على الوعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التى يجب أن تكون مفهومة محددة مع التبليغ منها لجميع الجهات قبل البدء فى أي عمل من الأعمال وأن يكون التبليغ مستنداً وصور يمكن الرجوع اليها .

أي أن العمال قد تعلموا أن هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول إيجابى مالم يكن الموقف واضحاً فى الناحيتين بالمطالب المحددة المفهومة ، وأنه من المستحيل مقللاً أن يمنح للعمال مالم طالبوا به ، كما أنه من المستحيل إطلاقاً اصلاح أي أمر وإن كان واضح الخلل مالم يوضح العمال منه .

كما أحس العمال حاجتهم الماسة إلى وجود نقاباتهم على أن تكون العملية العمال قيادتها معبرة عن الالمهم وأن تكون مكونة من صميم جماعتهم .

وهنا فهم العمال سر نص القانون رقم خمسة وثمانون عن عدم اقرار صفة العالمية للوكلاء لفوضيين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء ؟ ، من الانضمام الى نقابات لأنهم ودائماً أقرب إلي

عقلية أصحاب الأعمال ولا يحسون بالآلام العمال ، وقد ثبت فعلا ذلك بكل وضوح فى وضعية نقابة شركة المحلة ، التى كان بينها وبين جمهور العمال فوارق لا يمكن التقريب فيها .

وعلى الجملة فقد أحس عمال المحلة بعد هذه الحوادث حاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للفضال عن حقوقهم بفهم ووعى أكبر مع الاحتراز من استقراز الشركة .

أما الشركة فقد خسرت من الخسائر المادية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على أسبوعين فى الفترتين ولكنها خسارة مستدركة ولكنها وان كسبت انتصار ظاهر فى الموقف التكتيكي إلا أنها خسرت خسارة لاتعوض ، هى : فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة وظهور أغلب طابورها الخامس فى جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لاكتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم فى تيارات مائعه .

ولازلنا نرجو ان يفكر أصحاب ومديرو الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لاتقدم عملا ، ولهذا ننصح بالمناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تأكيد حصول المنوبين على رضا المجموع .

الاضرابات في مصر في الأربعينيات ومن القرن العشرين

التاريخ	المصدر	المفروضة	مبني الاضراب	النتيجة
يناير ١٩٢٨	الجماعية ٤٧ / ٢	عمال شركة مصر بالقوة الكبرى	انضمام العمال والفصل وتقسيم الاجور	ارتبط لمر عامين من ٢٥ مليون الى ٥٠ مليون وعامل الاحتج الي ١٦٠ مليون الي ١٢٠ مليون وانخفضت ساعات العمل من ١٢ الى ١٠ ساعات
يناير ١٩٢٩	الامراء ١٢ الى ١٩٢٩/٦/١٦	شبابية من زعماء العمال في ميدان القبة الخضراء	للحالية بالتقديرات المالية وفي رأسها قانون الاعتراف بالاحتجاجات	الرج مشروع القانون في جدول أعمال مجلس النواب بعد تقديم واسع من فئات وبنظمات عمالية عديدة
يناير ١٩٤٢	الجماعية ٩٤٧ / ٥ / ١٩	المساعدين بشركة مصر للزول والتسويق بالقوة الكبرى	مطالب اعمها دفع الاجور وضمن معاملة الحركة لهم	مزم المساعدين يستجيب لاهتمامهم مطالب العمال والاحتجاجات بين للعمريين يتدخل البوابيس وحياته لحد العمال لتوقيه مديرها
مايو ١٩٤٤	جريدة المصير ٩٤٤ / ٥ / ٢٩	عمال شركة الزول الادمية بالسكورية	عدم فصل العمال وزيادة الاجور	قبل ٢٠٩ عامل للمحاكمة حكم بزياده ١٢٩ منهم جميع اعضاء مجلس ادارة القنطرة والبوابيس على الباقين مع الايقاف او مع العمل
مايو ١٩٤٦	الزهد المصري ٩٤٦ / ٥ / ٣	عمال الشركة المصرية لصناعة المسحوق جندم بك المسكورية	الاحتلال بغير اول ملحقه بعد العمال العالمى	نوع الاضراب زهد العمال في مواسم حقبة قرارات مؤتمر قطرات عمال القطر المصري بتقديم الخرابى العامة للمحكمة
مايو ١٩٤٦	الزهد المصري ٩٤٦ / ٥ / ٤	عمال شبرا الخيمة	الاحتجاج على لائحة التحقيق البرلمانية الامريكية عن مشكلة فلسطين	نوع الاضراب وارسالت الاحتجاجات الى العصف وكذاك للمستأجرين في المحكمة المصرية
مايو ١٩٤٦	الزهد المصري ٩٤٦ / ٥ / ١٤	الف عامل من شركة النيل ٢ للمسحوق شبرا الخيمة	المطالبة بمل مكافئهم وعدم تق العمال والاحتجاج على مستقبل اسرهم	حاصرت قوات كبيرة من البوابيس المسلح المسجون وبعثت الاضراب مديا واستقروا الاضراب
مايو ١٩٤٦	الزهد المصري ٩٤٦ / ٥ / ٢٠	عمال شركة النيل بشبرا الخيمة للزهد منذ ٤ شهر	اتفاق المسجون بجهة نقل المصانع الى الاسكورية	مدير حكم قضائى بالزام الشركة بمصرف اجور العمال عن شهر وصف يوم كامل بشعوبين وصف ربح عينية

تابع الإفصاحات في تقرير المسؤولية الاجتماعية

البيان	المسؤولية الاجتماعية	البيان	المسؤولية الاجتماعية	البيان	المسؤولية الاجتماعية
أعلنت الشركة العامة خطة العمل الاستراتيجية التي هدفت إلى الانتاج المستقر والإستثمار ٤٥ يوما	تتفق المساهمون ومطابقا لخطط العمل الاستراتيجية على الأهداف	مجال خبرات الشركة	الهدف المسعى ٧٨ / ٥ / ٩٤٦	٩٤٦	مابين
أدخلت الشركة المساهمين وأخذت من نتائج أنشطتهم وأصدرت الحكومة أمرها بإطلاق المساهمين لأجل غير مسمى وحصلت التيارات للقرارات	المساهمين يتفق المساهمين والإجراءات مع القرارات عليهم وتنفيذ القرارات لجنة التوافق	مجال خبرات الشركة	الهدف المسعى ٢٩ / ٥ / ٩٤٦	٩٤٦	مابين
تفويض على أكثر من ٨٠٠ عاملا لشراء منهم عشرة من المساهمين المستثمرين ودخل المساهمين على الشركات للمستثمرين عليهم إلى الأرباح	تم تنفيذ الإفصاحات والقرارات على القرارات والمطابقة مع خطة العمل بفترة شهرية	مجال خبرات الشركة	الهدف المسعى ٣ / ٦ / ٩٤٦	٩٤٦	مابين/ يونيو
حصلت المساهمين كل من عربيا بقطاعهم من العمال لهم نحو ٢٠٠ ثم حصلت من لم يتلق على التجهيزات وبعدهم ٥٠٠ عاملا	تم تنفيذ الإفصاحات والقرارات على القرارات والمطابقة مع خطة العمل بفترة شهرية	مجال خبرات الشركة	الهدف المسعى ٢٨ / ٦ / ٩٤٦	٩٤٦	مابين/ يونيو
أشركت عشرة عمال من المساهمين وتلقوا المستشفيات لهم، حالهم الصحية وخضعت منهم مبيعات منها الجبهة المتحدة لعمال الإسكندرية	الحالي بعودة الإفصاحات وتحقيق النتائج بفترة شهرية	مجال خبرات الشركة	الهدف المسعى ٢٨ / ٦ / ٩٤٦	٩٤٦	مابين/ يونيو
أشركت من المساهمين ١٢ عاملا وتلقوا المستشفيات القصور البيضا وقام المساهمين بالانضمام في المشاريع بفترة لرفهم العمال من الإفصاحات	تم تنفيذ الإفصاحات والقرارات على القرارات والمطابقة مع خطة العمل بفترة شهرية	مجال خبرات الشركة	الهدف المسعى ٤ / ٥ / ٩٤٦	٩٤٦	مابين

تأريخ الأضياف في معمر في الأرييفات

التاريخ	المصدر	المصدر من	سبب الإضراب	النتيجة
يناير ٩٤٧	المصدر ٩٤٧ / ٧ / ٥	عمال شركة النيل للمنسوجات بالاسكندرية	فصل وكيل القناة وعدم تحقيق المطالب وعدم التوقيع على التعهدات	قبض البوليس على جميع أعضاء مجلس إدارة القناة بتهمة التعريض على الإضراب
يناير ٩٤٧	مصدر الأمه ٧٤٩ / ١ / ١٥	عمال ترام البيرة	المطالبة بتحقيق المطالب وخاصة زيادة الاجور	اتهام ٧ عمال بالتعريض على الإضراب والاعتداء على العمال والحكم على كل منهم بغرامة ٢٠٠ قرش
يناير ٩٤٧	مصدر الأمه ٩٤٧ / ٥ / ١٩	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والسيارة بشبرا مصر (مصر)	الضراب ساعة تقاسما مع زملائهم من عمال شيبرا الجديدة وأعلنوا المطالبة بعدم فصل العمال وزيادة الاجور	قبض الاحتشام بعد وعد كتابي من مدير مصلحة العموم بعدم فصل أي عامل ولا قضي العمال للمصنع بعدهم مطلقا وقبض على ٧ منهم قتم ٢٤ عاملا في ٢ قسما أما محكمة قلوب بحكم بحبس ١٦ عاملا وبغرامة على مضمرة العسكرية والبراج من البلاطون
يناير ٩٤٧	مصدر الأمه ٩٧٤ / ٥ / ٢٨	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والسيارة بشبرا مصر (مصر)	المطالبة بوقف السياسة المالية لعمال	احتشام العمال بالمصنع وظلت قوات البوليس في احيائهم واكتفى بمحاورة المصنع
يناير ٩٤٧	الاعوام ٩٤٧ / ١ / ٣	عمال شيبرا النجفة	المطالبة بمل مشاكلهم وحلهم لفصل بزيادة شوية	حبس سبعة عمال والبراج منهم بعد ذلك من المحكمة بزيادة ضمان
يناير ٩٤٧	مصدر الأمه ٩٤٧ / ٧ / ٢٠	امعمال مصنع حمص بشبرا النجفة (ابوخال)	محاورة الشركة بمل المنتج وتوقيع الاجور ومقد استبعاد الشركة	احتشام العمال بالمصنع لمصاعدهم البوليس وطلب منهم الجاه والتور والاعوام
يناير ٩٤٧	مصدر الأمه ٩٤٧ / ٧ / ٢٠	نظار ومناش مصحة السيكة الحيد ومقدم ١٥٠٠	تحقيق الكادر عليهم	قبض على رئيس الرابطة ثم عادوا للعمل بعد الاتفاق مع نذير المصالحات على اجابه مطالبهم
يناير ٩٤٧	مصدر الأمه ٩٤٧ / ٢ / ٢٠	جميع عمال شركة القور بالاسكندرية	مطالبه بقرم بها العمال	بلغ للقبض عليهم ٢٠ عاملا ثم تم الاتفاق على اجابه المطالب خلال اسبوع والبرج من القبض عليهم

البيع الاضربى فى مصر فى الاربعةينات

التاريخ	المصنف	المؤسسة	سبب الاضرب	الندى
١٤٧	المصرى	عمال منطقة القتال	مطالبة الباجرة الهلثية برفع ثلثه العمال الهلثية	فتح الاضرب وانفل العمال كل محلات توريد الباجرة وقام العمال بظاهرة ضد الباجرة والاستمرار الهلثى
١٤٧	مصر الامه	مدرس التعليم المسامى الامتاع من تنظيم لجان الاحتجاج	الطالبة بزيادة الاجور ورفع كثر	الريد من المتربين باجابه الطالبي
١٤٧	مصر الامه	الاف من عمال النسيج الجدى بطيب	الطالبة بزيادة الاجور ورفع كثر	القبض على سبعة من العمال ثم الفرج منهم بعد التفتيش
١٤٧	مصر الامه	عمال شركة النيل الاملية بالاسكندرية ١٥٠٠ عامل	القبض سبعة اموال من ١٢ الى ٨ مع الاحتياط بالامر وتغير حال الطالبي للترميم	قام الهلثى باحتلال المصانع واخراج العمال وقبض على ٦ اموال لمساكنه ومشت اموال من التراجع بين العمال والهلثى
١٤٧	مصر الامه	عمال شركة القتال	تغير كاه مساهمين تراز الى اكثر اذ تفلت الشركة لبرادات ضد العمال	ارافقت الشركة مؤلفات الاجراءات التى كانت تقوى اختلافها ضد العمال
١٤٧	الامام	عمال قدام القامرة	الطالبة بزيادة الاجور ومطالبى لغيره	الحكم على ٩ عامل بتهمة الاضرب عن العمل واستقلال العمال الحكم
١٤٧	الاخوان المسلمين	ممنسوف القنن والمصانع	الطالبة بتطبيق قواعد التفتيش عليهم	الاضرب عن الطعام مع الاستمرار فى العمل
١٤٧	الاخوان المسلمين	عمال شركة المطاة الكبرى	هم صرف الاجور عن مدة الاضرب	الاضرب الف عامل وبعدها بالقبض على الطالبي
١٤٧	الاخوان المسلمين	عمال شركة النيل الاملية بالاسكندرية	طلب زيادة الاجور	استمر الاضرب اسبوعين وبشكل مستمر ابرزه لبيحة لبيحة الاجور فى صناعة النسيج وهو بيان وزارة الشؤون الاجتماعية

تأريخ الإفراجات في مصر في الأربعينات

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الإفراج	النتيجة
سبتمبر ١٩٤٧	الاتحاد المسلمين	هناك مصنع تيزدان وكثير الفتح بقصر مصر	عدم تشغيل العامل على خارج ساعات	غير موقعة
أكتوبر ١٩٤٧	المصري	مجال شركة الزلزال الإقليمية بالاسكندرية	تحقيق المطالب السابق تحقيقها الإفراج بسيما	استخدم فريق من العمال مع آخر رأى الموند لعمل مائتة من أجل مصاريف اليد الكبير داخل الإفراج
أكتوبر ١٩٤٧	الكتلة ٤ وصوت الأمة	شركة قشاش مصنع ٢ بشبرا القيمة	أهم العمال في هذا مصنع سبعة مشرا شربا في شهر بسيما تخفيض الأجر	انقالت الشركة المنتج في وجه العمال إلى أجل غير مسمى
ديسمبر ١٩٤٧	الكتلة ٤ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٤٧	شركة الملح والسماد بشبرا	٢٠٠ والعمال الكاديين في ٢٠٠ والذين في ٢٠٠ الذين في ٢٠٠ الذين في ٢٠٠	انقالت للكتلة المنتج ٢٠٠ في مصر يقضي على بعض أعضاء مجلس إدارة الكتلة وسد قرار بطلان شهيد طالبا ضد الكتلة الحكم عليه بالنفي ٣ شهور و٢٥ شهرا ٢٥ دورات جميع العمال
سبتمبر ١٩٤٧	صوت الأمة من ٢١ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧	اتحاد خريجي المدارس الصناعية	من أجل مطالب سبق تقديمها والإفراج من أجلها	المفراج من الطعام نحو ٨٠ في جميع أنحاء القطر من ٢٠ / ١٩٤٧ وحدث تقييد ومشاركة وانقسام بحدود الاحتراق بالقاهرة والإقليم
نوفمبر ١٩٤٧	الكتلة ١٩٤٧ / ٢٤	مصنع زيت للفتح بشبرا مصر	مطالب سبق أن تقدم العمال بها في حكومة لصناعة النيل قام بتجيب	بعد من المصلحة بوزارة المطالب
نوفمبر ١٩٤٧	الكتلة ١٩٤٧ / ١١ / ٢٥	مجال شركة لوميتي للصنعة بالاسكندرية	المطالبة بإعادة العمال المفسدين	غير موقعة
ديسمبر ١٩٤٧	الكتلة ١٩٤٧ / ١٧ / ٤	شركة الملح والسماد	المطالبة بالإفراج عن العمال اللذين عليهم تجريم الإفراج رئيس الأمانة	سبقت الإفراج إلى نفس الإفراج في المصري

تجميع الاضريعات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الاضرار	الحدث
يناير ١٩٤٧	الكتلة ١٦ / ١٨	شركة السمكة بالفيح فضل	تخليد كافر عدال المكنيه وبقية العيين	تقيم العمال بقمصة ومخربون شكوى ثم اشترىوا بعدها والوجه معلومات كافية من النتيجة
يناير ١٩٤٨	صوت الامه ١٧ / ٢٩	عدال شركات البردول بالقاهرة	يرتبط شوهى به ساعات عدل	لم يجد الاقالى الكويسين واولاد العمال استلمت ساعات قسرة
يناير ١٩٤٨	صوت الامه ١٤ / ٢٧	عدال الحلة الكبرى	من اجل الخراب السابق تقديمها	اشياء ٢٠ عمالا بالقيسيمي والرج ختم مع تكليف النقابة قسري بترجهم الى بلخهم واخذ تمديد بعدم هدمهم لقمصة الكبرى
مارس ١٩٤٨	صوت الامه ٢ / ١٨	عدال سباهي	الخطاب السابق تقديمها	قوربه الشركة اغلاق المصانع وكل احد العمال يرمسوا اليها ليس يترجهم الى بلخهم وهم خربهم قسمة
مارس ١٩٤٨	الكتلة ٩ / ٢٩	عدد من عدال مصانع التسيج بالقاهرة	عدد اغلاق المصانع	استلمت تروا والفنانية لم يترجهم العمال وير العمال على بعد الصف ولقيس على بعض العمال والرج من اكد يولى بقاله
مارس ١٩٤٨	الكتلة ٩ / ٢٩	محمول بلدية الاستكبريه	حتى تجيب محالهم	اقتضوا في مكاتهم بحدن حمل
مارس ١٩٤٨	١٩ / ٢٩ / ٢٩	موظف مصلحة الزاوي والماتر	حتى تجيب محالهم	ابيع قائد الطواشه جايده بان المظنين سيقترون من اول ابريل ولما لم يظنوا حوله هذا القهر
مارس ١٩٤٨	المصدر ٣٣ ، ٢٤ / ٢٩	عدال اقبال في بدمسيه والاسماويين والبريس ٢٠٠٠ عمال	انذار لشركة ساجين لخدم اجابه محالهم	بدأت ساجين يديها مع زياتها الى ٤ ساعات يديها من ١٥ ابريل فاصعدت الشركة بالنظر في الخاطئ
مارس ١٩٤٨	الكتلة ٢٤ / ٢٩	جميع سياراته القطر	الخاطيه بالاتصالات ثم التسيج الاخير	غير معلومة

تأريخ الأضرحة في مصر في الأرياف

التاريخ	المصدر	المجموعة	موضوع الأضرحة	التاريخ
أبريل ٩٤٧	الكلية - ١٩١٨ / ٤ / ٣	جمال حشر شركات نقل	موضوع الأضرحة	أبريل ١٩١٨
أبريل ١٩١٨	الكلية - ١٩١٨ / ٤ / ٥	موضوع الأضرحة في عدة جهات	التاريخ المطابق	أبريل ١٩١٨
أبريل ١٩٤٨	مجموعة الأضرحة - ١٩٤٨ / ٤ / ١٠	موضوع الأضرحة في مصر	تأريخ قوائم الأضرحة لأضرحة موقفي الحكومة عليهم	أبريل ١٩٤٨
أبريل ٩٤٥	قرار وزاري بط ١٩٤٥ / ٤ / ٣	مجال الأضرحة المكنية	خمس، أضرحة في أضرحة مصر من كل أضرحة حتى ١٩٤٥	أبريل ٩٤٥
أبريل ٩٤٥	من لسان رئيس نقابة العمال	مجال النقل المكنية	فصل شركة كاثوليكية لعمال وتخفيض الأجور	أبريل ٩٤٥

الحساب الختامى لاضرابات العمال

١٩٤٦ - ١٩٤٧

عمال مصنع شوشه بالزيتون	عمال شركة الاسمنت بطره
عمال الشركة المصرية لغزل الصوف *	عمال محالجات الاقطان بدمهور
عمال النسيج الميكانيكى بمصنع شوشه	عمال شركة السكر بارعنت
عمال مكابس القطن بالاسكندرية	عمال صناعة الموبيليا بدمياط
عمال عبيد مصطفى	عمال الخضر والفاكهه بالاسكندرية
عمال محل الصالون الاخضر	عمال مصنع الحرير
عمال النقل المشترك	عمال اتوبيس القاهرة - محمد سالم سالم
عمال ترام القاهرة	نقابة عمال المصانع المختلطة بالاسكندرية
نقابة عمال مكابس القطن بالاسكندرية	عمال شركة النزعة للغزل بالاسكندرية
عمال شركة الملح والصودا بكثر الزيات	عمال بيده الاهرام والايروهميه
عمال الخطوط الجوية الامريكية	عمال مصنع دلويد عس لنسيج بشبرا
عمال شركة الكايتشوك الاهلية	عمال مصنع نيومان للنسيج بشبرا
عمال شركة شل	عمال شركة الامنيوس بالقاهرة
عمال شركة قنال السويس	عمال شركة النور بالاسكندرية
عمال المحلات الصناعية للحديد والقطن	عمال ترام الرمل
عمال معاصر المعصره	عمال شركة اقطان كفر الزيات
عمال مصنع الشرق بامبابه	عمال مصنع ١ نسيج الكرنك بشبرا لقيمة
عمال شركة الاسمنت بطره	عمال مصنع الشورى للنسيج
عمال شركة الغزل والنسيج بامبابه	عمال المدايغ بمصر القديمة
عمال شركة الورق بالاسكندرية	عمال شركة احمد سعيد واولاده
عمال شركة فاكوم	عمال مصنع الجوت بشبرا الخيمة
عمال الغاز المصرية لبيون	عمال شركة ماتوسيان
عمال مصنع ارنست بشبرا	عمال الشركة التيليه يروخ الفرج
عمال المحلة الكبرى	عمال مطبعة ماتوسيان يروخ الفرج
عمال شركة ريمون حمصى	عمال شركة التيل للنسيج
نقابة مفتشى النقل المشترك	عمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج

فهذه الاضرابات والمطالبات بالحقائق التى اجببت بعضها والبعض الآخر مازال موكنا على رف الدراسة والجان ،
تندل على حقيقتين ، وهى تطور الرعى عند الطبقة العاملة والرغبة فى التحرر من الفقر والجوع والمرض ، وهى مهمه
الحكومة عامة ، ومهمة وزارة الشؤون خاصة

جريده الكله ٥ / ١ / ١٩٤٨ ص ٦

الدروس المستفادة

١- ان وسائل كفاح المظلومين في سبيل الحصول على مطالبهم والمحافظة على حقوقهم من الممكن ان تنتقل من شريحة في المجتمع الى شريحة اخرى ويحصر في يتفق مع الظروف والزمان والمكان الذي تستخدم فيه الوسيلة الكفاحية ، وفي هذا السياق كان استخدام فئات متعددة من الشعب المصري اوسيلة الاضراب والاعتصام في اربعينات القرن العشرين للمطالبة بحقوقهم بعد ان راوا استخدام الطبقة العاملة المصرية لهذا السلاح الكفاحي بنجاح وحققوا باستخدامه كثيرا من مطالبهم

٢- ان كل كفاح لابد فيه من تضحية بتحملها عدد قليل من القيادات النضالة التي تتقدم الصفوف راضية وعن قناعة واستعداد للتضحية في سبيل مصلحة المجموع ، وفي نفس الوقت فان كل كفاح تكون له ثمره تعم الغالبية العظمى ان لم يكن كل من يفوضون المعركة الكفاحية

٣- ان الطبقة العاملة خلقة للوسائل الكفاحية التي يعتبر الاضراب احدها ، ونفس الوقت فان الاضراب له نماذج متعددة ، فهناك الاضراب عن استلام الاجور ، واضراب التباطؤ بتقليل الانتاج مع استمرار ساعات العمل ، والاضراب الجزئي لقسم من المصنع مثلا له مطالب لتشمل بقية الاقسام ، والاضراب العام لكل من يشملهم التجمع الجماهيري في المواقع الذي يتواجدون فيه ويتحدثون حول مطالب تهمهم جميعا ، والاضراب الشامل الذي يضم عمال منطقة جغرافية كمحافظة او مدينة ومن جميع المهن او اضراب العاملين بمهنة او صناعة واحدة على نطاق القطر كله كاضراب المدرسين او المهندسين او اضراب عمال النسيج في جميع القطر المصري ، واضراب التضامن لتأييد فئة اخرى مضربه كاضراب عمال النسيج في شبرا الخيمة لتأييد ضباط البوليس ورجال الادارة في اضرابهم عام ١٩٤٨ ، وهناك الاضراب التحذيري للضغط من اجل عدم التسويف في اجابه المطالب كاضراب عمال شركة قناة السويس ساعيتين يوميا تزداد مع مرور الوقت وعدم اجابه المطالب

٤- ان استخدام اية وسيلة كفاحية يجب الاعداد له بما يضمن نجاحه ، وبما ان نجاح الوسائل الكفاحية يقود الى تحقيق بعض او كل المطالب ، فإن فشل الوسيلة الكفاحية غالباً ما يؤدي الى اضرار قد لا تلقى عن حد عدم اجابة المطالب او المحافظة على الحقوق ، بل قد تترد الاوضاع الى اسوأ مما كان قبل استخدام الوسيلة الكفاحية

٥- لا يستخدم الاضراب والاعتصام الا بعد الاعداد انجاحه وذلك بالبدء في استخدام الوسائل التي يجب ان تسبق من رفع الشكوى للرئيس المباشر ثم لصاحب العمل ثم للجهات الرسمية ثم للرأي العام عن طريق الصحافة والمظاهرات السلمية ، وفي نفس الوقت اتخاذ تلك الوسائل لزيادة وعي العمال وفهمهم لحقوقهم وايمانهم بضرورة تحقيقها لدرجه تصل الى الاقتناع بان الحرمان من اجر ايام الاضراب افضل من استمرار اوضاعهم على ما هي عليه والتي يشكون منها ، وكلما كان تأييد الرأي العام وخاصة عمال المنطقة الجغرافيه او المصانع المماثله واسعا ، كلما كانت فرصة نجاح الاضراب اكبر

٦- ولما كان الاضراب من اقدم وتنجع الوسائل الكفاحية التي استخدمها المظلومون في صراعهم ضد الاستغلال ومن اجل الحصول علي الحقوق ، فإن أكثر الوسائل الكفاحية انتشارا حتى في الوقت الحاضر ، ومع تطوره من اضراب لتحقيق مطالب اقتصادية الى اضراب لتحقيق اهداف سياسيه واجتماعية قد تصل الى التغيير الجذري لبناء المجتمع وتقويضه لاعاده بناء مجتمع جديد أكثر عداله وأكثر تقدما .

٧- واذا كان اضراب المظلومين في مواجهة ظالميههم الذين غالبا مايملكون وسائل القمع المتعددة لمواجهة الاضراب باعتباره في نظرهم مخالفا ومعارضاً لحق الظالمين في امتصاص دم وهرق المظلومين ويستخدمون القوة والسلاح ويستنون القوانين التي تحرم بل ويحاولون استخدام الدين لاعطاء استغلالهم صفه الشرعية والقداسة والديمومه ، فان كفاحات الطبقة العامله الطويله وتضحيات ابناؤها الغاليه قد فرضت الاعتراف بالاضراب كحق يمارسه المظلومون في مواجهة ظالميههم ، وصدرت لتقرير هذا الحق المواثيق النوبية والتي استند اليها القضاء المصري في عدم تجريم الاضراب رغم وجود قوانين مصريه تجرمه .

٨- الطبقة العامله المصريه وكل الكائمين في المجتمع في حاجة الى الاستعداد لاستخدام الوسائل الكفاحية ومنها الاضراب والاعتصام دفاعا عن حياة أسرهم ولقمة عيشهم ، لهذا فهي في حاجة الى الاعداد الجيد لكل العوامل التي تضمن النجاح وتحقيق الاهداف بأقل خسائر وتضحيات ممكنه ، ومن اهم خطوات الاستعداد تكوين (صناديق الكفاح) التي يشترك فيها العمال ويستخدمون اموالها في مواجهة الضغط المادى عليهم بحرمانهم من اجر ايام الاضراب في الوقت الذي تصرخ فيه بطون العائلات طلبا للقوت ، وكذلك للوقوف بجانب من يفصلون او يعتقلون او يسجنون او توقع عليهم عقوبات قاسيه او يشربون بسبب قيادتهم للعمليات الكفاحية هذه خواطر من الممكن ان تطور وان يضاف اليها الكثير من واقع الخبرات الثمينه للعمليات الكفاحية وخاصة لاستخدام الاضراب والاعتصام

شبرا الخيمة يونيه ١٩٩٥

مصدر المؤلف

- ١- نبذة تاريخية عن حياة المناضل فضالى عبد الجيد ١٩٤٥
- ٢- نضال عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة ١٩٤٥
- ٣- محاضرات وتقارير اللجنة الوزارية العليا للبحث مطالب العمال ١٩٤٧
- ٤- من وحى الكفاح الخالد فى بورسعيد بالبسلة ١٩٥٦
- ٥- الكتاب الاول من مذكرات ووثائق (عن كفاح عمال النسيج) ١٩٨٣
- ٦- الكتاب الثانى من مذكرات ووثائق (العمال والانتخابات البرلمانية) ١٩٨٢
- ٧- الكتاب الثالث من مذكرات ووثائق (الطبقة العاملة والعمل السياسى) ١٩٨٨
- ٨- الكتاب الرابع من مذكرات ووثائق (وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم) ١٩٩٤
- ٩- التنظيم النقابى ومهام المرحلة المقبلة ١٩٩١
- ١٠- احوال العمال قبل قانون قطاع الاعمال وبعده ١٩٩١
- ١١- خميس والبقري يستحقان اعادة المحاكمة ١٩٩١
- ١٢- شهادات واقعية (نقابيون واشتراكيون يتكلمون) ١٩٩٣
- ١٩٩٧

المحتويات

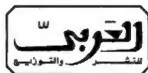
الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
١١	اضراب معاوى السكة الحديد وموظفى التفراف
١٤	اضراب خريجي المدارس الصناعية
١٩	اضراب عمال مصر بالمحلة الكبرى ١٩٤٧
٦٠	اضراب المدرسين
٧٣	اضراب المهندسين
٨٤	اضراب المرضى
٩٢	اضراب رجال البوليس والادارة
١٠٩	اضراب عمال سبامى بالاسكندرية
١١٩	اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات
١٢٣	الوثائق
١٢٤	نص التقرير الذين ارسله مكتب الاعمال النقابية المصرى لاتحاد العالمى النقابات ومكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨
١٣١	مرسوم بقانون مكافحة الاضراب ١٩٤٦
١٣٤	من هيئة مندوبى عمال الى عمال مصر
١٣٨	الحركة النقابية فى مصر ١٩٤٨
١٤٢	حول مشكلة عمال المحلة ١٩٤٧
١٥٩	كشف بالاضرابات فى مصر الاربيعيات
١٦٧	الدروس المستفادة

رقم الايداع ٩٧/١١٦٤٥

I.S.B.N.

977-5040-72-8

052



٦٠ شارع القصص العيشي - أمام
رضا اليوسف (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦